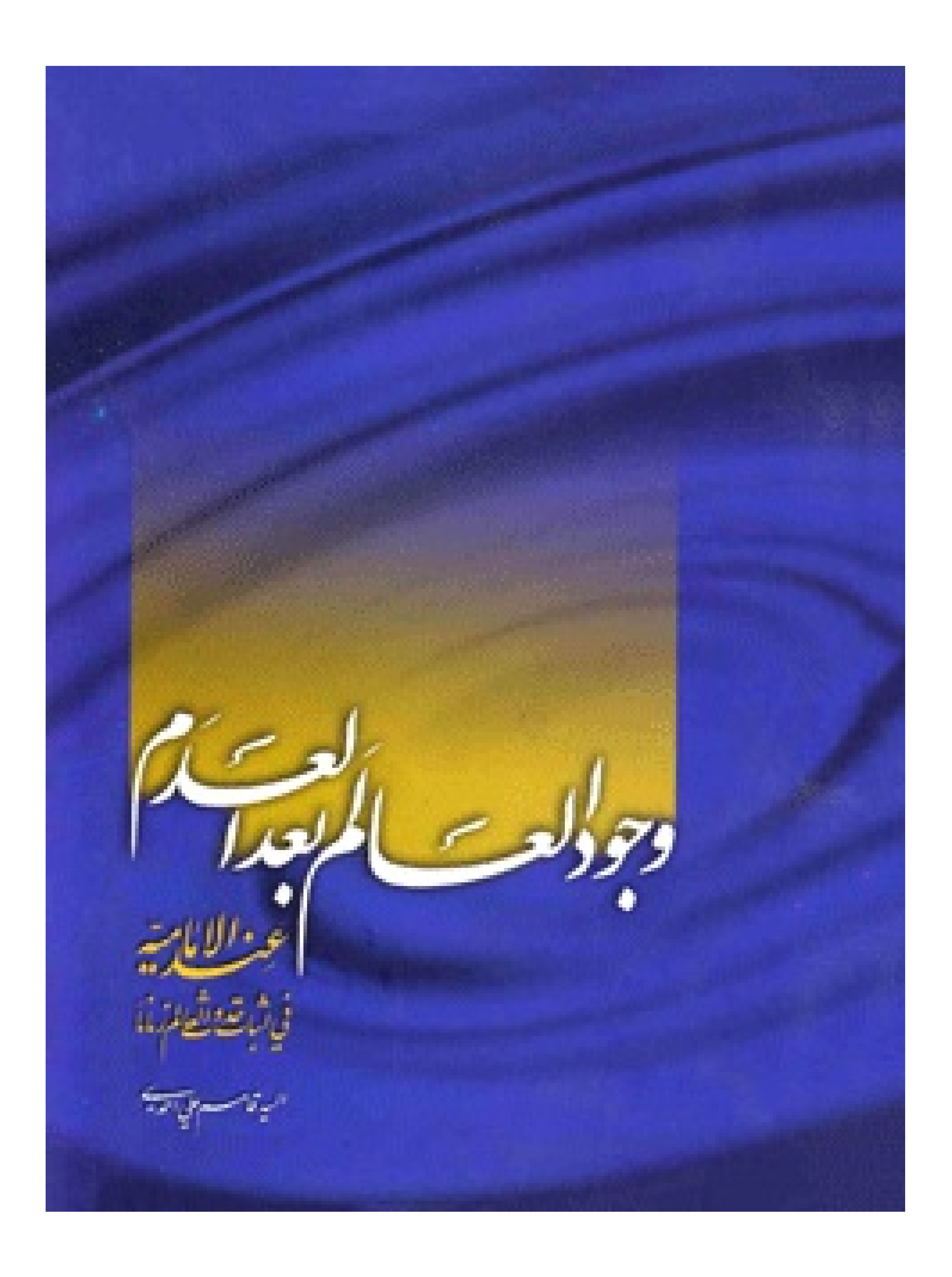

وجود العالم بعد العدم
عند الإمامية


بسم الله الرحمن الرحیم

وجود العالم بعد العدم عند الاماميه

كاتب:

قاسم علي احمدي

نشرت في الطباعة:

مولود كعبه

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

وجود العالم بعد العدم عند الاماميه

اشارة

سرشناسه:علي احمدي، قاسم، - 1345

عنوان و نام پديدآور:وجود العالم بعد العدم عند الاماميه/ تاليف قاسم علي احمدي

مشخصات نشر:قم: نشر مولود كعبه، 1422ق. = 1380.

مشخصات ظاهري:ص 203

شابك:964-6343-35-x

يادداشت:عربي

يادداشت:پشت جلد به انگليسي:Being world after no being.

يادداشت:كتابنامه به صورت زيرنويس

موضوع:معاد -- احاديث

موضوع:رستاخيز -- احاديث

موضوع:شيعه -- عقايد -- احاديث

رده بندي كنگره:BP141/م58ع8 1380

رده بندي ديويي:297/218

شماره كتابشناسي ملي:م 80-13388

ص: 1

اشارة

بسم الله الرحمن الرحيم

وجود العالم بعد العدم عند الامامیه

«في اثبات حدوث العالم زمانا»

تالیف قاسم علي احمدي

ص: 4

المدخل

اشارة

الحمـد للّه فاطر الأشـياء إنشاءا ، ومبتـدعها ابتداءا . . بقدرته وحكمته لا من شـيء فيبطل الاختراع ، ولا لعلّة فلا يصحّ الابتداع . . خلق ما شاء كيف شاء ، متوحّداً بذلك لإظهار حكمته ، وحقيقة ربوبيته(1) .

والصـلاة والسـلام علي أوّل من خلقه اللّه (2) وابتداه(3) « بعـد أن لم يزل تبـارك وتعالي متفرّداً بوحـدانيته(4) ، وكان عزّوجلّ ولا شـيء معه(5) ، ولا شيء

1- الكافي 1/105 حديث 3 ، التوحيد : 98 حديث 5 ، علل الشرايع : 9 حديث 3 ، بحار الأنوار 4/263 حديث 11 .

2- الكافي 1/442 ، علل الشـرايع : 5 ، عيون الأخبار 1/262 ، كمال الدين 1/255 ، بحار الأنوار 1/97 ، و 15/24 ، و 18/345 ، و 25/22 ، و 26/335 ، و 54/58 ، 170 .

3- بحار الأنوار 3/307 ، و 15/23 ، و 25/17 ، و 54/169 .

4- الكافي 1/441 ، حديث 5 ، بحار الأنوار 15/19 ، و 25/340 ، حديث 24 ، و 54/12 ، 65 ، 195 .

5- التوحيد : 67 ، 187 ، عيون الأخبار 1/145 ، الكافي 1/120 ، بحار الأنوار 4/176 ، و 10/311 ، و 15/27 ، و 25/3 .

غيره(1) » خاتم النبيّن ، وسيّد المرسلين محمّد بن عبد اللّه صلي الله عليه و آله وسلم وآله الصراط

المستقيم الأئمّة المعصومين ، لاسيّما الكهف الحصين وغياث المضطرّ المستكين « الحجّة بن الحسن العسكري » روحي وأرواح العالمين لتراب مقدمه الفداء .

ولعنة اللّه علي أعدائهم الفجرة الأشقياء ، ومن ظلمهم من الكفرة الأدعياء ، ومن أنكر إمامتهم أبد الآبدين . .

أمّا بعد ؛ فيقول تراب أقدام شيعة أمير المؤمنين عليه السلامالعبد الفقير المحتاج إلي ربّه السيّد قاسم بن إبراهيم علي أحمدي غفر اللّه لهما بشفاعة مواليهما المنتجبين :

هذه رسالة في إثبات حدوث العالم ووجوده علي نحو الحدوث الحقيقي ، أي المسبوقيّة بالعدم الصريح ونفي أزليّة ما سواه تعالي .

ولمّا كان هذا البحث من أعظم الأصول الإسلاميّة – لاسيّما عند الفرقة الناجية الإمامية – وعدم القول بذلك يستلزم فساد العقيدة والدين ، كتبت هذه الرسالة تبصرة لنفسي ورجاءا لانتفاع غيري من طالبي العلم والدين بها .

ورتّبتها علي مقدّمة ، وأربعة مقاصد ، وخاتمة :

أمّا المقدمة :

ففي بيان معاني الحدوث والقدم .

وأمّا المقاصد :

فالمقصد الأوّل : في تحقيق الأقوال في حدوث ما سوي اللّه تعالي .المقصد الثاني : بيان الأدلّة النقلية .

1- الكافي 1/107 ، و 8/94 ، بحار الأنوار 3/307 ، و 4/69 ، 86 ، و 15/23 ، و 25/17 ، 54/82 ، 169 .

المقصد الثالث : بيان الأدلّة العقلية .

المقصد الرابع : التعرّض لبعض الشبهات وجوابها .

وأمّا الخاتمة : ففي الإشارة إلي بعض المفاسد المترتبة علي القول بقدم العالم .

هذا ، ونستمدّ من العليّ القدير ان يسدّد خُطانا ، ويُخْلص اعمالنا ، ويجعل قادم ايامنا خيرا من ماضيه ، ويُرضي موالينا سلام اللّه عليهم عنّا ..

وآخر دعوانا ان الحمد للّه رب العالمين .

يوم ولادة ناموس الرسالة ، شـريكة اخيها الحسين عليه السلام ، زينب الكبري سلام اللّه عليها . في بلدة قم المقدسة عش آل محمد عليهم السلام فيكنف فاطمه المعصومه سلام اللّه عليها.

5 / جمادي الاولي / 1422 ه

المقدّمة

تعريف الحدوث والقدم

القدم والحدوث عند الفلاسفة زماني وذاتي .

أمّا الحدوث الزماني :

فهو كون الشــيء مسبوق الوجود بعدم زمانيّ وهو حصول الشيئبعد أن لم يكن ، بعديّة لا تجامع القبلية ، ويقابل الحدوث بهذا المعني القدم الزماني الذي هو عدم كون الشيء مسبوق الوجود بعدم زمانيّ .

وأمّا الحدوث الذاتي :

فهو كون وجود الشيء مسبوقاً بالعدم المتقرّر في مرتبة ذاته ، والقدم الذاتي خلافه(1) .

وبعبارة أُخري : الحدوث الزماني هو مسبوقية وجود الشيء بالعدم الزماني ، ويقابله القدم الزماني ؛ وهو عدم مسبوقية الشيء بالعدم الزماني . والحدوث الذاتي هو مسبوقية وجود الشيء بالعدم في ذاته ، ويقابله القدم الذاتي ؛ وهو عدم مسبوقية الشيء بالعدم في حدّ ذاته(2) .

1- نهاية الحكمة : 231 - 232 .

2- بداية الحكمة : 115 .

وأشـار إلي هـذه الأقسـام المحقّق الطوسـي في تجريـد الاعتقـاد حيث قـال : الموجود إن أخـذ غير مسـبوق بـالغير أو بالعـدم فقـديم وإلاّ فحادث(1) .

ولا يخفي أنه أشار بقوله : بالغير . . إلي تعريف القدم الذاتي ، وبقوله : بالعدم . . إلي تعريف القدم الزماني ، علي ما عليه الحكماء .

وتقـدير كلامه : الوجود إن أُخـذ غير مسـبوق بالغير فقديم ذاتي ، أو بالعدم فقديم زماني ، وإلا . . أي وإن لـم يؤخذ غير مسـبوق بل مسـبوقاً بالغير فحادث ذاتي ، أو بالعـدم فحادث زماني علي أن يكون المراد بالعـدم هو الزماني المقابل للوجود ، وهذا الكلام يوافق الأقسام الأربعة التي ذكرها الفلاسفة علي اصطلاحهم .

وأمّا المتكلّمون ؛ فلم يقسّموا الحـدوث والقـدم إلي الـذاتي والزماني ، بل هما ليسا عنـدهم إلاّ زمانييّن ، فالقـديم عنـدهم هو اللّه تعالي والحادث هو العالم .

هـذا ، ولا نجد ثمة ضـرورة في البحث والمناقشة في هذه التعريفات ؛ لعدم دخلها في المقصود ، بل الذي نحن بصدد إثباته لا يتوقّف علي تحقيق هـذه الأمور ، فانّ الـذي ثبت باجماع أهل الملل والنصوص المتواترة هو : حـدوث جميع ما سوي اللّه سـبحانه وتعالي ؛ بمعني أن أزمنة وجوده في جانب الأزل متناهية وفي وجوده ابتداء ؛ والأزلي القديم – بمعني ما لا أوّل له ولم يكن مسبوقاً بالعدم – هو اللّه سبحانه(2) .

1– كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد : 34 في المسألة الثلاثة والثلاثين في القدم والحدوث ، ط قم المصطفوي .

2– لا يخفي عليك انه تعالي منزّه عن الزمان والزمانيات ؛ لأنّ الزمان حقيقته تجـدّد شـيء وتقضـي شـيء وتصـرّمه ؛ والتجـدّد والتقضـي والتصـرّم من الحوادث ، وهو محال علي اللّه تعالي . وببيان آخر : إنّ الزمان حقيقة مقدارية عددية ، وكل مقدار متناه حادث معلول مخلوق كما يـدل عليه العقل والنقل . وكـذلك القول بالنسـبة إلي المكان ، فإنّه تعالي متعال عن الزمان والمكان ، و التّعابير التي توهّم خلاف ذلك تحمـل علي ضـيق العبـارة و . . والـدليل علي مـا ذكرنـاه – مضافـاً إلي مـا مرّ من حكـم العقـل – هو الأخبـار المتواترة عن الأئمّـة عليهـم السلامالمصـرّحة بعـدم كونه سـبحانه زمانيا ؛ كقوله عليه السـلام : « إنّ اللّه تعالي لا يوصف بمكان ولا يجري عليه زمان » ، « لا تصـحبه الأوقات » ، « سـبق الأوقات كونه والابتـداء أزله . . » إلي قوله : « كيف يجري عليه ما هو اجراه » ، « لا يزال وحـدانياً أزلياً قبل بـدو الدهور وبعـد صـرف الأمور » ، « لا يقال له متي ولا يضـرب له أمـد بحتّي » ، « انه يعود بعد فناء الدنيا وحده لا شـيء معه ، كما كان قبل ابتدائها كذلك يكون بعد فنائها بلا وقت ولا مكان ولا حين ولا زمان » كما يأتي تفصيله .

وبعبـارة أَخري : نحن بصـدد إثبات الحـدوث الزماني لجميع ما سوي اللّه ، بمعني : أنّ الزمان والزمانيات كانت معدومـة مطلقا قبل خلق العالـم ، بل هينفي صرف .

وبعبارة ثالثة : إنّ الزمان والزمانيات وسلسلة الحوادث كلّها متناهية في طرف الماضي ، وإنّ جميع الممكنات تنتهي في جانب الماضي إلي عدم مطلق ولا شـي بحت ، لا امتداد فيه ولا تكمّم ولا تدريج ولا قارّية ولا سيلان ؛ ولـم يكن شيء قبل ابتداء الموجودات إلاّ الواحد القهّار .

والتّعبير ب– :« تنتهي الموجودات إلي عدم مطلق » وكذا : « قبل ابتداء الموجودات » من ضـيق العبارة ، إذ لا يمكن تصوّر القبلية والانتهاء بالنسبة إلي العدم حقيقة .

وبالجملة :

إنّ الزمان وجميع الموجودات الممكنة في جانب الماضي لا يتصور فيها امتداد اصلاً ، لا « موجود » كما زعمت الفلاسفة ، ولا « موهوم » كما توهّمه بعض المتكلمين ، فلا يمكن أن يكون فيها حركات ؛ كما اسـتدلّ به الحكماء علي عدم تناهي الزمان ، بل لا شـيء مطلق وعدم صرف .

ومن هنا يتّضح أنّ التعبير ب– :الحدوث الزماني إنّما هو لأجل ضـيق العبارة ، إذ القائل بحدوثه – بالمعني المذكور – قائل بحدوث الزمان أيضاً ؛ لأنه من

أجزاء العالم .

ص: 12

المقصد الأوّل : في تحقيق الأقوال

اشارة

نـذكر كلمـات الأعلاـم في المقـام حتي يظهر أنه لا خلاف بين المسـلمين - بل جميع أرباب الملل - في أنّ ما سوي اللّه سـبحانه وتعالي حادث بالمعني الذي ذكرناه ، ولوجوده ابتداء . . بل قد عدّ ذلك من ضروريات الدين .

قول المحدث الجليل الشيخ الكليني رحمه الله (المتوفي 328 أو 329)

قال في الكافي في باب جامع التوحيد بعد ذكره الحديث الأوّل :

هذه الخطبة من مشهورات خطبه عليه السلام حتي لقد ابتذلها العامة ، وهي كافية لِمَن طلب علم التوحيد إذا تدبّرها وفهم ما فيها . . .

إلي أن قـال : ألاـ ترون . . . إلي قوله : « لا من شـيء كان ولا من شـيء خلق ما كان » فنفي بقوله : « لا من شـيء كان » معني الحـدوث ، وكيف أوقع علي مـا أحـدثه صـفة الخلق والاـختراع بلا أصل ولا مثالٍ ، نفياً لقول من قال(1) : إنّ الأشـياء كلّها محدثة بعضـها من بعض ، وإبطالاً لقول الثنويّة الذين زعموا أنه لا يُحدث شيئاً إلا من أصل ولا يدبّر إلا باحتذاء مثالٍ ، فدفع عليه السلام بقوله : « لا من

1- قال العلاّمـة المجلسـي رحمه الله . .أي من الحكماء والدهرية والملاحدة ، حيث يقولون بقدم الأنواع وان كلّ حادث مسـبوق بآخر لا إلي نهاية . مرآة العقول : 2/91 .

شيء خلق ما كان » جميع حُجَج الثنوية وشبههم ، لأنّ أكثر ما يَعْتَمِدُ الثنوية(1) في حدوث العالم أن يقولوا لا يخلو من أن يكون الخالق خلق الأشـياء من شيء أو من لا شيء ، فقولهم : من شيء خطأ ، وقولهم من لا شيء مناقضة وإحالة لأنّ « مِنْ » توجب شيئاً « ولا شيء » تنفيه فأخرج أمير المؤمنين عليه السلامهذه اللفظة علي أبلغ الألفاظ وأصحّها ، فقال : « لا من شيء خلق ما كان . . » فنفي « من » إذ كانت توجب شـيئاً ، ونفي الشـيء إذ كان كلّ شيء مخلوقاً محدثاً لا من أصل أحدثه الخالق كما قالت الثنوية : أنه خلق من أصل قديم فلا يكون تدبير إلا باحتذاء مثالٍ(2) .

قول الشيخ الصدوق رحمه الله (المتوفي 381)

قال : الـدليل علي أنّ اللّه – تعالي عزّوجلّ – عالمٌ حيٌّ قادرٌ لنفسه لا بعلمٍ وقـدرةٍ وحياةٍ هو غيره : أنّه لو كان عالماً بعلمٍ ، لم يخل علمه من أحد أمرين إما أن

يكون قـديماً أو حادثاً ، فإن كان حادثاً فهو – جلّ ثناؤه – قبل حدوث العلم غير عالم ، وهذا من صـفات النقص ، وكلٌّ منقوصٍ محدثٌ بما قدّمنا ؛ وإن كان قديماً وجب أن يكون غير اللّه – عزّوجلّ – قديماً ، وهذا كفرٌ بالإجماع . . إلي آخركلامه(3) .

1– وعلق هنا في المرآة بقوله : لعلّ المراد بالثنوية غير المصـطلح من القائلين بالنور والظلمة ؛ بل القائلين بالقدم وأنه لا يوجد شيء إلاّ عن مادّة ؛ لأن قولهم بمادّة قديمة إثبات لإله آخر ، إذ لا يعقل التأثير في القدم . مرآة العقول : 2/91 .

2– الكافي 1/136–137 حديث 1 ، مرآة العقول 2/91 .

3– التوحيد : 223 .

وقال – في عـداد اسـمائه تعالي – : القـديم : معناه أنه المتقدّم للأشـياء كلّها ، وكلّ متقدمٍ لشـيء يسـمي قديماً إذا بولغ في الوصف ، ولكنّه سبحانه قديم لنفسه بلا أولٍ ولا نهايةٍ ، وسائر الأشياء لها أولٌ ونهايةٌ ، ولم يكن لها هذا الإسم في بدءها

فهي قديمةٌ من وجه ومحدثةٌ من وجه .

وقد قيل : إنّ القديم معناه : إنه الموجود لم يزل ، وإذا قيل لغيره عزّوجلّ : إنّه قديمٌ كان علي المجاز ؛ لأنّ غيره محدثٌ ليس بقديمٍ(1) .

وقال أيضاً في موضع آخر منه :

إنّ المحـدث هو ما كان بعد أن لم يكن ، والقديم هو الموجود لم يزل ، والموجود لم يزل يجب أن يكون متقدّماً لما قد كان بعد أن لم يكن . . .

إلي أن قال في آخر كلامه :

هذه أدلّة أهل التوحيد الموافقة للكتاب والآثار الصحيحة عن النبي صلي الله عليه و آله وسلم والأئمة عليهم السلام(2) .

قول الشيخ المفيد رحمه الله (المتوفي 413)

قال في المسائل العكبرية في المسألة السابعة عشرة :

قال السائل : اعترض فلسفي فقال : إذا قلتم إنّ اللّه وحده لا شيء كان معه ، فالأشياء المحدثة من أيّ شيء كانت ؟

فقلنا له : مبتدعة لا من شيء .

1- التوحيد : 209 .

2- التوحيد : 303 - 304 .

فقال : أحدثهما معاً أو في زمان بعد زمان ؟ !

قال : فإن قلتم : معاً ، أوجدناكم انها لم تكن معاً وانها حدثت شيئاً بعد شيء . وإن قلتم : أحدثها في زمان بعد زمان ؛ فقد صار معه شريك وهو الزمان !

(قال الشيخ المفيد رحمه الله) :

والجواب – وباللّه التوفيق – : إنّ اللّه لم يزل واحداً لا شيء معه ولا ثاني له ، وانه إبتدأ ما أحدثه في غير زمان ، وليس يجب إذا أحدث بعد الأوّل حوادث أن يحدثها في زمان ، ولو فعل لها زماناً لما وجب بذلك قدم الزمان ، إذ الزمان حركات الفلك أو ما يقوم مقامها مما هو بقدرها في التوقيت ، فمن أين يجب عند هذا الفيلسوف أن يكون الزمان قديماً إذا لم توجد الأشياء ضربةً واحدةً ، لولا أنه لا يعقل معني الزمان ؟ . . إلي آخره(1) .

وقال :

القول بأنّ أشباحهم عليهم السلام قديمة فهو منكر لا يطلق ، والقديم في الحقيقة هو اللّه تعالي الواحد الذي لم يزل وكلّ ما سواه محدث مصنوع مبتدأ له أوّل . والقول بأنهم لم يزالوا طاهرين قديمي الأشباح قبل آدم كالأول في الخطأ ، ولا يقال لبشر إنّه لم يزل قديماً(2) .

وقال – في الجواب عن قول السائل : إذا صحّ أنّ الأنوار قديمة ، فما بال ابراهيم قال : « رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْهُمْ . . . »(3) – :

1– المسائل العكبرية : 65 المجلد السادس من مصنفات الشيخ المفيد .

2– المسائل العكبرية : 27 المجلد السادس من مصنفات الشيخ المفيد رحمه الله .

3– البقرة 2 : 129 .

إنا غير مصحّحين لقدم الأنوار التي ذكرها السائل(1) .

وقال في موضع آخر في ضمن جوابه :

قوله : إنّ الأشباح مخلوقة قديمة فهو باطل ، وكلام متناقض ، اللهم إلاّ أن يريد بذكر القدم تقدم الزمان الذي لا ينافي الابتداء والحدوث ، فذلك ممّا يسلم به الكلام من التناقض ، إلاّ إنا لسنا نعلم ما أراد بقوله : الأشباح قديمة ومخلوقة ،

ولا ما عناه بذلك ؟ ! فيكون كلامنا بحسبه ، والقول بأن الأشباح قديمة بدع من القول ، لم يثبت عن صادق عن اللّه سبحانه فيما نعرفه إلاّ من كلام طائفة من الغلاة

وعامّة لا معرفة لهم بمعاني الكلام(2) .

وقال في تصحيح الاعتقاد :

المفوّضة صنف من الغلاة ، وقولهم الذي فارقوا به من سواهم من الغلاة اعترافهم بحدوث الأئمة عليهم السلام وخلقهم ونفي القدم عنهم ، وإضافة الخلق والرزق مع ذلك إليهم ، ودعواهم أنّ اللّه سبحانه وتعالي تفرّد بخلقهم خاصّة وأنه فوّض إليهم خلق العالم بما فيه وجميع الأفعال(3) .

وقال أيضاً :

ويكفي في علامة الغلو نفي القائل به عن الأئمة عليهم السلام سمات الحدوث وحكمه لهم بالإلهية والقدم . . إلي آخره(4) .

1- المسائل العكبرية : 30 .

2- المسائل العكبرية : 67 .

3- تصحيح الاعتقاد : 112 .

4- تصحيح الاعتقاد : 114 .

وقال رحمه الله – في الردّ علي القول بالحال – :

فكره أن يثبت الحال شيئاً فتكون موجودة أو معدومة ، ومتي كانت موجودة لزمه – علي أصله وأصولنا جميعا – أنها لا تخلو من القدم والحدوث ، وليس يمكنه الإخبار عنها بالقدم فيخرج بذلك عن التوحيد ويصير به أسوء حالاً من أصحاب الصفات(1) .

وساق الكلام إلي أن قال :

. . ومن دان بالهيولي وقدم الطبيعة(2) أعذر من هؤلاء القوم إن كان لهم

عذرٌ . ولا عذر للجميع فيما ارتكبوه من الضلال لأنهم يقولون : إنّ الهيولي هو أصلُ العالم ، وإنه لم يزل قديماً ، وإنّ اللّه تعالي هو محدث له كما يُحدث الصائغ من السبيكة خاتماً والناسج من الغزل ثوباً والنجار من الشجرة لوحاً(3) .

قول الشيخ أبي الصلاح الحلبي رحمه الله (المتوفي 447)

قال : وإرادته فعله ، لاستحالة كونه مريداً لنفسه مع كونه كارهاً ؛ لأنّ ذلك يقتضي كونه مريداً كارهاً لكل ما يصحّ كونه مراداً ، وذلك محال ، ولأن ذلك يوجب كونه مريداً لكلّ ما تصحّ إرادته من الحسن والقبح . . وسنبيّن فساد ذلك .

أو بإرادة قديمة ، لفساد قديم ثان ؛ ولأنّ ذلك يقتضي قدم المرادات ، أو كون إرادته عزماً . . وكلا الأمرين مستحيل .

1- الحكايات في مفاسد القول بالحال : 55 المجلد العاشر من مصنفات الشيخ المفيد رحمه الله .
2- في بعض النسخ : الطينة .
3- المصدر : 61 .

وكونها من فعل غيره من المحـدثين محال ؛ لأنّ المحـدث لا يقدر علي فعلالإرادة في غير،لاختصاص إحداثها بالابتداء وتعذّر الابتداء من المحدث فتغيره ، ويستحيل وجود قديم ثان علي ما نبيّنه ، فلا يمكن تقدير احداثها به(1) .

وقال أيضاً :

إذا تقرّر مـا قـدّمناه من مسائل التوحيـد ، وعلمنا صـحّتها بالبرهان ، لزم كلّ عاقل اعتقادها أمناً من ضـررها ، قاطعاً علي عظيم النفع بها . . وفسـاد ما خالفها من المـذاهب ، وحصول الأمان من معرّتها ، ونزول الضـرر بمعتقـدها من حيث كان علمه بحـدوث الأجسام والأعراض يقتضي بفساد مذاهب القائلين بقدم العالـم من الفلاسفة وغيرهـم . .

إلي أن قال :

وعلمنا بتفرّده سبحانه بالقدم والصفات النفسية التي عيّناها يبطل مذاهب الثنوية والمجوس وعبّاد الأصنام و . . . والغلاة والمفوّضة والقائلين بقدم الصفات زائداً علي ما تقدّم(2) .

قول الشيخ أبي الفتح الكراجكي رحمه الله (المتوفي 449)

قال الكراجكي - تلميذ السيد المرتضي - في كتاب كنز الفوائد :

اعلم - أيدك اللّه - إنّ من الملاحدة فريقا يثبتون الحوادث ومحدثها ويقولون : إنه لا أوّل لوجودها ولا ابتداء لها ، ويزعمون : أنّ اللّه سبحانه لم يزل

1- تقريب المعارف : 85 ، تحقيق تبريزيان .

2- تقريب المعارف : 92 .

يفعل ولا يزال كذلك ، وإنّ أفعاله لا أوّل لها ولا آخر ؛ فقد خالفونا في قولهم : إنّ

الأفعال لا أوّل لها . . إذ كنّا نعتقـد إنّ اللّه تعالي ابتـدأها وإنه موجود قبلها ،ووافقونا بقولهم : لا آخر لها ؛ لأنهم وإن ذهبوا في ذلك إلي بقاء الدنيا علي ما هي عليه واستمرار الأفعال فيها وإنه لا آخر لها .

فإنا نذهب في دوام الأفعال إلي وجه آخر ، وهو تقضّـي أمر الدنيا وانتقال الحكم إلي الآخرة ، واستمرار الأفعال فيها من نعيم الجنة الذي لا ينقطع عن أهلها ، وعذاب النار الذي لا ينقضي عن المخلّدين فيها ، فأفعال اللّه عزّوجلّ من هذا الوجه لا آخر لها .

وهؤلاء – أيـدك اللّه – هم الدهريـة القائلون : بأن الدهر سـرمديّة لا أوّل له ولا آخر ، وإنّ كل حركة تحرّك بها الفلك فقد تحرّك قبلها بحركة من غير نهاية وسـيتحرّك بعدها بحركة بعدها حركة لا إلي غاية ، وأنه لا يوم إلاّ وقد كان قبله ليلة ولا ليلة إلاّ وقد كان قبلها يوم ، ولا إنسان إلاّ أن يكون من نطفة ولا نطفة تكوّنت إلاّ من انسان ، ولا طائر إلاّ من بيضة ولا بيضة إلاّ من طائر ، ولا شـجرة إلاّ من حبّة ولا حبّة إلاّ من شجرة . .

وإنّ هـذه الحوادث لم تزل تتعاقب ولا تزال كـذلك ، ليس للماضـي فيها بدايـة ولا للمسـتقبل فيها نهايـة ، وهي مع ذلك صـنعة لصانع لم يتقدمها وحكمة من لم يوجد قبلها ، وإنّ الصنعة والصانع قديمان لم يزالا . . !

تعالي اللّه الـذي لا قـديم سواه وله الحمد علي ما أسداه من معرفة الحق وأولاه ، وأنا بعون اللّه أُورد لك طرفاً من الأدلة علي بطلان ما ادّعاه الملحدون وفساد ما تخيّله الدهريون(1) .

1- كنز الفوائد 1/33 الطبعة الاولي قم ، تحقيق : الشيخ عبد اللّه نعمه .

وقال الكراجكي أيضاً :اعلم إنّ الملاحـدة لمّا لم تجـد حيلة تدفع بها تقدّم الصانع علي الصـنعة ، قالت : إنه متقدم عليها تقدّم رتبة لا تقدّم زمان(1) .

قول شيخ الطائفة الطوسي رحمه الله (المتوفي 460)

قال في كتاب الاقتصاد - :

فصل : في أنه تعالي واحد لا ثاني له في القدم :

لو كان مع اللّه تعالي قديم ثانٍ لوجب أن يكون مشاركاً له في جميع صـفاته ، لمشاركته له في القدم التي هي صـفة ذاته التي باين بها جميع الموجودات لأـن جميع أوصـافه من كونه عالمـاً وقـادراً وحيّاً وموجوداً ومريـداً وكارهاً ومـدركاً - يشاركه غيره من المحـدثات قـديماً ، ولا يشاركه في القدم فبان أنه يكون قديما -(2) يخالف المحدثات .

والشـيء إنما يخالف غيره بصـفته الذاتية ، وبها يتماثل ما تماثله ، كما أنّ ما شارك السواد في كونه سواداً ، ويخالف غير السواد من أنّ السواد يخالف البياض والحموضة وغيرهما أيضاً بكونه سواداً .

فعلم بـذلك أنّ الاـشتراك في صـفة الـذات يوجب التماثل ، وكان يجب من ذلك مشاركـة القـديمين في كونهما قادرين عالمين حيّين وفي جميع صفاتهما .

. . إلي أن قال :

1- كنز الفوائد 1/41 .

2- ما بين المعكوفين موجود في بعض النسخ .

فـإذا ثبت ذلـك بطل إثبات قـديمين ، وإذا بطل وجود قـديمين بطل قول الثنويـة القائلين بالنور والظلمـة ، وبطل قول المجوس القائلين باللّه والشيطان ،وبطل قول النصاري القائلين بالتثليث(1) .

وقال أيضاً في رسالة الاعتقادات :

والـدليل علي أنّ اللّه تعـالي قـديم أزلي : لأـن معني القـديم والأـزلي : هو الـذي لا أوّل لوجوده ، فلو كان الباري تعالي لوجوده أولاً لكان محدثاً ، وقد ثبت أنه تعالي واجب الوجود ، فيكون قديما أزلياً .

والدليل علي أنه تعالي قادر مختار لا موجب ، لأن القادر المختار هو الذي يصدر عنه الفعل المحكم المتقن مع تقدّم وجوده ويمكنه الترك ؛ والموجب هو الـذي يصدر هو وفعله دفعة واحدة ، فلو كان الباري تعالي موجباً لزم قدم العالم ، وقد بيّنا أنه قديم فيكون الباري تعالي قادراً مختاراً وهوالمطلوب(2) .

قول الشيخ محمّد بن الفتال النيسابوري رحمه الله (المستشهد 508)

قـال : وقوله تعـالي : « وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ »(3) فـإذا ثبت ذلـك فكـل ما يفعله اللّه تعالي من الآلام والتكاليف وخلق المؤذيات والحشرات والسباع حسن ، لأنه ثبت أنه لا يفعل القبيح وإن لـم نعلـم وجه حسنها علي وجه التفصيل ، وكلام اللّه تعالي محدث ، لأنه لو كان قديماً لكان معه قديم آخر ولا

1- الاقتصاد : 44 .

2- الرسائل العشر ، رسالة في الاعتقادات : 104 مؤسسة النشر الاسلامي .

3- الذاريات 51 : 56 .

يجوز عليه الزوال لو كان قديماً(1) .

وقال أيضاً بعد ذكر أدلة حدوث العالم :اعلم ان اللّه تعالي قد ذكر في القرآن أدلة كثيرة علي حدوث العالم وعلي إثباته وإثبات صفاته وما لا يجوز عليه وما يجوز أكثر مما ذكرنا ، وإنما لم نورد جملتها مخافة التطويل ، وفي هذا القدر كفاية إن شاء اللّه .

فينبغي للعاقل أن يتأمل في هذه الآيات وينظر فيها ليحصل له العلم باللّه تعالي ، ويعلم أنّ ما قاله المتكلمون ليس بخارج من القرآن والآثار الصحيحة . . إلي آخره(2) .

قول الشهرستاني (المتوفي 548)

قال الشهرستاني صاحب الملل والنحل في كتاب نهاية الأقدام وصحّحه المحقق الطوسي رحمه الله (3) :

مذهب أهل الحق من الملل كلّها أنّ العالم محدث مخلوق له أوّل ، أحدثه الباري تعالي وأبدعه بعد أن لم يكن ، وكان اللّه ولم يكن معه شيء ، ووافقهم علي ذلك جمع من أساطين الحكمة وقدماء الفلاسفة ، مثل ثاليس ، وإنكساغورس ، وإنكسيمايس من أهل ملطية ، ومثل فيثاغورس ، وإنباذقلس ، وسقراط ، وأفلاطون من أهل آثينيّة ويونان جماعة من الشعراء والأوايل والنسّاك .

1- روضة الواعظين 1/27 ، الطبعة الأولي سنة الطبع 1368 .

2- المصدر 1/18 .

3- أي صحح المحقق الطوسي نقل صاحب الملل والنحل في مصارع المصارع .

وإنما القول بقدم العالم وأزليّة الحركات بعد إثبات الصانع ، والقول بالعلّة الاولي إنما ظهر بعد أرسطاطاليس ، لأنّه خالف القدماء صريحاً وأبدع هذه المقالة علي قياسات ظنّها حجّة وبرهاناً ، وصرّح القول فيه من كان من تلامذته مثلالاسكندر الافروديسيّ ، وثامسطيوس ، وفرفوريوس ، وصنّف برقلس المنتسب إلي أفلاطون في هذه المسألة كتاباً أورد فيه هذه الشبهة(1) .

قول السيّد رضي الدين بن طاووس رحمه الله (المتوفي 664)

قال : إنّ الفلاسفة قالت : إنّ الهيولي قديمة ، وانها أصل العالم ، وإنّ اللّه ليس له في وجود الهيولي قدرة ولا أثر ، لأنهم ذكروا أنّها لا أوّل لوجودها ، وهي عندهم مشاركة للّه في القدم ، وقالوا : إنّ اللّه يصوّر منها الصور ، فليس له إلاّ

التصوير فحسب ، وقد بطل قولهم بما ثبت من حدوث العالم وحدوث كل ما سوي اللّه تعالي . . (2) .

قول المحقق الطوسي رحمه الله (المتوفي 672)

قال في كتاب الفصول :

أصل : قد ثبت أنّ وجود الممكن من غيره ، فحال إيجاده لا يكون موجوداً ، لاستحالة إيجاد الموجود ، فيكون معدوماً ، فوجود الممكن مسبوق بعدمه وهذا الوجود يسمّي : حدوثاً ، والموجود : محدثاً ، فكل ما سوي الواجب

1- بحار الأنوار 54/239 .

2- الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف : 357 مطبعة الخيام ، قم .

من الموجودات محـدث ، واسـتحالة الحوادث لاـ إلي أوّل – كمـا يقوله الفلسـفيّ – لا يحتاج إلي بيان طائل بعـد ثبوت إمكانها المقتضـي لحدوثها .

ثمّ قال :مقدمة : كل مؤثر إمّا أن يكون أثره تابعاً للقدرة والداعي أو لا يكون ، بل يكون مقتضـي ذاته ؟ والأوّل يسمّي : قادراً ، والثاني : موجبا ، وأثر القادر مسـبوق بالعـدم ، لأن الداعي لا يدعو إلاّ إلي المعدوم ، وأثر الموجب يقارنه في الزمان ؛ إذ لو تأخّر عنه لكان وجوده في زمان دون آخر ، فـإن لم يتوقّف علي أمر غير مـا فرض مؤثرا تامّـاً كان ترجيحاً من غير مرجّـح ، وإن توقف لم يكن المؤثّر تامّاً ، وقـد فرض تامّاً ، وهذا خلف .

ثمّ قال :

نتيجة : الواجب المؤثر في الممكنات قادر ؛ إذ لو كان موجباً لكانت الممكنات قديمة ، واللازم باطل – لما تقدّم – فالملزوم مثله(1) .

وقال رحمه الله في تجريد الاعتقاد :

وجود العالـم بعد عدمه ينفي الإيجاب .

وقال العلاّمة الحلي رحمه الله في شرحه :

لمّا فرغ من الدلالة علي وجود الصانع تعالي شـرع في الاسـتدلال علي صفاته تعالي وابتدأ بالقدرة ، والدليل علي أنه تعالي قادر : أنا قد بيّنا أنّ العالم

حادث ، فالمؤثر فيه إن كان موجباً لزم حدوثه أو قدم ما فرضناه حادثاً ، أعني العالـم ، والتالي بقسمية باطل .

1- بحار الانوار 54/245 .

بيان الملازمـة ؛ ان المؤثر الموجب يسـتحيل تخلّف أثره عنه ، وذلك يسـتلزم إما قـدم العالـم وقـد فرضـناه حادثاً ، أو حدوث المؤثر ويلزم التسلسل ،فظهر أنّ المؤثر للعالـم قادر مختار(1) .

قول الشيخ أبو إسحق النوبختي رحمه الله

قال في كتاب الياقوت في علم الكلام :

مسألة : الأجسام حادثة ؛

لأنهـا إذا اختصّت بجهـة فهي : إمّـا للنفس ويلزم منه عـدم الانتقـال ، أو لغيره ، وهو إمّـا موجب أو مختار ، والمختار قولنا والموجب يبطل ببطلان التسـلسل ؛ ولأنها لا تخلو من الأعراض الحادثـة لعـدمها المعلوم ، والقـديم لا يعدم ، لأنه واجب الوجود ، إذ لو كان وجوده جائزاً لكان إمّا بالمختار وقد فرضناه قديماً ، أو بالموجب ويلزم منه استمرار الوجود ، فالمقصود أيضاً حاصل(2) .

وقال العلاّمة الحلي ؛في شرحه :

هذه المسألة من أعظم المسائل في هذا العلم ومدار مسائله كلها عليها ، وهي المعركة العظيمة بين المسلمين وخصومهم .

واعلم ؛ إنّ النـاس اختلفوا في ذلـك اختلافـاً عظيمـاً وضـبط أقوالهـم : إنّ العالـم إمّا محـدث الـذات والصـفات ، وهو قول المسـلمين كافّة والنصاري واليهود والمجوس ، وإمّا أن يكون قديم الذات والصفات ، وهو قول أرسطو ،

1- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد : 217 ط قم المصطفوي .
2- الياقوت في علم الكلام : 33 ، تحقيق علي اكبر ضيائي .

وثاوفرطيس ، وثاميطوس ، وأبي نصـر ، وأبي عليّ بن سـينا . . فإنهم جعلواالسـماوات قديمـة بذاتها وصـفاتها إلاّ الحركات والأوضاع ، فإنها بنوعها قديمة ، بمعني أنّ كل حادث مسبوق بمثله إلي ما لا يتناهي .

وإما أن يكون قـديم الـذات ، محدث الصـفات ، وهو مذهـب انكساغورس ، وفيثاغورس ، والسـقراط ، والثنوية . . ولهـم اختلافات كثيرة لا تليق بهذا المختصر .

وإما أن يكون محدث الذات ، قديم الصفات ؛ وذلك مما لم يقل به أحد لاستحالته ، وتوقّف جالينوس في الجميع(1) .

قول العلاّمة الحلي رحمه الله (المتوفي 726)

قال في الجواب عن سؤال السـيد المهنّا : مايقول سيدنا فيمن يعتقد التوحيد والعدل والنبوّة والإمامة لكنّة يقول بقدم العالم ؟ ما يكون حكمه في الدنيا والآخرة ؟ بيّن لنا ذلك ،أدام اللّه سعدك وأهلك ضدّك .

قال :من اعتقد قدم العالم فهو كافر بلا خلاف ؛ لأن الفارق بين المسلم والكافر ذلك ، وحكمه في الآخرة حكم باقي الكفار بالإجماع(2) .

وقال السـيد المهنّا : ما يقول سـيدنا في المثبتين القائلين بأن الجواهر والأعراض ليست بفعل الفاعل ، وأنّ الجوهر جوهر في العـدم كما هو جوهر في الوجود ؟ فهل يكون هذا الاعتقاد الفاسد الظاهر البطلان موجبا لتكفيرهم ،

1- بحار الأنوار 54/248 .

2- أجوبة المسائل المهنائية : 88 - 89 .

وعـدم قبول إيمـانهم وأفعالهم الصالحـة ، وعـدم قبول شـهادتهم ، وجواز مناكحتهم ؟ أم لا يكون موجباً لشـيء من ذلك وأي شـيء يكون حكمهم في الـدنيا والآخرة ؟وما الـذي يجب أن يعتقـد المكلف في معتقـد هذه المقالة المتدين بها ، المناظر عليها ، مع ظهور فسادها . . أوضح لنا ذلك غاية الإيضاح .

فأجاب العلاّمة الحلي رحمه الله :

لا ـ شك في رداءة هـذه المقالـة وبطلانها ، لكنّها لا توجب تكفيرا ولا عـدم قبول إيمانهم وأفعالهم الصالحـة ، ولا ردّ شـهادتهم ، ولا تحرم منـاكحتهم ، وحكمهم في الـدنيا والآـخرة حكم المؤمنين ، لأن الموجب للتكفير إنّما هو اعتقاد قـدم الجواهر وهم لا يقولون بـذلك ، لأن القديم يشترط فيه الوجود وهم لا يقولون بوجوده في الأزل . . (1) .

وقال العلاّمة الحلي رحمه الله في شرح كلام المحقق الطوسي رحمه الله في التجريد : « ولا قديم سوي اللّه تعالي » :

قد خالف في هذا جماعة كثيرة ؛ أمّا الفلاسفة فظاهر لقولهم بقدم العالم . . .

إلي أن قال :

وكل هذه المذاهب باطلة ؛ لأنّ كلّ ما سوي اللّه ممكن ، وكل ممكن حادث(2) .

وقال رحمه الله في كتاب نهاية المرام في علم الكلام :

قد اتفق المسلمون كافّة علي نفي قديم غير اللّه تعالي وغير صفاته ،

1- أجوبة المسائل المهنائية : 88 .
2- شرح التجريد : 57 .

وذهبت الإمامية إلي أنّ القديم هو اللّه تعالي لا غير .وقال فيه أيضاً :

القسمة العقلية منحصرة في أقسام أربعة :

الأوّل :

أن يكون العالم محدث الذات والصفات وهو مذهب المسلمين وغيرهم من أرباب الملل وبعض قدماء الحكماء .

الثاني :

أن يكون قديم الذات والصـفات ، وهو قول أرسـطو وجماعة من القدماء ، ومن المتأخرين قول أبي نصر الفارابي والرئيس ، قالوا : السماوات قديمة بذواتها وصـفاتها إلاّ الحركات والأوضاع فإنها قديمة بنوعها لا بشخصها ، والعناصر الهيولي منها قديمة بشخصها ، وصورها الجسميّة قديمة بنوعها لا بشخصها ، والصور النوعية قديمة بجنسها لا بنوعها ولا بشخصها . . (1) .

وقال رحمه الله في كتاب واجب الاعتقاد :

يجب علي المكلف أن يعرف أنّ اللّه تعـالي موجودٌ ؛ لأنـه أوجـد العـالم بعـد أن لم يكن ، إذ لو كـان قـديما لكـان إمّا متحركاً أو ساكناً . . والقسمان باطلان . . (2) .

قول المقداد بن عبد اللّه السيوري رحمه الله (المتوفي 826)

قال في أنه تعالي متكلم :

المقام الرابع : في قدمه وحدوثه ، فقالت الأشاعرة بقدم المعني ، والحنابلة بقدم الحروف ، وقالت المعتزلة بالحدوث ، وهو الحقّ لوجوه :

1- نهاية المرام في علم الكلام ، عنه بحار الأنوار 54/248 .
2- الاعتماد في شرح واجب الاعتقاد للمقداد بن عبد اللّه السيوري : 47 .

الوجه الأوّل : أنه لو كان قـديماً لزم تعـدّد القـدماء وهو باطل ؛ لأنّ القولبقـدم غير اللّه كفر بالإجماع ، ولهـذا كفرت النصاري لإثباتهم قدم الأُقنوم . .الي آخر كلامه رحمه الله(1) .

قول العلامة البياضي رحمه الله (المتوفي 877)

قال : ولابد من قدرته للزوم قدم العالم أو حدوثه تعالي عند فرض ايجابه . . إلي آخره(2) .

قول المحقق الدواني (المتوفي 908)

قال في أُنموذجه : وقـد خالف في الحدوث الفلاسـفة أهلَ الملل الثلاث ، فإن أهلها مجمعون علي حدوثه ، بل لم يشذّ من الحكم بحدوثه من أهل الملل مطلقا إلاّ بعض المجوس ، وأمّا الفلاسفة فالمشهور أنّهم مجمعون علي قدمه علي التفصيل الآتي .

ونقل عن أفلاطون القول بحدوثه ، وقد أوّله بعضهم بالحدوث الذاتي .

ثمّ قال : فنقول : ذهب أهل الملل الثلاث إلي انّ العالم - ما سوي اللّه تعالي وصفاته من الجواهر والأعراض - حادث ، أي كائن بعد أن لم يكن ، بعديّـة حقيقيّة لا بالـذات فقط ، بمعني أنها في حدّ ذاتها لا يسـتحقّ الوجود ، فوجودها متأخّر عن عدمها بحسب الذات - كما تقوله الفلاسفة - ويسمّونه : الحدوث

1- شرح الباب الحادي عشر : 30 .

2- الصراط المستقيم 1/20 .

الذاتي ، علي ما في تقرير هذا الحدوث علي وجه يظهر به تأخّر الوجود عن العدممن بحث دقيق أوردناه في حاشية شرح التجريد .

وذهب جمهور الفلاسفة إلي أنّ العقول والأجرام الفلكية ونفوسها قديمة ، ومطلق حركاتها وأوضاعها وتخيّلاتها أيضاً قديمة . . (1) .

وقال المحقق الدواني في كتاب شرح العقايد العضديّة :

المتبادر من الحدوث الوجود بعد أن لم يكن ، بعديّة زمانيّة ، والحدوث الذاتي مجرد اصطلاح من الفلاسفة .

وقال : والمخالف في هـذا الحكم الفلاسـفة ، فإنّ أرسـطاطاليس وأتباعه ذهبوا إلي قدم العقول والنفوس الفلكيّة ، والأجسام الفلكيّة بموادّها وصورها الجسـميّة والنوعيّة وأشـكالها وأضوائها ، والعنصـريات بموادّها ، ومطلق صورها الجسـيمّة لا أشخاصـها ، وصورها النوعيّة ؛ قيل بجنسها ، فانّ صور خصوصيّات أنواعها لا يجب أن تكون قديمة ، والظاهر من كلامهم قدمها بأنواعها .

ثمّ قال : ونقل عن جالينوس التوقّف ، ولذلك لم يعدّ من الفلاسفة لتوقّفه فيما هو من أصول الحكمة عندهم(2) .

1- بحار الأنوار 54/252 .

2- بحار الأنوار 54/253 .

قول المحقق السيد الداماد (المتوفي 1041)

قال في القبسات :

القول بقدم العالم نوع شرك .

وقال في موضوع آخر منه : إنه إلحاد .وقال أيضاً :

عليه – أي علي الحدوث – إجماع جميع الأنبياء والأوصياء(1) .

1- عنه بحار الأنوار 54/238 - 239 .

قول الملا صدرا (المتوفي 1050)

قال في رسالة حدوث العالم :

فمن العقلاء المدققين والفضلاء المناضرين ، من اعترف بالعجز عن هذا الشأن من إثبات الحدوث للعالم بالبرهان قائلاً : العمدة في ذلك الحديث المشهور والإجماع من المليين ، وأنت تعلم أنّ الاعتقاد غير اليقين . .(1) .

وقال : القول بقدم العالم إنما نشأ بعد الفيلسوف الأعظم أرسطو بين جملة رفضوا طريق الربانيين والأنبياء ، وما سلكوا سبيلهم بالمجاهدة والرياضة والتصفية وتشبثوا بظواهر أقاويل الفلاسفة المتقدمين من غير بصيره ولا مكاشفة ، فأطلقوا القول بقدم العالم .

وهكذا أوساخ الدهرية والطبيعية من حيث لم يقفوا علي أسرار الحكمة والشريعة ، ولم يطلعوا علي اتحاد مأخذها واتفاق مغزاهما .

ولشدّة رسوخهم فيما اعتقدوا من قدم العالم وزعمهم أن هذا مما يحافظ علي توحيد الصانع وانثلام الكثرة والتغيير علي ذاته ، وأنّ قياساتهم مبتنية علي مقدمات ضرورية هي مبادي البرهان ، لم يبالوا بأن ما اعتقدوا مخالف لما ذهب إليه أهل الدين بل أهل الملل الثلاث من اليهود والنصاري والمسلمين من أنّالعالم - بمعني ما سوي اللّه وصفاته وأسمائه - حادث . . أي موجود بعد أن لم يكن

1- رسالة في حدوث العالم : 9 .

بعدية حقيقية وتأخراً زمانياً ، لا ذاتياً فقط ؛ بمعني أنه مفتقر إلي الغير متأخر عنه

في حد ذاته ، كما هو شأن كل ممكن بحسب حدوثه الذاتي وهو لا استحقاقية الوجود ولاعدم من نفسه .

ومنهم ، وإن كـان ممن التزم دين الإسـلام لكنّه يعتقـد قـدم العالـم ، ويظنّ أنّ ما ورد في الشـريعة والقرآن واتفق عليه أهل الأديان في باب الحدوث للعالم ، إنما المراد منه مجرد الحدوث الذاتي والافتقار إلي الصانع .

وذلـك القول في الحقيقـة تكـذيب للأنبياء من حيث لا يـدري ، ولا يخلص قائله ، ولا يأمن من التعـذيب العقلي والحرمان الأبـدي ، لأن الجهل في الأُصول الإيماني إذا كان مشعوفاً بالرسوخ يوجب العذاب الروحاني في دار المآب .

ثمّ تأويـل ما ورد في نصوص الكتاب والسـنة إنما هو لقصور العقول عن الجمع بين قواعـد الملـة الحنيفـة والحكمـة الحقيقـة ، وإلاّ فألفاظ الكتاب والسـنة غير قاصـرة عن إفادة الحقائق وتصوير العلوم والمعارف المتعلقة بأحوال المبدأ والمعاد حتي يحتاج إلي الصرف عن الظاهر للأقاويل وارتكاب التجوز البعيد والتأويل .

وهكـذا فعله أبو نصـر فارابي في مقالـة التي في الجمع بين الرأيين والتوفيق بين مذهبي الحكيمين أفلاطون وأرسـطو ، حيث حمل الحدوث الزماني الوارد في كلام أفلاطون حسب ما اشـتهر منه ودلت عليه الألفاظ المأثورة منه علي الحدوث الذاتي ، وهذا من قصور في البلوغ إلي شأوا الأقدميينالأساطين(1) .

1- رسالة في الحدوث : 15 - 17 ، تحقيق دكتر سيد حسين موسويان .

أقول : يستفاد من كلامه أمور :

منها : إنّ الفلاسفة لم يبالوا من مخالفة الشريعة فيما ذهبوا إليه من القدم الذاتي .

ومنها : إنهم أوّلوا نصوص الكتاب والسنة ، وما اتفق عليه أهل الأديان في باب حدوث العالم ، وقالوا : إنّما المراد منه مجرد الحدوث الذاتي والافتقار إلي الصانع ، وهذا القول في الحقيقة تكذيب للأنبياء ومستلزم للعقاب الأبدي .

ومنها : ألفاظ الكتاب والسنة غير قاصرة عن إفادة الحقائق كي تحتاج إلي صرفها عن ظواهرها ، وارتكاب التجوزات البعيدة فيها ، فالمستفاد من الكتاب والسنة ليس إلاّ الحدوث الزماني ؛ بمعني مسبوقية العالم للعدم وإنّ له أوّلاً

وابتداء .

ولا يخفي أنّ قوله هذا اعتراف وإقرار بما ذكرناه من اتفاق الآيات والأخبار والمليين علي حدوث العالم زماناً . . أي مسبوقيته بالعدم الصريح .

ثم إنّ ما نسبه ملا صدرا إلي الفلاسفة من التأويل ، وعدم الفهم ، والقصور في الإدراك ، وتكذيب الأنبياء ، ومخالفة الضرورة . . وأمثالها يشمل نفسه قبل أن يشمل غيره ، كيف لا وهو يقول :

إنّ العقول المفارقة خارجة عن الحكم بالحدوث لكونها ملحقة بالصقع الربوبي ، لغلبة أحكام الوجود عليها ، فكأنها موجودة بوجوده تعالي لا بإيجادهوما سوي العقول من النفوس والأجسام وما يعرضها حادثة بالحدوث الطبعي

- أي الزماني - (1) .

فليس حكم الحدوث عنده سارياً بالنسبة إلي جميع أجزاء العالم ، لخروج العقول عنده عن هذا الحكم ، بل فيما يجري فيه الحركة الجوهرية وهو عالم الطبايع والأجسام وما يتعلق بها .

وقال أيضاً :

الفيض من عند اللّه باق دائم ، والعالم متبدّل زائل في كلّ حين ، وإنما بقاؤه بتوارد الأمثال كبقاء الأنفاس في مدّة حياة كل واحد من الناس ، والخلق في لبس وذهول عن تشابه الأمثال ، وبقائها علي وجه الاتصال(2) .

والحاصل : إنه قد سلّم بعدم تناهي سلسلة الحوادث من حيث البدء ، وقال بأزليتها وعدم انقطاع وجودها في الأزل إلي حدّ(3) .

ثم إنّ هذا الكلام علي خلاف ما ذهب إليه المليون ، ودلّت عليه الآيات المتظافرة والأخبار المتواترة كما سيأتي قريبا بيانه إن شاء اللّه تعالي .

مضافاً إلي أن ما فيه من مفاسد أُخر . . لا تخفي .

والمقصود في المقام : إنه مع توغّله وتبحّره في المباحث الفلسفيّة ، والتزامه بقواعدهم العقلية . . أقرّ بصراحة الكتاب والسنة واتفاق المليين علي الحدوث الزماني للعالم .

1- درر الفوائد : 263 ، وراجع الأسفار 5/206 - 248 .
2- الأسفار 7/328 .
3- أقول : لا مجال هنا لنقل كلماته في المقام ومناقشتها ، وقد نقلها القاضي سعيد القمي في شرحه علي التوحيد وناقشها ، ثمّ قال : هذا البيان لا ينفع في المقام . . .

قول المحقق الميرزا رفيعا النائيني (المتوفي 1082)

قال ما ترجمته :

لابـد أن يعلم إن الظاهر بل الضـروري من الشـريعة المقدسـة حـدوث العالـم - أي ما سوي اللّه - زماناً ، بمعني أنّ لوجوده ابتداء ، وزمان وجوده من الابتداء إلي الآن متناه ، فالقول بقدم العالـم - أي المعني المقابل لما ذكرناه - كما ذهبت إليه

الحكماء . . باطل وفاسد . . .

ومع هذا فقد ذهب في هذه الأعصار جمع من الجهّال ، الفضلاء غير المطّلع بالشرع أو المقيّد به تبعاً للحكماء إلي قدم العالـم .

وقد أشرت إلي حقيقة الحال لأن يحترز كلّ من كان مقيداً بالدين من متابعة هذه الفرقة التي لا دين لها(1) .

قول المولي محمّد صالح المازندراني (القرن الحادي عشر)

قال في باب حدوث العالـم :

المراد بالعالـم : ما سوي اللّه ، وهو مع تكثّره منحصر في الجواهر والعرض ، وبحدوثه : أن يكون وجوده مسبوقاً بالعدم .

وقد اختلف الناس فيه ؛ فذهب المسـلمون واليهود والنصاري والمجوس إلي أنّ الأجسام حادثة بذواتها وصـفاتها ، وذهب أرسـطوا وأتباعه إلي أنها قديمة بذاتها وصـفاتها ، وذهب أكثر الفلاسـفة إلي أنها قديمة بذواتها ومحدثة بصـفاتها ، وقالوا لتوجيه ذلك ما لا طائل تحته ، وأمّا العكس فالظاهر أنه لـم يقل

1- شجره الهية : 48 المطبوع مع رسالة مبدأ ومعاد .

به أحدلأنه باطل بالضرورة ، وذهب جالينوس إلي التوقف في جميع ذلك(1) .

قول القاضي سعيد القمي (المتوفي 1107)

قال في شرح قوله

عليه السلام : « وشهادة الحدث بالامتناع من الأزل الممتنع عن الحدث » :

هـذا واضح بحمد اللّه وحاصـله : أنّ الحدوث هو المسـبوقية بالعدم مطلقا ، والأزل هو اللا مسـبوقية به ، فكل حادث يمتنع أن يكون أزليّاً ، وكل أزليّ يمتنع أن يكون حادثاً بوجه من الوجوه ، ومن ذلك قيل : إنّ أفلاطون الإلهي أنكر وجود حوادث لا إلي نهاية للزوم التناقض الذي ذكرنا ، فافهم(2) .

وقال أيضاً :

1- شرح الكافي 3/3 .

2- شرح توحيد الصدوق 1/121 ، الطبعة الاولي 1415 ه- . ق تحقيق الدكتور نجفقلي .

اعلم إن طبيعة الموجود من حيث هو موجود يقتضـي المسـبوقية بالعدم ، إذ تلك الطبيعة من حيث هي هي معلوم الحقيقة ، وقد مضـي أنّ كل معروف بنفسه مصـنوع ، وكل مصنوع فقد سبقه عدم صريح لا محالة ، فكل ما يصدق عليه تلك الطبيعة المعلومة الحقيقة فهو بعد عدم واقعي بلا مرية ، فاللّه سبحانه موجود لا كالموجودات ولم يسبقه عدم . . (1) .

قول العلاّمة المجلسي رحمه الله (المتوفي 1111)

قال في كتاب الاعتقادات :

لابـد أن تعتقد أنّ العالم حادث . . أي جميع ما سوي اللّه ، بمعني أنه ينتهيأزمنة وجوده في الأزل إلي حدّ وينقطع لا علي ما أوّله الملاحدة من الحدوث الذاتي ، فإنّ علي المعني الذي ذكرنا إجماع جميع المليين والأخبار به متظافرة متواترة .

فالقول بقدم العالم . . وبالعقول القديمة . . والهيولي القديمة - كما يقوله الحكماء - كفر (2) .

وقال في عين الحياة - ما ترجمته - :

لابـد من الاعتقاد بأن كل ما سوي اللّه تعالي ينتهي وينقطع زمان وجوده في الأزل إلي حدّ وأمد ، ولكن اللّه تعالي قديم وليس لوجوده بداية ولا نهاية ، وحدوث العالم - بهذا المعني - مما أجمع عليه أهل الأديان كافّة ، وهو قول كل

1- المصدر 1/147 .

2- الاعتقادات : 24 .

طائفة دانت بدين وآمنت برسول ، ودلت علي هذا آيات كثيرة وروايات متواترة . .

ولكن جمعاً من الحكماء الـذين لم يؤمنوا بنبيّ وما تـديّنوا بـدين وجعلوا مـدار الأمور علي عقولهم الناقصـة قالوا : بقـدم العالـم ، وبالعقول القديمة ، وقدم الأفلاك ، وهيولي العناصـر . . وهذا كفر صريح مع أنه مستلزم لتكذيب الأنبياء وإنكار كثير من الآيات القرآنية لقولهم بأنّ ما ثبت قدمه امتنع عدمه(1) .

وقال في كتاب حق اليقين – ما ترجمته – :

المبحث الثـامن : ليس للّه تعـالي في القـدم شـريك ، وكـل مـا سوي اللّه تعـالي حـادث ، وعلي هـذا اتفق جميع أرباب الملل ، وإن كان الحكماء أطلقوا الحـدوث والقدم علي معانٍ .أمّا الذي اتفق عليه أرباب الملل هو أنّ ما سوي اللّه تعالي مبتدأ له أوّل ، وينتهي وينقطع أزمنة وجوده في الأـزل إلي حـدّ ، وليس موجود أزلي غيره تعـالي ، فـإن ذلـك ممـا أطبق عليه المليون ودلّت عليه الآيـات المتكاثرة والأحاديث المتواترة الصريحة في ذلك .

ثم قال : وقـد أوردت في كتاب بحار الأنوار ما يقرب من مأتين حـديثاً في هـذا الباب من الخاصـة والعامـة ، مع ما أقمت من أدلة عقلية وما أجبت به عن شبهات فلسفية .

وقد ورد في الأحاديث المعتبرة بأن من اعتقد بقديم غير اللّه تعالي

1- عين الحياة ، الأصل الرابع في حدوث العالم .

فهوكافر(1) .

وقال في بحار الأنوار :

اعلم إنه لا خلاف بين المسـلمين - بل جميع أرباب الملل - في أنّ ما سوي الربّ سبحانه وصفاته الكمالية كله حادث بالمعني الذي ذكرنا ولوجوده ابتداء ، بل عدّ من ضروريات الدين(2) .

وقال أيضاً :

اعلم أنّ المقصود الأصـلي من هذا الباب - أعني حدوث العالم - لمّا كان من أعظم الأصول الإسلامية - لاسيّما الفرقة الناجية الإمامية - وكان في قـديم الزمان لا ينسب القول بالقـدم إلاّ إلي الدهريّة والملاحدة والفلاسـفة المنكرين لجميع الأديان ، ولذا لـم يورد الكليني رحمه الله وبعض المحـدثين لـذلك باباً مفردا في كتبهم ، بلأوردوا في باب حـدوث العالـم أخبار إثبات الصانع تعالي اتكالاً علي أنّ بعـد الإقرار بالحق جلّ وعلا لا مجال للقول بالقدم ؛ لاتفاق أرباب الملل عليه .

وفي قريب من عصـرنا لمّا ولع الناس بمطالعة كتب المتفلسفين ورغبوا عن الخوض في الكتاب والسنة وأخبار أئمة الدين ، وصار بعد العهد عن اعصـارهم عليهم السـلام سـبباً لهجر آثارهم ، وطمس أنوارهم ، واختلطت الحقائق الشـرعية بالمصـطلحات الفلسـفية ، صارت هـذه المسألـة معترك الآـراء ومصـطدم الأهواء ، فمال كثير من المتسـمّين بالعلم ، المنتحلين للـدين . . إلي شـبهات المضـلّين ، وروّجوها بين المسلمين ، فضلّوا وأضلّوا وطعنوا علي أتباع الشريعة حتي ملّوا

1- حق اليقين : 15 .

2- بحار الانوار 54/238 .

وقلّوا ، حتي أنّ بعض المعاصـرين منهم يمضـغون بألسنتهـم ، ويسوّدون الأوراق بأقلامهـم : أن ليس في الحدوث إلاّ خبر واحد هو : « كان اللّه ولم يكن معه شيء » . . ! ثمّ يؤوّلونه بما يوافق آراءهـم الفاسدة . .

فلـذا أوردت في هـذا الباب أكثر الآيات والأخبار المزيحـة للشك والارتياب ، وقفّيتها بمقاصـد أنيقة ومباحث دقيقة تأتي بنيان شـبههم من قواعدها ، وتهزم جنود شـكوكهم من مراصـدها تشـييداً لقواعد الدين ، وتجنباً من مساخط ربّ العالمين كما روي عن سـيّد المرسلين صلي الله عليه و آله وسلم : « إذا ظهرت البدع في

أُمّتي فليظهر العالم علمه وإلاّ فعليه لعنة اللّه والملائكة والناس أجمعين »(1) .

وقال في مرآة العقول ، في ذيل قول الكليني رحمه الله : باب حدوث العالم و إثبات المحدث :

أقول : أراد بالعـالـم : مـا سوي اللّه تعـالي ، والمراد بحـدوثه : كونه مسـبوقاًبالعدم وكون زمان وجوده متناهياً في جانب الأوّل ، وقـد اختلف الناس فيه ، فذهب جميع المليين من المسـلمين واليهود والنصاري والمجوس إلي أنّها حادثة بذواتها وصفاتها وأشخاصها وأنواعها ، وذهب أكثر الفلاسفة إلي قدم العقول والنفوس والأفلاك بموادّها وصورها وقدم هيولي العناصر . . وإليه ذهبت الدهريّة والناسخية .

ولمّا لم يكن في صدر الإسـلام مذاهب الفلاسفة شايعة بين المسلمين ، وكان معارضة المسلمين في ذلك مع الملاحدة المنكرين للصانع كانوا يكتفون غالباً

1- بحار الأنوار 54/233 .

في إثبات هذا المدّعي بإثبات الصانع ، مع أنه كان مقرّراً عندهم أنّ التأثير لا يعقل في القديم .

ويحتمل أن يكون غرضه من عقد هذا الباب حدوث العالم ذاتاً واحتياجه بجميع اجزائه إلي المؤثر ، لكن هذا لا يدلّ علي عدم قولهم بالحدوث الزماني ، بمعني نفي عدم تناهي وجود العالم من طرف الأزل ، ولا علي عدم ثبوته بالدلايل ، فانّ ذلك مما أطبق عليه المليّون ، ودلت عليه الآيات المتكاثرة والأحاديث المتواترة الصريحة في ذلك .

وعدم القول بذلك مستلزم لإنكار ما ورد في الآيات والأخبار من فناء الأشياء وخرق السماوات وانتشار الكواكب بل المعاد الجسماني ، وقد فصّلنا الكلام في ذلك في كتاب السماء والعالم من كتاب بحار الانوار ، وسنشير في ضمن الأخبار الدالة علي هذا المطلوب عند شرحها إلي ذلك(1) .

قول المحقق المدقق ملا اسماعيل الخاجوئي (المتوفي 1173)

قال في الرسالة التي كتبها في تفسير الآية الشريفة « وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَي الْمَاءِ »(2) ما ترجمته :

من قال بوجود عقل مجرد ذاتاً وفعلاً فقد قال بقدمه ، وهو يستلزم القول بقدم العالم ، والقائل بقدم ما سوي اللّه - وإن كان من الإماميّة - كافر بإجماع المسلمين(3) .

1- مرآة العقول 1/235 .

2- هود 11 : 7 .

3- شرح حديث عرض دين حضرت عبدالعظيم حسني - 7 - : 21 .

قول العلاّمة المحقق الفقيه الشيخ جعفر المدعو ب- : كاشف الغطاء رحمه الله (المتوفي 1228)

قاله في مقام ذكر الأقسام الأربعـة من القسم الثاني فيما كان من الحيوان نجسا ، بعد أن ذكر الكافر وقسّمه قسـمان ؛ أوّلهما الكافر بالذات ؛ وهو الكافر باللّه

تعالي أوبنبيه أو المعاد . . إلي أن قال :

القسم الثـاني : مـا يترتب عليه الكفر بطريق الاسـتلزام ؛ كانكار بعض الضـروريات الإسـلامية والمتواترات عن سـيّد البريـة كالقول بالجبر والتفويض والإرجاء والوعد والوعيد وقدم العالم وقدم المجرّدات والتجسـيم والتشبيه بالحقيقة والحلول والاتحاد ووحدة الوجود أو الموجود . . . أو أنّ الأفعال بأسرها مخلوقة للّه . . (1) .

وقال في موضع آخر منه :

الكفر أقسام :

الأوّل : ما يستحلّ به المال وتسبي به النساء والأطفال ، وهو كفر الإنكاروالجحود والعناد والشك . .

والقسم الثاني : ما يحكم فيه بجواز القتل ، ونجاسة السؤر ، وحرمة الذبايح والنكاح من أهل الإسلام دون السبي والأسر وإباحة المال ، وهو كفر من دخل في الإسـلام وخرج منه بارتداد عن الإسـلام ويزيد الفطري منه في الرجال بإجراء احكام الموتي ، أو كفر نعمة من غير شبهة ، أو هتك حرمـة ، أو سبّ لأحـد المعصومين عليهم السـلام ، أو بغض لهم عليهم السـلام ، أو بادّعاء قـدم العالم بحسب الـذات ، أو وحدة الوجود ، أو الموجود علي الحقيقة منهما ، أو الحلول ، أو الاتحاد ، أو التشبيه ، أو

1- كشف الغطاء : 173 .

الجسميّة . . (1) .

قول المحقق الميرزا القمي رحمه الله (المتوفي 1231)

قال ما ترجمته :

إنه تعالي كان ولا شيء معه ، فليس له شريك في القدم ، كما عليه إجماع جميع أهل الأديان(2) .

قول الشيخ محمد حسن النجفي صاحب الجواهر رحمه الله (المتوفي 1266)

قال في عداد كتب الضلال :

. . ككتب القدماء من الحكماء القائلين بقدم العالم وعدم المعاد ، وكتب عبدة الأصنام ومنكري الصانع . . (3) .

قول الشيخ الأعظم الأنصاري رحمه الله (المتوفي 1281)

قال : إجماع جميع الشرايع علي حدوث العالم زماناً(4) .

قول المحقق الشيخ محمّد تقيالآملي (المتوفي 1391)

قال : لابد لتصوّر مسبوقية وجود العالم عن عدمه الواقعي الفكّي الغير

1- كشف الغطاء : 359 .

2- أصول دين : 16 .

3- جواهر الكلام 22/59 .

4- فرائد الأصول : 11 .

المجامع لوجوده من مخلص آخر ، إذ القول بحدوث العالم كذلك من ضروريات الدين ، بل المتفق عليه بين أهل الملل والنحل .

فلا ـ ينبغي القناعة في المقام بالقول بحدوث العالم ذاتاً - بمعني تأخره عن العدم المجامع مع وجوده كما عليه بعض الحكماء - لأنه مخالف مع قول المليين فتدبّر ودقّق النظر ؛ لأنّ المقام مزلّة الأقدام . . (1) .

قول السيد أحمد الخوانساري رحمه الله (المتوفي 1405)

قال بعد تصريحه بقوله : منع قدم العالم وعدم تناهي النفوس :

إجماع المليين علي الحدوث الزماني لا الحدوث الذاتي ولا الحدوث الثابت من جهة الحركة الجوهرية(2) .

أقول : لبعض الأعلام ردود علي القائلين بقدم العالم كالسيد المرتضي علم الهدي

رحمه الله(3) ، والمولي طاهر القمي(4) ، والمحقق القمي(5) ، والسيد الخوئي(6) . . وغيرهم(7) من العلماء رحمهم اللّه تعالي ، فمن شاء فليرجع إليها ، واقتصرت هنا

1- درر الفوائد ، تعليقة علي شرح المنظومة : 261 ، مؤسسة اسماعيليان قم .

2- عقائد الحقة : 166 .

3- جواب الملاحدة في قدم العالم للسيّد المرتضي رحمه الله .

4- الأربعين للمولي محمّد طاهر القمي : 142 .

5- القوانين 1/365 .

6- المحاضرات في الأصول 2/37 - 43 .

7- وقد ذكر آغا بزرگ الطهراني رحمه اللهكتباً عديدة من علمائنا في إثبات حدوث العالم والردّ علي القول بقدمه راجع الذريعة 6/26 ، 65 ، 293 - 296 .

علي اليسير منها خوفا من الإطالة وملل القاري ولحصول الغرض بذلك .

نتيجة البحث من الأقوال السابقة

علي ضوء الأقوال التي ذكرناها نجـد ان كلمـة جميع أرباب الملل والمذاهب اتفقت علي وقوع التفكيك بين الخالق والمخلوق ، وأنّ العالم – أي جميع ما سوي اللّه بجميع أجزائه وصـفاته – حادث وكائن بعد أن لم يكن بعديةً حقيقيةً ، لا بالذات فقط ، حتي يقال : إنه في حدّ ذاته لا يستحقّ الوجود ، وأن وجوده متأخر عن عدمه بحسب الذات ، كما عليه الفلاسفة .

وإنّ اللّه تعالي قد أبدع وأحدث الأشـياء بعد أن لم تكن موجودةً بعدّيةً حقيقيةً ، وأنّ للأشـياء ابتداء وأوّلاً زمانيا ، وأنّ الأزلية والقدمة مختصة بذات الباري تعالي .

والعالم عندهم حادث بالذات والزمان ، والزمان عندهم أعمّ من الزمانالحادث والموهوم ، والدهر والسرمد ، بل التعبير بالزمان هنا من باب ضيق العبارة ومجرد اصطلاح ، إذ القائل بحدوثه بالمعني المذكور قائل بحدوث الزمان أيضاً ، لأنه من أجزاء العالم .

والمقصود واضـح وهو أنه تعالي أبـدع وأحـدث وأوجـد الأشـياء بعد أن لم تكن بعدية حقيقية كما هو مضـمون الآيات والأخبار المتواترة ، والمخالف في المسألة هم الفلاسفة ، والمشهور منهم يقولون بأن ما سوي اللّه حادث بالذات وقديم بالزمان .

جواز الاستدلال بالادلة السمعية في المسائل الكلامية

قـد يقال : إنّ المسألـة – أي بحث حدوث العالم – من المسائل العقلية الكلاميّة التي لاينفع فيها التمسك بالإجماع ، لأنّ الإجماع الحجة ما كان كاشـفا عن قول الإمام عليه السـلامفي المسائل الشـرعية لا في المسائل العقلية إذ الاسـتكشاف المزبور إنما يتأتي فيما إذا كان شأن الشارع بيانه والحجة في المطالب العقلية هي العقل الحاكم فيها .

والجواب :

هو أنّ كون المسألة عقلية كلامية لا يمنع عن التمسك بالإجماع وساير الأدلة السمعية فيها .

فإنّه بعـد إثبات وجود الخالق تعالي ونبوّة النبي صـلي الله عليه و آله وسـلملو فرضـنا أمرين ممكنين في أنفسـهما وقد صـرّح الشـرع بتعيين أحدهما لوجب الاعتقاد به فضلاً عما إذا كان أحد الأمرين مستحيلاً في نفسه ، وهو القدم لغير اللّه .

بل الاعتماد في كثير من المسائل الكلامية إنما هو عليه ، ألا تري أنّ المحقق الدواني وسائر المتكلمين قد تمسّكوا في إثبات هذه المسألة – أي حدوث العالم زماناً وكونه مسـبوقاً بالعدم غير المجامع – بإجماع المسـلمين أو المليّين عليه ، كماوقد تمسّك بعضهم بالأخبار المتواترة فيه .

وجعل العلاّمـة المجلسـي رحمه اللهالـدليل المعتمـد في مسألة التوحيد هو مثل قوله : « قُلْ هُوَ اللّهُ أحدٌ » ولا إشـكال في ذلك ، إذ بعد إثبات الصانع الواجب تعالي وكونه عالماً وقادراً وصانعاً وصادقاً ، و إثبات الرسول صـلي الله عليه و آله وسلموكونه معصوماً ببرهان العقل . . يمكن التمسك بقولهما علي إثبات ساير الصفات التي لا تتوقّف عليها

إثبات النبوّة ،(1) ولهذا نجد المحقق الطوسي رحمه اللهذهب في التجريد إلي إثبات المعاد الجسماني وثبوته بالسمع(2) ، وقد حكي مثله عن ابن سينا في بعض كتبه .

ولا ـ يخفي أنّ الموارد التي تمسّك فيها العلماء بالأدلة السمعية في المسائل الكلامية أكثر من أن تحصي ، وشأن الشارع كما هو بيان الأحكام الفرعيّة كذلك بيان الأحكام الأصولية أيضاً من وظيفته ، بل هذا الأمر يمتاز باهمية خاصة لأنّ شرف العلم بشرف معلومه ، وقد قسّموا الأحكام الشرعيّة في أوائل كتب الأصول إلي الأصولية الاعتقادية والأصولية العملية والفرعية .

فعلي هذا يكون في كلّ موضع لا يحكم العقل فيه بشيء كمسألة حدوث العالم علي ما ادّعاه بعض الفلاسفة بل معلّمهم حيث ادّعي أنّ أدلّة الطرفين جدلية غير برهانية ، أو كالمعاد الجسماني علي ما ادّعاه بعضهم من عدم حكمالعقل به . . يكون الإجماع فيه كاشفاً عن الحكم التأسيسي للشارع .

وفي كل موضع يحكم العقل به يكون التمسك بالإجماع مثلاً ـ إمّا من جهة كشفه عن الحكم الإمضائي للشارع ، أو مع قطع النظر عن الدليل العقلي .

نعم شأن الشارع ليس بيان الأحكام العقلية المحضة مثل : الكل أعظم من الجزء ، ولا وجه للتمسك بالإجماع فيها ولم يتمسك أيضاً أحد به فيها .

1- وبعبارة أُخري : كلّ صفة يتوقّف عليها إثبات النبوة والإمامة فلابدّ أن تثبت بدليل العقل كالعلم والقدرة ، بخلاف ما لا يتوقف عليه إثباتهما كباقي الأوصاف فإنّه يجوز إثباتها بالدليل العقلي والنقلي ، كما لا يخفي ، مع أنّ أكثر السمعيّات مشتمل علي شواهد واضحة وبراهين لائحة يهتدي الطالب بالتأمل فيها الي لبّ المعرفة .

2- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد : 320 طبعة المصطفوي قال : والضرورة قاضية بثبوت الجسماني من دين النبي مع إمكانه .

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله في عداد براهين التوحيد :

السابع : الأدلة السـمعيّة من الكتاب والسـنة ، وهي أكثر من أن تحصـي ، وقد مرّ بعضها ، ولا محذور في التمسك بالأدلة السمعيّة في باب التوحيد ، وهذه هي المعتمد عليها عندي(1) .

وقال أبو الصلاح الحلبي رحمه الله في عداد براهين التوحيد :

طريقة أُخري ، وهو علمنا من طريق السمع المقطوع علي صحته :

إنّ صانع العالم سبحانه واحد لا ثاني له ، والاعتماد علي إثبات صانع واحد سبحانه من طريق السمع أحسم لمادّة الشغب وأبعد من القدح ، لأنّ العلم بصحّة السمع لا يفتقر إلي العلم بعدد الصناع ، إذا كانت الأصول التي يعلم بصحتها صحة السمع سليمة ، وإن جوز العالم بها تكاملها لأكثر من واحد ، من تأمل ذلك وجده صحيحاً ، وإذا لم يفتقر صحة السمع إلي تميّز عدد الصناع أمكن أن يعلم عددهم من جهته ، فإذا قطع العدد بكونه واحداً وجب العلم به والقطع ينفي ما زاد عليه(2) .وقال الطبرسي النوري رحمه الله بعد نقل الكلام المتقدم للعلاّمة المجلسي ما ترجمته :

الحق إنه كلام متين ، وقد تبع فيه قول اللّه تعالي وقول أمير المؤمنين عليه السلامالمذكوران ، لأن من تأمل وعلم أنه تعالي أصدق الصادقين ، وتأمّل حقيقة المنزَل - أي القرآن - والمنزل عليه ، ولاحظ طهارته وعصمته لوجد أنّ

1- بحار الأنوار 3/234 .
2- تقريب المعارف : 91 تحقيق تبريزيان .

أمتن الأدلة علي التوحيد هو كلامهم عليهم السلامولكن بعد تمامية السند والدلالة وثبوت أنه من كلامهم عليهم السلام ، كما أنّ أكثر الأدلة علي التوحيد كذلك ، يعني إما من قبيل النصوص والمحكمات القرآنية وإما من قبيل الأخبار المحكمة المتواترة منهم عليهم السلام .

ولا تصغ إلي مزخرفات بعض الحكماء والصوفية الذين يتعبدون بالقواعد والاستحسانات المنخرمة التي أكثرها أوهن من بيت العنكبوت ، وأوّلوا نصوص الكتاب والأخبار علي خرافاتهم وليس طريقتهم إلا الإدبار عن كتاب اللّه تعالي والإعراض عن سنة سيّد المرسلين صلي الله عليه و آله وسلم ، وليس هذا إلا لعدم معرفتهم بحقيقة كلامهم ، وعدم معرفتهم بحق المنزِل والمنزَل والمنزل عليه .

ومن المحال للموحّد المؤمن باللّه وبما جاء نبيّه صلي الله عليه و آله وسلم - بعد معرفة حقيقة كلامهم - أن لا يحصل له كمال الجزم واليقين بما أفادوا عليهم السلام من أصول الدين (1) .

تنبيه :

والعجب من صاحب الشوارق حيث قال - بعد تضعيف إجماع المتكلمين علي الحدوث الزماني بأنه لا فائدة في هذا الاجماع - :

ليس في أحاديث الأئمة المعصومين عليهم السلام التصريح بأحد الوجهين منالحدوث الذاتي والزماني(2) .

والوجه فيه : إنه كيف يمكن نفي فائدة الإجماع علي الحدوث الزماني وقد استدلّ هو نفسه بالإجماع علي الحدوث الذاتي(3) .

1- كفاية الموحدين 1/265 - 266 .

2- گوهر مراد : 164 .

3- گوهر مراد : 164 .

فإن كان الإجماع غير مفيد فلا اعتبار له في المقامين ، وادعاء صحة الاستدلال به علي الحدوث الذاتي دون الزماني تحكّم .

وقد ذكرنا آنفاً جواز الاستدلال بالأدلة النقلية كالإجماع و . . . في المسائل الكلامية العقلية .

وقلنا : يجوز اثبات كل صـفة لا يتوقف عليها إثبات النبوة والإمامـة بالـدليل العقلي والنقلي بخلاف ما يتوقف عليه إثباتهما كالعلم والقـدرة فلابد أن تثبت بالدليل العقلي .

فعلي هذا بعد إثبات الصانع تعالي وكونه عالماً وقادراً ، وإثبات الرسول صـلي الله عليه و آله وسلم وكونه معصوماً ببرهان العقل ، يمكن وأن يتمسك بقولهما في إثبات ساير الصفات .

بل نقول : إنّ المقصود من الإجماع والاتفاق في المقام هو ادعاء الضـرورة من الدين علي أنّ ما سوي اللّه كائن بعد أن لـم يكن بعدية حقيقية ، وأنّ للأشياء ابتداء ، وكان اللّه ولـم يكن معه شيء ثمّ خلق الأشياء ، ولذا قال السيّد الداماد :

القول بقدم العالـم نوع شرك ، وإنه إلحاد .وقال العلاّمة الحلي رحمه الله : من اعتقد قدم العالـم فهو كافر بلا خلاف .

وقال العلاّمة المجلسي رحمه الله : من قال بقديم غير اللّه فهو كافر . . وقد مرّ كلامهم .

وهذه الحقيقة واضـحة لانّه يحصل لنا بإجماع المليّين القطع بالحكم كما يحصل ذلك من الآيات والأخبار المتواترة علي الحدوث الزماني ، فعلي هذا كيف يمكن مخالفة ما تبيّن بالقطع والضرورة أنّه من الدين .

وأمّا إنكـار صاحب الشوارق حـدوث العالم – بالمعني الـذي ذكرناه من الروايات – فهو إمّا لعـدم اطلاعه بما ورد من الأحاديث المتواترة الصـريحة الواضـحة كالشمس في رابعة النهار التي تنادي بأعلي صوتها علي الحدوث الحقيقي . . بمعني إيجاد الأشياء بعد أن لم تكن كما سنبيّن ذلك ، وإمّا لاعتماده علي

أصول الفلاسفة الفاسدة وآرائهم الباطلة .

فائدة :

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله :

فـإنّه ثبت بنقل المخالف والمؤالف اتفاق جميع أرباب الملل مع تباين أهوائهم وتضادّ آرائهم علي هـذا الأمر ، وكلّهم يـدّعون وصول ذلك عن صاحب الشرع إليهم .

وهذا ممّا يورث العلم العادي بكون ذلك صادراً عن صاحب الشريعة ، مأخوذاً عنه ، وليس هذا مثل سائر الإجماعات المنقولة التي لا يعلم المراد منها ، وتنتهي إلي واحد وتبعه الآخرون .

ولا يخفي الفرق بينهما علي ذي مسكة . .

ص: 55

المقصد الثاني : في الأدلّة النقليّة

اشارة

ص: 57

أمّا الآيات فعلي طوائف

منها ما فيها لفظ « خَلَقَ » كقوله تعالي :

« هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً »(1) .

« إِنَّ رَبَّكُمُ اللّه الَّذِي خَلَقَ السَّماوَاتِ والْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ »(2) .

« وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّماوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ »(3) .

« الَّذِي خَلَقَ السَّماوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ »(4) .

« أَوَلاَ يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئاً »(5) .

« اللّه خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ »(6) .

ومنها ما فيها لفظ « بَدأ » كقوله تعالي :

1- البقرة 2 : 29 .
2- الأعراف 7 : 54 .
3- هود 11 : 7 .
4- الفرقان 25 : 59 .
5- مريم 19 : 67 .
6- الزمر 39 : 62 .

« إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ »(1) .

« قُلِ اللّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ »(2) .

« أَوَ لَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ »(3) .

ومنها ما فيها لفظ « بديع » كقوله تعالي :

« بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ »(4) .

« بَدِيعُ السَّماوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّي يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ »(5) .

ومنها ما فيها لفظ « انشأ » كقوله تعالي :

« هُوَ الَّذِي أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلاً مَا تَشْكُرُونَ »(6) .

« هُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ »(7) .

والحاصل : إنّ الآيات الدالّة علي حدوث خلق السماوات والأرضيين و ما بينهما - عموماً و خصوصاً - كثيرة جدّاً .

ويتبيّن لكلّ من يتتبّع كلام العرب وموارد استعمالاتهم وكتب لغتهم أنّ األفاظ « الخلق »و« الإبداء » و« الإبداع » و« الإيجاد » و« الإحداث » و« الفطر »

1- يونس 10 : 4 .
2- يونس 10 : 34 .
3- العنكبوت 29 : 19 .
4- البقرة 2 : 117 .
5- الأنعام 7 : 101 .
6- الملك 67 : 23 .
7- الانعام 6 : 141 .

و« الاختراع » و« الصّنع » و« الجعل » ، لاتُطْلق إلا علي الإيجاد بعد العدم(1) .

وقال المحقق الطوسي في شرح الإشارات :

الصّنع : إيجاد شيء مسبوق بالعدم ، وفي اللغة : الإبداع الإحداث ، ومنه « البدعة » لمحدثات الأمور ، وفسّروا الخلق بإبداع شيء بلا مثال سابق (2) .

كلام أهل اللغة في تفسير هذه التعابير القرآنية

وجدير بنا أن ننقل كلام بعض أهل اللغة ليظهر لك حقيقة ما ذكرناه .

لفظ « بدأ » :

في أقرب الموارد : بَدَاتُ بالشيء بدأً وابتدأتُه وبه وتَبَدّأتُ به : افتتحتهُ .

البدأ : افتتاح الشيء والأوّل والابتداء(3) .

وفي مجمع البحرين : بدأتُ الشيء : فعلته ابتداءا(4) .

وفي لسان العرب : بَدأتُ الشيءَ : فعلته ابتداءا .

البدء والبديء : الأوّل .

البدء : فعل الشيء الأوّل .

بدأ : في أسماء اللّه عزّوجلّ المُبْدئ : هو الذي أنشأ الأشياء واخترعها

1- نعم قد يستفاد من الآيات : أنّ بعض هذه الكلمات يستعمل في معنيين أحدهما : الخلق الابتدائي بمعني الإيجاد بعد العدم ، ثانيهما : الخلق من شيء - أي في صنع شيء من شيء - ولكن المتبادر الي الذهن هو المعني الأوّل ، وامّا المعني الثاني فيحتاج الي القرينة .
2- بحار الأنوار 54/ 254 .
3- اقرب الموارد 1/ 32 .
4- مجمع البحرين 1/44 .

ابتداءا من غير سابق مثال(1) .

لفظ : « خَلَقَ » :

في لسان العرب : الخلق في كلام العرب : ابتداع الشيء علي مثال لم يُسْبَق إليه وكلّ شيء خَلَقَه اللّه فهو مبتَدِئه علي غير مثال سبق إليه :

«ألا لَه الخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبارَكَ اللّه أَحْسَن الخالِقين» .

ابن سيده : خلق اللّه الشيء يخلقه خلقا ، أحدثه بعد أن لم يكن(2) .

وقال في النهاية : في لغة خَلَقَ : في أسماء اللّه تعالي : الخالق ، وهو الذي أوجد الأشياء جميعها بعد أن لم تكن موجودة(3) .

وفي أقرب الموارد : خَلَقَ الشيء : أوجده وأبدعه علي غير مثال سبق(4) .

لفظ « أنشأ » :

في لسان العرب : أنشَأَه اللّه : خَلَقَه .

أَنْشَأَ اللّه الخلق أيْ ابتدأ خلقَهم .

وقـال الزجاج في قوله تعالي : « وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ »(5) : أي ابتدعها وابتدأ خلقَها(6) .وفي مجمع البحرين : قوله تعالي : « وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ » أيابتدأكم

1- لسان العرب 1/26 .
2- لسان العرب 10/85 .
3- النهاية لابن الأثير 2/70 .
4- اقرب الموارد 1/296 .
5- الأنعام 6 : 141 .
6- لسان العرب 1/170 .

وخلقكم وكل من ابتدأ شيئاً فقد أنشأه ، ومثله : أنشأ جنّات معروشات وينشئ السحاب الثقال(1) .

وفي أقرب الموارد : أنْشَأ الشيء : أحدثه .

أنشأ اللّه الخلقَ : ابتدأ خلقهم .

أنشَأ اللّه الشيء : خلقه(2) .

وفي مجمع البيان : الإنشاء : إحداث الفعل ابتداءا لا علي مثالٍ سبق ، وهو كالابتداع .

وقال في قوله تعالي : « وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ »(3) أي خلق وابتدع لا علي مثال(4) .

لفظ « بدع » :

في أقرب الموارد : بَدَعه وأبْدَعَهُ وابْتَدَعَهُ كلها بمعني اخترعه لا علي مثال .

البِدْعَةُ : ما اختُرِع علي غير مثالٍ سابق(5) .

وفي لسان العرب : بدع الشيء يبدعُهُ بَدْعاً وابتدعه : أنْشَأه وبدأه .

البديعُ والبِدْعُ : الشيء الذي يكون أوّلاً .

وفي التنزيل : « قُلْ مَا كُنتُ بِدْعاً مِنَ الرُّسُلِ »(6) أي ما كنتُ اوّل من أُرسِل ،

1- مجمع البحرين 1/416 .
2- اقرب الموارد 2/1298 .
3- الأنعام 6 : 141 .
4- مجمع البيان 4/375 .
5- أقرب الموارد 1/33 .
6- الأحقاف 46 : 9 .

قد أَرْسِلَ قبلي رُسُلٌ كثيرٌ

فلانٌ بِدْعٌ في هذا الأمر أي أوّل لم يسبقه أحدٌ .

ابتدعتُ الشيءَ : اخترعتُه لا علي مثال .

بديع السموات والأرض : أي خالقها ومبدعها فهو سبحانه الخالق المخترع لا عن مثالٍ سابقٍ(1) .

وفي مجمع البحرين : بدع : ما كنت بدعاً من الرسل ، أي ما كنت بدءاً من الرسل أي ما كنت أوّل من أُرسل من الرسل ، قد كان قبلي رسل كثيرة .

بديع السماوات والأرض . . : أي مبدعهما وموجد لهما من غير مثال سابق(2) .

وفي كتاب العين : البدع : إحداث شيء لم يكن له من قبل خلق ولا ذكر ولا معرفة .

واللّه بديع السموات والأرض : ابتدعهما ولم يكونا قبل ذلك شيئاً يتوهمهما متوهم ، وبدع الخلق .

البدع : الشيء الذي يكون أولاً في كل أمر ، كما قال اللّه عزّوجلّ : « قُلْ مَا كُنتُ بِدْعاً مِنَ الرُّسُلِ »(3) أي لست أوّل مرسل(4) .

والحاصل :

إنّ المستفاد من كتب اللغة أنّ لفظ « بدع » مختص بالإيجاد

1- لسان العرب : 8/6 - 7 .
2- مجمع البحرين 4/298 .
3- الأحقاف 46 : 9 .
4- كتاب العين 2/54 .

الابتدائي أي الإيجاد بعد العدم ، ولا يستعمل في الإيجاد من شيء (1).

سائر الألفاظ :

ولاـ يخفي إنّ المعني الـذي ذكرنـاه في « بَدَءَ » و« خَلَقَ » و« بَدَعَ » هو نفس المعني المسـتفاد من سـائر الكلمـات – أي « الإيجاد » و« الإحداث » و« الاختراع » . . . – علي ضوء كتب اللغة .

وهذا المعني هو الظاهر والمتبادر من هذه الكلمات بلا احتياج إلي قرينة وبالرجوع إلي كتب اللغة وموارد اسـتعمالاتهم يحصل الاطمئنان بأنها لا تطلق إلاّ علي الإيجاد بعد أن لم يكن . . أي الخلق الابتدائي ، وفهم المعني الآخر يحتاج إلي قرينة .

فالمعني الأوّل والمتبادر من هذه الكلمات هو الخلق الابتدائي أي الإيجاد بعد العدم .

وسـنذكر الأحاديث الكثيرة الصـريحة في هذا المعني وانّها تصدّق الظهور المسـتفاد من الآيات .ولا يبقي ريب فيما قلناه لمن تتبع الآيات والأخبار ، كقوله عليه السلام : « لا من

1– فإن قلت : لا دليل علي حجيّة قول اللغوي . قلت : نعم لا دليل علي حجيّته في حدّ نفسه ، أمّا إذا حصل العلم أو الوثوق من قولهم ، او يـدخل تحت عنوان خبر الواحـد ، او . . فيكون حجـة ، كمـا أشار إليه الشـيخ الأعظم الأنصاري رحمه الله في الفرائـد والمحقّقان النائيني رحمه الله والعراقي قدس سره في الفوائد وهامشه . والمفروض حصول الوثوق والاطمينان من قولهم في المقام .

شيء فيبطل الاختراع ولا لعلّة فلا يصحّ الابتداع »(1) كما قد وقع التصـريح بالحدوث بالمعني المعهود في أكثر النصوص الآتية بحيث لا تقبل التأويل ، وبانضمام بعضها مع بعض يحصل القطع بالمراد .

فعلي هذا إنّ التأمّل في الآيات المتظافرة والأحاديث المتواترة بأساليب مختلفة تسبّب حصول القطع بالحدوث بالمعني الذي أسلفناه .

1- بحار الأنوار 4/263 حديث 11 و 54/161 ، التوحيد : 98 باب أنه عزّوجلّ ليس بجسم ولا صورة حديث 5 .

الأحاديث الصريحة الدالّة علي حدوث ما سوي اللّه تعالي

أمّا الروايات الدالة علي وقوع التفكيك بينه تعالي وبين ما سواه وأنّ جميع ما سوي اللّه حادث بمعني انتهاء أزمنة وجودها في الأزل إلي حدّ وينقطع وأنّها كائنة بعد أن لم يكن بعديّة حقيقية لا بالذات فقط فمتواترة جدّاً كما لا تخفي علي العارف بالأخبار .

ونحن نـذكر الآن جملـة منها ، ولكن قبل سـرد الروايات لابد من الاشاره إلي أنّ البحث الذي نحن الأن بصدد بيانه هو حول الدليل النقلي مع قطع النظر عن الدليل العقلي ، وإن كان بعض الأدلّة النقلية الآتية متضمنة للدليل العقلي أيضاً .

* روي الشيخ الطبرسي – ومن سؤال الزنديق الذي سأل أبا عبد اللّه عليه السلام عن مسائل كثيرة . . – :

إنّه قال الزنديق : من أيّ شيء خلق اللّه الأشياء ؟

قال عليه السلام : « لا من شيءٍ » .

فقال : كيف يجيء من لا شيء شيء ؟

قـال عليه السـلام : « إنّ الأشـياء لا تخلو ، إمّا أن تكون خلقت من شـيء أو من غير شـيء ، فإن كان خلقت من شـيء كان معه ، فإن ذلك الشيء قديم ، والقديم لا يكون حديثاً ولا يفني ولا يتغيّر . . » .

إلي أن قال الزنديق : فمن أين قالوا إنّ الأشياء أزليةٌ ؟

قال : « هذه مقالة قوم جحدوا مدبّر الأشياء فكذّبوا الرسل ومقالتهم والأنبياء وما أنبأوا عنه ، وسمّوا كتبهم أساطير ، ووضعوا لأنفسهم ديناً

بآرائهم واستحسانهم . . . لو كانت قديمة أزليّة لم تتغيّر من حال إلي حال ، وإنّ الأزلي لا تغيّره الأيام ولا يأتي عليه الفناء »(1) .

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله :

بيـان : « والقـديم لاـ يكون حـديثاً . . » ، أي ما يكون وجوده أزلياً لا يكون محـدثاً معلولاً فيكون الواجب الوجود بـذاته ، فلا يعتريه التغيّر والفناء .

وقـد نسب إلي بعض الحكمـاء أنه قـال : المبـدع الأـوّل هو مبـدع الصور فقـط دون الهيولي ، فإنّهـا لم تزل مع المبـدع . . فأنكر عليه سائر الحكماء ، وقالوا : إنّ

الهيولي لو كانت أزليّة قديمة لما قبلت الصور ، ولما تغيّرت من حال إلي حال ، ولما قبلت فعل غيرها . . إذ الأزليّ لا يتغيّر(2) .

* عن الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلامأنه قال :

« الحمـد للّه خالق العباد ، وساطع المهاد ، ومسـيل الوهاد ، ومخصب النجاد ، ليس لأوليّته إبتداء ، ولا لأزليّته انقضاء ، هو الأوّل لم يزل ، والباقي بلا أجل . . »

إلي أن قال عليه السلام :

« لم يخلق الأشياء من أصول أزليّة ولا من أوائل أبديّة ، بل خلق ما خلق فأقام حدّه وصوّر ما صوّر فأحسن صورته . . »(3).

1- الاحتجاج : 337 - 338 ، بحار الأنوار 10/166 حديث 2 ، و 54/77 حديث 53 .

2- بحار الأنوار 10/189 ، و 54/78 .

3- نهج البلاغة : 232 خطبة 163 ، بحار الأنوار 4/306 ، حديث 35 ، 54/27 حديث 3 ، 74/308 ، حديث 11 ، وانظر : التوحيد : 79 ،.

أقول :

إنّ صراحة قوله عليه السلام : « لم يخلق الأشياء من أصول أزلية » واضحة ومبيّنة لحدوث العالم بشكل لا يقبل التأويل بأيّ وجه من الوجوه .

* روي الصدوق رحمه الله – مسنداً – عن أبي اسحاق اللّيثي ، قال : قال لي أبو جعفر محمدّ بن علي الباقر عليهماالسلام :

« يا ابراهيم ! إنّ اللّه تبارك وتعالي لم يزل عالماً قديماً ، خلق الأشياء لا من شيء ، ومن زعم أنّ اللّه تعالي خلق الأشياء من شيء فقد كفر ؛ لأنه لو كان ذلك الشـيء الذي خلق منه الأشـياء قديما معه في أزليته وهويّته كان ذلك الشيء أزليّاً ، بل خلق اللّه تعالي الأشياء كلّها لا من شيء . . »(1) .

* روي الصدوق رحمه الله – مسـنداً – عن أبي هاشم الجعفري قال : كنت عند أبي جعفر الثاني عليه السـلام فسأله رجل فقال : أخبرني عن الربّ تبارك وتعالي له أسماء وصفات في كتابه فأسماؤه وصفاته هي هو ؟

فقال أبو جعفر عليه السلام :

« . . . إن كنت تقول : لم يزل تصويرهـا وهجاؤهـا وتقطيع حروفهـا فمعـاذ اللّه أن يكون معه شـيء غيره ، بـل كان اللّه ولا خلق ثمّ خلقها وسيلة بينه وبين خلقه يتضرّعون بها إليه ويعبدونه وهي ذكره ، وكان اللّه ولا ذكر ، والمذكور بالذكر هو اللّه القديم الذي لم يزل »(2) .

1- علل الشرايع : 607 ، حديث 81 ، بحار الأنوار 5/230 ، حديث 6 ، و 54/76 ، حديث 51 .
2- التوحيد : 193 ، حديث 7 ، الكافي 1/116 ، حديث 7 ، بحار الأنوار 4/153 ، حديث 1 ، 54/83 ، حديث 62 .

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله :

هذا صريح في نفي تعدد القدماء ، ولا يقبل تأويل القائلين بمذاهب الحكماء(1) .

* روي الصدوق رحمه الله - مسنداً - عن جابر الجُعْفي قال : جاء رجلٌ من علماء أهل الشام إلي أبي جعفر عليه السلام فقال : جئت أسألك عن مسألة لم أجد أحداً يُفسّرها لي ، وقد سألت ثلاثة أصناف من الناس فقال كلّ صنف غير ما قاله الآخر !

فقال أبو جعفر عليه السلام : « وما ذلك ؟ »

فقال : أسألك ما أوّل ما خلق اللّه عزّوجلّ من خلقه ؟ فإنّ بعض من سألته قال : القدرة ، وقال بعضهم : العلم ، وقال بعضهم : الروح .

فقال أبو جعفر عليه السلام :

« ما قالوا شيئاً ، أُخبرك أنّ اللّه علا ذكره كان ولا شيء غيره ، وكان عزيزاً ولا عزّ ، لأنه كان قبل عزّه ، وذلك قوله : « سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ »(2) وكان خالقاً ولا مخلوق ، فأول شيء خلقه من خلقه الشيء الذي جميع الأشياء منه وهو الماء » .

فقال السائل : فالشيء خلقه من شيء أو من لا شيء ؟

فقال عليه السلام :

« خلق الشيء لا من شيء كان قبله ، ولو خلق الشيء من شيء إذاً لم يكن له انقطاعٌ أبداً ، ولم يزل اللّه إذاً ومعه شيء ، ولكن كان

1- مرآة العقول 2/42 .

2- الصافات 37 : 180 .

اللّه ولا شيء معه فخلق الشيء الذي جميع الأشياء منه وهو الماء »(1) .

وقال العلاّمة المجلسي رحمه الله :

هذا الخبر نصّ صريح في الحدوث ولا يقبل التأويل بوجه(2) .

* ورواه الكليني مسنداً عن محمدّ بن عطية عن أبي جعفر عليه السلامقال :

« . . . أُخبرك أن اللّه تعالي كان ولا شي غيره ، وكان عزيزاً ولا أحد كان قبل عزّه ، وذلك قوله : « سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا

يَصِفُونَ »(3) وكان الخالق قبل المخلوق ولو كان أوّل ما خلق من خلقه ، الشـيء من الشـيء إذاً لم يكن له انقطاع أبداً ولم يزل اللّه إذاً ومعه شيء ، ليس هو يتقدّمه ، ولكنه كان إذ لا شيء غيره ، وخلق الشيء الذي جميع الأشياء منه وهو الماء الذي خلق الأشياء منه ، فجعل نسب كل شيء إلي الماء ولم يجعل للماء نسباً يضاف إليه . . »(4) .

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله :

توضـيح : قوله عليه السلام : « ولو كان أوّل ما خلق . . » أي لو كان كما تزعمه الحكماء : كل حادث مسبوق بمادّة ، فلا يتحقق شيء يكون أوّل الأشياء من

1- التوحيد : 67 حديث 20 ، الكافي 8/94 حديث 67 ، بحار الانوار 54/67 حديث 43 ، و54/96 حديث 81 .
2- بحار الأنوار 54/68 .
3- الصافات 37 : 180 .
4- الكافي 8/94 حديث 67 ، بحار الأنوار 54/96 حديث 81 .

الحوادث ، فيلزم وجود قديم سوي اللّه وهو محال(1) .

* عن أمير المؤمنين علي عليه السلامأنه قال :

« لا تصحبه الأوقات ولا تَرْفِدُهُ الأدوات ، سَبَقَ الأوقاتَ كونُهُ ، والعدمَ وجودُه ، والابتداء أزله . . »

إلي أن قال عليه السلام :

« لا يجري عليه السكون والحركة ، وكيف يجري عليه ما هو أجراه ، ويعود فيه ما هو أبداه ، ويحدث فيه ما هو أحدثه ؟ ! إذاً لتفاوتت ذاته ، ولتَجَزَّأَ كُنهه ولامتنع من الأزل معناه . . . »

إلي أن قال عليه السلام :

« يقول لما أراد كونه : كن فيكون ، لا بصوت يقرع ، ولا نداء يسمع ، وإنما كلامه سبحانه فعلٌ منه أنشأهُ ومثَّلهُ ، لم يكن من قَبل ذلك كائناً ، ولو كان قديماً لكان إلهاً ثانياً » .

« لا يقال كان بعد أن لم يكن فتجري عليه الصفات المحدثات ولا يكون بينها وبينه فصل ، ولا له عليها فضل فيستوي الصانع والمصنوع ، ويتكافأ المبتدع والبديع . . . »

إلي أن قال :

« هو المفني لها بعد وجودها حتي يصير موجودها كمفقودها ، وليس فناء الدنيا بعد ابتدائها بأعجب من إنشائها واختراعها ، كيف ولو اجتمع جميع حيوانها من طيرها وبهائمها وما كان

1- بحار الأنوار 54/97 .

من مراحها وسائمها وأصناف أسناخها وأجناسها ومتبلّدة أممها وأكياسها علي إحداث بعوضة ما قدرت علي إحداثها ، ولا عرفت كيف السبيل إلي إيجادها ، ولتحيّرت عقولها في علم ذلك وتاهت ، وعجزت قواها وتناهت ، ورجعت خاسئة حسيرة عارفة بأنها مقهورة مقرّة بالعجز عن إنشائها ، مذعنة بالضعف عن إفنائها .

وإنه يعود سبحانه بعد فناء الدنيا وحده لا شيء معه كما كان قبل ابتدائها كذلك يكون بعد فنائها ، بلا وقت ولا مكان ولا حين ولا زمان ، عُدمت عند ذلك الآجال والأوقات وزالت السنون والساعات فلا شيء إلاّ اللّه الواحد القهار »(1) .

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله في شرح قوله عليه السلام : « ولو كان قديماً لكان إلهاً ثانياً . . » :

هذا صريح في أنّ الإمكان لا يجامع القدم ، وأنّ الإيجاد إنما يكون لما هو مسبوق بالعدم ، فالقول بتعدّد القدماء مع القول بإمكان بعضها قول بالنقيضين(2) .

وقال في موضع آخر في شرح هذه الفقرة :

يدلّ علي أن القدم ينافي الإمكان ، وأنّ القول بقدم العالم شرك(3) .

وقال رحمه الله - في شرح قوله عليه السلام : « كما كان قبل ابتدائها . . » - :

1- نهج البلاغة : 273 ، 274 ، خطبة 186 ، الاحتجاج : 203 ، اعلام الدين : 59 ، 60 ، بحار الأنوار 4/254 حديث 8 ، و 54/30 ، حديث 6 ، و 74/313 حديث 14 .

2- بحار الأنوار 54/33 .

3- بحار الأنوار 4/259 .

صريح في حدوث ما سوي اللّه تعالي ، وظاهره نفي الزمان أيضاً قبل

العالم ، وعدم زمانيّته سبحانه إلي أن يحمل علي الأزمنة المعيّنة من الليالي والأيام

والشــهور والسنين ، ويدل علي فناء جميع أجزاء الدنيا بعد الوجود ، وهذا أيضاً ينافي القدم ، لأنهم أطبقوا علي أنّ ما ثبت قدمه امتنع عدمه ، وأقاموا عليه البراهين العقلية(1) .

أقول :

يتبيّن من قوله عليه السـلام : « لو اجتمع جميع حيوانها من طيرها وبهائمها . . . علي إحـداث بعوضـة ما قـدرت علي إحداثها » ، أنّ معني الخلق هو الإيجاد بعـد العدم ، وعلي هذا إنّ الأزلية والقدمة مختصة به تعالي ولا يوجد شـيء قديم سوي اللّه تعالي ، بل لكلّ ما سوي اللّه سبحانه ابتداء وأوّل وهو كائن بعد أن

لم يكن بعدية حقيقة .

* روي الصدوق – مسنداً – عن الحسين بن خالد ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه قال :

« اعلم علّمك اللّه الخير إنّ اللّه تبارك وتعالي قديم ، والقدم صـفة دلت العاقل علي أنه لا شـيء قبله ولا شيء معه في ديموميّته ، فقد بان لنا بإقرار العامّة مع معجزة الصفة أنه لا شيء قبل اللّه ولا شيء مع اللّه في بقائه .

وبطل قول من زعم أنه كان قبله أو كان معه شيء ، وذلك أنه لو كان معه شيء في بقائه لم يجز أن يكون خالقاً له ؛ لأنه لم يزل

1- بحار الأنوار 54/34 .

معه فكيف يكون خالقاً لمن لم يزل معه ؟ ! ولو كـان قبله شـيءكان الأـوّل ذلك الشـيء لا هـذا ، وكان الأوّل أولي بأن يكون خالقاً للأول الثاني . . »(1) .

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله :

لا يخفي أنه يدل علي أنه لا قديم سوي اللّه ، وعلي أنّ التأثير لا يعقل إلاّ في الحادث ، وأنّ القدم مستلزم لوجوب الوجود(2) .

وقال أيضاً في بحار الأنوار :

هذا الخبر صريح في الحدوث ومعلّل(3) .

* روي الطبرسي عن صفوان بن يحيي ، قال : سألني أبو قرّة المحدث صاحب شبرمة أن أُدخله علي أبي الحسن الرضا عليه السلام ، فاستأذنته فأذن له فدخل فسأله عن أشياء من الحلال والحرام والفرائض والأحكام حتي بلغ سؤاله إلي التوحيد ، فقال له : أخبرني – جعلني اللّه فداك – عن كلام اللّه لموسي ؟ . . .

وساق الكلام إلي أن قال : فما تقول في الكتب ؟

فقال أبو الحسن عليه السلام :

« التوراة والإنجيل والزبور والفرقان وكلّ كتاب أنزل ، كان كلام

اللّه أنزله للعالمين نوراً وهديً ، وهي كلّها محدثة ، وهي غيراللّه . . »

1- التوحيد : 186 حديث 2 ، الكافي 1/120 حديث 2 ، عيون الأخبار 1/145 حديث 50 ، بحار الانوار 4/176 حديث 5 ، و 54/74 حديث 49 .
2- مرآة العقول 2/55 .
3- بحار الأنوار 54/74 .

قال أبو قرّة : فهل تفني ؟

فقال أبو الحسن عليه السلام :

« أجمع المسلمون علي أنّ ما سوي اللّه فانٍ ، وما سوي اللّه فعل اللّه ، والتوراة والإنجيل والزبور والفرقان فعل اللّه ، ألم تسمع الناس يقولون : ربّ القرآن وإنّ القرآن يقول يوم القيامة يا ربّ هذا فلان - وهو أعرف به - قد أظمأت نهاره ، وأسهرت ليله فشفّعني فيه ؟ وكذلك التوراة والإنجيل والزبور وهي كلّها محدثة مربوبة أحدثها من ليس كمثله شيء هديً لقوم يعقلون ، فمن زعم أنّهن لم يزلن معه فقد أظهر أنّ اللّه ليس بأوّل قديم ولا واحد ، وأنّ الكلام لم يزل معه وليس له بدء وليس بإله »(1) .

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله :

بيان : « وليس له بدء . . » أي ليس للكلام علة ؛ لأنّ القديم لا يكون مصنوعاً ، « وليس باله . . » أي والحال إنه ليس بإله فكيف لم يحتج إلي الصانع ، أو الصانع يلزم أن لا يكون إلهاً لوجود الشريك معه في القدم(2) .

* روي الصدوق رحمه الله - مسنداً - عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في خطبته الطويلة قال :

1- الاحتجاج : 405 ، بحار الأنوار 10/344 حديث 5 و 54/36 حديث 8 .

2- بحار الأنوار 54/36 .

« أوّل عبادة اللّه معرفته ، وأصل معرفـة اللّه توحيـده ، ونظامتوحيـد اللّه نفي الصـفات عنه لشـهادة العقول أنّ كلّ صـفةٍ وموصوفٍ مخلوق ، وشـهادة كـلّ مخلوق أنّ له خالقاً ليس بصـفة ولا موصوف ، وشـهادة كل صـفة وموصوف بالاقتران ، وشـهادة الاقتران بالحـدث ، وشـهادة الحدث بالامتناع من الأزل الممتنع من الحدث . . . سبق الأوقات كونه ، والعدم وجوده ، والابتداء أزله . . . له معني الربوبية إذ لا مربوب ، وحقيقة الإلهية إذ لا مألوه ، ومعني العالم إذ لا معلوم ، ومعني الخالق إذ لا مخلوق ، وتأويل السـمع ولا مسـموع ، ليس منذ خَلَقَ اسـتحق معني الخالق ، ولا بإحداثه البرايا استفاد معني البارئية . . . كيف يستحقّ الأزل من لا يمتنع من الحدث . . . »

« ليس في محال القول حجة ، ولا في المسألة عنه جواب ، ولا في معناه له تعظيم ، ولا في إبانته عن الخلق ضـيـمٌ إلاّ بامتناع الأزلي أن يثنّي وما لا بدء له أن يُبدأ . . »(1) .

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله :

قـد دلّت – أي هـذه الخطبة – علي تنافي الحدوث أي المعلولية والأزلية ، وتأويل الأزليّة بوجوب الوجود ، مع بعده يجعل الكلام خالياً عن الفائدة .

1– التوحيد : 34 – 41 حديث 2 ، الاحتجاج : 399 – 400 ، عيون الأخبار 1/152 ، 153 ، الامالي للمفيد : 354 حديث 4 ، الامالي للطوسي : 22 حديث 28 ، اعلام الدين : 69 ، بحار الانوار 4/228 – 230 حديث 3 .

ودلالة سائر الفقرات ظاهرة كما فصّلناه سابقاً ، وظاهر أكثر الفقرات نفي الزمانيّة عنه سبحانه وكذا قوله عليه السلام : « إلاّ بامتناع الأزلي أن يثنّي . . » يدلّ عليامتناع تعدد القدماء وكذا الفقرة التالية لها(1) .

* روي الصدوق رحمه الله – مسنداً – عن الحسن بن محمّد النوفلي ، أنه قال : قدم سـليمان المروزي متكلم خراسان علي المأمون فأكرمه ووصله ، ثمّ قال له : إنّ ابن عمّي عليّ بن موسي قدم عليّ من الحجاز وهو يحبّ الكلام . . .

إلي أن قال سليمان : فإنه لم يزل مريداً .

قال عليه السلام : « يا سليمان فإرادته غيره ؟ »

قال : نعم .

قال : « فقد أثبتّ معه شيئاً غيره لم يزل » .

قال سليمان : ما أثبتُّ .

فقال عليه السلام : « هي محدثة ، يا سليمان ! فإن الشيء إذا لم يكن أزلياً كان محدثاً ، وإذا لم يكن محدثاً كان أزلياً . . »

وجري المناظرة إلي أن قال عليه السلام :

« ألا تخبرني عن الإرادة فعل هي أم غير فعل ؟ »

قال : بل هي فعل .

قال : « فهي محدثة ؛ لأن الفعل كله محدث » .

قال : ليست بفعل .

1- بحار الأنوار 54/45 .

« قال : فمعه غيره لم يزل » .

قال سليمان : إنّها مصنوعة .

قال : « فهي محدثة » .وساق الكلام إلي أن قال :

قال سليمان : إنما عنيت أنها فعل من اللّه لم يزل .

قال عليه السلام : « ألا تعلم أنّ ما لم يزل لا يكون مفعولاً ، وحديثاً وقديماً في حالة واحدة ؟ ! »

فلم يُحِرِ جواباً .

ثمّ أعاد الكلام إلي أن قال عليه السلام : « إنّ ما لم يزل لا يكون مفعولاً » .

قال سليمان : ليس الأشياء إرادة ، ولم يرد شيئاً .

قال عليه السلام : « وَسوَستَ يا سليمان ! فقد فعل وخلق ما لم يرد خلقه وفعله ؟ ! وهذه صفة ما لا يدري ما فعل ، تعالي اللّه عن ذلك . . »

ثم أعاد الكلام إلي أن قال عليه السلام : « فالإرادة محدثة وإلاّ فمعه غيره »(1) .

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله :

حكم عليه السلام في هذا الخبر مراراً بأنه لا يكون قديم سوي اللّه ، وأنه لا يعقل التأثير بالإرادة والاختيار في شيء لم يزل معه(2) .

* روي الصدوق رحمه الله – في ذكر مجلس الرضا عليه السلام مع أهل الأديان

1- التوحيد : 445 – 451 ، عيون الأخبار 1/183 – 186 ، بحار الأنوار 10/331 – 334 ، و54/57 .

2- بحار الأنوار 54/58 .

وأصحاب المقالات – فقال عمران الصابي : أخبرني عن الكائن الأوّل وعمّا خلق ؟

قال عليه السلام :« سألت فافهم . . ! أمّا الواحد فلم يزل واحداً كائناً لا شيء معه بلا

حدود ولا أعراض ولا يزال كذلك ، ثمّ خلق الخلق مبتدعاً مختلفاً بأعراض وحدود مختلفة ، ولا في شيء أقامه . . . »

إلي أن قال له عمران : يا سيّدي ألا تخبرني عن الخالق إذا كان واحداً لا شيء غيره ولا شيء معه أليس قد تغيّر بخلقه الخلق ؟

قال الرضا عليه السلام :

« لم يتغيّر عزّوجلّ بخلق الخلق ولكنّ الخلق يتغيّر بتغييره . . » .

إلي أن قال : يا سيّدي ألا تخبرني عن اللّه عزّوجلّ هل يوحّد بحقيقة أو يوحّد بوصف ؟

قال الرضا عليه السلام :

« إنّ اللّه المبدي ء الواحد الكائن الأوّل لم يزل واحداً لا شيء معه ، فرداً لا ثاني معه لا معلوماً ولا مجهولا ولا محكماً ولا متشابهاً ولا مذكوراً ولا منسياً ولا شيئاً يقع عليه اسم شيء من الأشياء غيره ، ولا من وقتٍ كان ، ولا إلي وقت يكون ، ولا بشيء قام ، ولا إلي شيء يقوم ، ولا إلي شيء استند ، ولا في شيء استكنّ ، وذلك كلّه قبل الخلق إذ لا شيء غيره »(1) .

1- التوحيد : 430 – 435 ، عيون الأخبار 1/169 – 172 ، بحار الأنوار 10/310 – 313 ، و 54/48 – 50 .

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله :

بيان :« لا في شيء أقامه . . » أي في مادّة قديمة كما زعمته الفلاسفة . . . « هل يوحّد بحقيقة . . » . . . فأجاب عليه السلام بأنه سبحانه يعرف بالوجوه التي هيمحدثة في أذهاننا وهي مغايرة لحقيقته تعالي .

وما ذكره أوّلاً لبيان أنه قديم أزلي والقديم يخالف المحدثات في الحقيقة ، وكل شيء غيره فهو حادث .

وقوله عليه السلام : « لا ـ معلوماً . . » تفصيل وتعميم للثاني أي ليس معه غيره ، لا معلوم ولا مجهول ، والمراد بالمحكم ما يعلم حقيقته وبالمتشابه ضدّه .

ويحتمل أن يكون إشارة إلي نفي قول من قال بقدم القرآن ، فإن المحكم والمتشابه يطلقان علي آياته(1) .

أقول :

يظهر ممّا ذكرنا من الروايات أنّ قوله : « ولا يزال كذلك . . » يرجع إلي قوله : « بلا حدود ولا أعراض » لا إلي مجموع ما تقدّم كي يوهم صحة تأويل قولهم صلوات اللّه عليهم : « كان اللّه ولا شيء معه »(2) بالمعيّة الرتبيّة .

وأضف إلي ذلك أنّ قوله عليه السلام : « ثمّ خلق . . » في الرواية التي مّر ذكرها يشير

إلي الترتيب الزماني وان تقريره عليه السلام لقول السائل حينما قال : « اذا كان واحداً لاشيء غيره . . . » فيه اشاره الي الغيرية الحقيقية .

* في الاحتجاج والتفسير المنسوب إلي الإمام أبي محمّد العسكري عن

1- بحار الأنوار 54/52 - 53 .

2- التوحيد : 67 ، حديث 20 ، بحار الأنوار 15/27 ، و 25/3 ، و 54/67 ، 198 .

آبائه عليهم السلام قال :

« احتجّ رسول اللّه صـلي الله عليه و آله وسلم علي الدهريّة ، فقال : ما الذي دعاكم إلي القول بأنّ الأشياء لابدء لها ، وهي دائمة لم تزل ولا تزال ؟ » .

فقالوا : لأنّا لا نحكم إلاّ بما نشاهد ، ولم نجد للأشياء حدثاً فحكمنا بأنّها لمتزل ، ولم نجد لها انقضاءا وفناءا فحكمنا بأنّها لا تزال .

فقال رسول اللّه صلي الله عليه و آله وسلم :

« أفوجدتم لها قدماً أم وجدتم لها بقاءا أبد الأبد ؟ »

« فإن قلتم إنكم وجدتم ذلك أنهضتم لأنفسكم أنّكم لم تزالوا علي هيئتكم وعقولكم بلا نهاية ولا تزالون كذلك ! »

« ولئن قلتم هذا دفعتم العيان وكذّبكم العالمون الذين يشاهدونكم » .

قالوا : بل لم نشاهد لها قدماً ولا بقاءا أبد الأبد . . !

قال رسول اللّه صلي الله عليه و آله وسلم :

« فلِم صرتم بأن تحكموا بالقدم والبقاء دائماً لأنكم لم تشاهدوا حدوثها وانقضائها أولي من تارك التميّز لها مثلكم ، فيحكم لها بالحدوث والانقضاء والانقطاع لأنّه لم يشاهد لها قدماً ولا بقاءا أبد الأبد ، أولستم تشاهدون الليل والنهار وأحدهما قبل الآخر ؟ »

فقالوا : نعم .

فقال : « أترونهما لم يزالا ولا يزالا ن ؟ »

فقالوا : نعم .

فقال : « أفيجوز عندكم اجتماع الليل والنهار ؟ »

فقالوا : لا .

فقال صلي الله عليه و آله وسلم : « فإذن ينقطع أحدهما عن الآخر فيسبق أحدهما ويكون الثاني جارياً بعده » .

قالوا : كذلك هو .فقال : « قد حكمتم بحدوث ما تقدّم من ليل ونهار ولم تشاهدوهما فلا تنكروا اللّه قدره » .

ثمّ قال صلي الله عليه و آله وسلم : « أتقولون ما قبلكم من الليل والنهار متناه أم غير متناه ؟

فإن قلتم : إنه غير متناه فقد وصل إليكم آخر بلا نهاية لأوّله .

و إن قلتم : إنه متناه فقد كان ولا شيء منهما » .

قالوا : نعم .

قال لهم : « أقلتم إنّ العالم قديم ليس بمحدث وأنتم عارفون بمعني ما أقررتم به وبمعني ما جحدتموه ؟ »

قالوا : نعم .

قال رسول اللّه صلي الله عليه و آله وسلم : « فهذا الذي تشاهدونه من الأشياء بعضها إلي بعض يفتقر ، لأنّه لا قوام للبعض إلاّ بما يتّصل به كما تري البناء محتاجاً بعض اجزائه إلي بعض ، وإلاّ لم يتّسق ولم يستحكم ، وكذلك سائر ما يُري » .

قال صلي الله عليه و آله وسلم : « فإن كان هذا المحتاج بعضه إلي بعض لقوّته وتمامه هو القديم ، فأخبروني أن لو كان محدثاً كيف كان يكون ؟ وكيف إذاً كانت تكون صفته ؟ »

قال عليه السلام : « فبُهتوا وعلموا أنّهم لا يجدون للمحدث صفة يصفونه بها إلاّ وهي موجودة في هذا الذي زعموا أنّه قديم .

فوجموا وقالوا : سننظر في أمرنا »(1) .

أقول :

استدلّ رسول اللّه صلي الله عليه و آله وسلم علي حدوث العالم بثلاثة طرق :

الأوّل :

بما يشاهد من الليل والنهار واختلافهما وتقدمهما وتأخرهما ، فإن التقدم والتأخر يلازمان الأوليّة والآخرية ، وهذا دليل الحدوث .

الثاني :

بالحـادث اليومي ؛ لأنـّه إن كان متناهياً فهو مسـبوق بعـدمه وإلاّ يلزم اتصاف الحادث بآخر بلا اتصاف بأول ، مع أنهما متضائفان ، وتحقق أحدهما دون الآخر محال .

الثالث :

بتذكّر أوصاف القديم والحادث ، فما يشاهد من التغيّر والتبدل والزوال والفناء والاحتياج فهو دليل علي حدوثه ، وإلاّ فإن كان هذا المحتاج قديماً فكيف يكون لو كان حادثاً ؟ !

* روي الكليني رحمه الله عن أبي عبد اللّه عليه السلام أنّ أمير المؤمنين عليه السلام . . . قام خطيباً فقال :

« الحمد للّه الواحد الأحد الصـمد المتفرّد الذي لا من شـيء كان ، ولا من شـيء خلق ما كان . . . ولا يتكأده صنع شيء كان ، إنّما قال - لما شاء - كن فكان ، ابتدع ما خلق بلا مثال سبق ، ولا تعب ولا نصب ، وكلّ صانع شيء فمن شيء صنع ، واللّه لا من شيء

1- الاحتجاج : 25 ، تفسير الإمام عليه السلام : 535 ، بحار الأنوار 9/261 و 54/68 .

صنع ما خلق . . »(1) .

أقول :

فرّق الإمام عليه السلام في هذا الحديث الشريف بين صنع اللّه تعالي الذي يكون لا من شيء وبين صنع غيره تعالي الذي يكون من شيء ، حيث قال عليه السلام : « كل صانع شيء فمن شيء صنع واللّه لا من شيء صنع ما خلق » .ولا يخفي أنّ هذا الحديث نصّ في أنّ المراد من « خلق » و« صنع » و« أبدع » بالنسبة إليه تعالي هو المعني المستفاد من ظاهر الآيات ، فهذه الكلمات ظاهرة في الخلق الابتدائي . . أي الخلق لا من شيء ، بل نصّ فيه بملاحظة الروايات المذكورة .

وعلي هذا : فإنّ استعمال هذه الكلمات في الخلق من شيء لابدّ وأن يكون مع وجود قرينة ، كما في قوله تعالي : « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإنْسَانَ مِنْ سُلالَةٍ مِنْ طين »(2) فإن قوله تعالي : « مِن طِين »شاهد علي عدم كون الخلق ابتدائياً .

* روي الصدوق رحمه الله - مسندا - عن أبي الحسن الرضا

عليه السلام أنه قال :

« المشيّة والإرادة من صفات الأفعال ، فمن زعم أنّ اللّه تعالي لم يزل مريداً شائياً فليس بموحّد »(3) .

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله(4) :

1- الكافي 1/134 - 135 حديث 1 ، التوحيد : 41 - 42 حديث 3 ، بحار الأنوار 4/269 - 270 حديث 15 ، و 54/164 حديث 103 .

2- المؤمنون 23 : 12 .

3- التوحيد : 338 حديث 5 ، وقريب منه : بحار الأنوار 4/145 حديث 18 ، و 54/37 حديث 12 ، المستدرك : 18/182 حديث 30 .

4- بحار الأنوار 54/37 - 38 .

بيان : لعلّ الشرك باعتبار أنّه إذا كانت الإرادة والمشية أزليّتين فالمراد والمشييء أيضاً يكونان أزليّين ، ولا يعقل التأثير في القديم ، فيكون إلهاً ثانياً كما

مرّ مراراً .

أو انّهما لمّا لم يكونا عين الذات ، فكونهما دائماً معه سبحانه يوجب إلهين آخرين بتقريب ما مرّ .ويؤيّد الأوّل ما رواه في التوحيد - أيضاً - عن عاصم بن حميد ، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال : قلت له : لم يزل اللّه مريداً ؟ فقال : « إنّ المريد لا يكون إلاّ لمراد معه بل لم يزل اللّه عالماً قادراً ثمّ أراد »(1) .

قال السيد الخوئي رحمه الله في بحث الإرادة :

إنّ قوله عليه السلام في الصحيحة المتقدمة : « إنّ المريد لا يكون إلاّ المراد معه » إشارة إلي أنّ الإرادة الإلهية لو كانت ذاتية لزم قدم العالم وهو باطل ، ويؤيد هذا رواية الجعفري عن الرضا عليه السلام : « فمن زعم أن اللّه لم يزل مريداً شائياً فليس بموحّد » فانه صريح في أنّ إرادته ليست عين ذاته كالعلم ، والقدره ، والحياة .(2) .

ملحوظة :

لا يخفي علي من راجع الأخبار والأحاديث أنّ الإرادة والمشية من

1- الكافي 1/109 حديث 1 ، التوحيد : 146 حديث 15 ، بحار الأنوار 4/144 حديث 16 و 54/38 ، 163 .
2- المحاضرات 2/39 .

صفات الفعل التي يصح سلبها عنه تعالي في الأزل ،(1) ولا يلزم منه نقص ، لا من صـفات الذات المعتبرة له في الأزل مثل العلم والقدرة فإن نفيها عنه تعالي يوجبالنقص فيه للزوم الجهل والعجز .

وقد دلّت الروايات الكثيرة علي أنّ فاعليته تعالي للأشـياء إنّما هي بالإرادة والمشـية لا بالذات ،(2) وإلاّ يلزم أن يكون اللّه تعالي موجباً في فعله ؛ لأنّ تخلف ما بالذات عن الذات محال .

فاذا كانت الإرادة والمشية محدثة ، وجميع الأشياء موجودة بالإرادة

1- كما في صـحيحة عاصم بن حميـد عن أبي عبد اللّه عليه السـلام : قال قلت له : لم يزل اللّه مريداً ؟ قال : « إنّ المريد لا يكون إلاّ لمراد معه لم يزل اللّه عالماً قادراً ثمّ أراد » . التوحيـد : 146 حديث 15 . وفي صـحيحة محمّد بن مسلم عن أبي عبد اللّه عليه السلام : « المشية محدثة » . (التوحيد : 147 حديث 18) وغيرهما من الأخبار (فراجع التوحيد : 146 ، والكافي باب الإرادة . . وباب المشية والإرادة)

2- كما في صـحيحة عمر بن أُذينة عن أبي عبد اللّه عليه السـلام : قال : « خلق اللّه المشـية بنفسـها ثمّ خلق الأشـياء بالمشية » . التوحيد : 148 حديث 19 وعن الصادق عليه السلام : « لما صعد موسي عليه السلام إلي الطور فنادي ربّه عزّوجلّ قال : يا رب أرني خزائنك ، فقال : يا موسـي ! إنّما خزائني إذا أردتُ شيئاً أن أقول له : كن ، فيكون » . (التوحيد : 133 حديث 17) وعن أبي جعفر عليه السلام « أنشأ ما شاء كيف شاء بمشيته » (التوحيد : 174) وعن موسـي بن جعفر عليهماالسلام« . . كل شي سواه مخلوق ، وانما تكوّن الأشياء بإرادته ومشيّته من غير كلام وتردّد في نفس ولا نطق بلسان . . » . (الكافي 1/106 حديث 7 ، التوحيد : 100 حديث 8 ، الاحتجاج : 385 ، بحار الأنوار 3/295 حديث 19) . والأخبار بهذا المضمون كثيرة جداً ، فراجع .

والمشية فهي أولي بالحدوث .

وهذا دليل مستقل في اثبات حدوث العالم بالمعني الذي ذكرناه .

* روي الصدوق رحمه الله – مسنداً – عن الحسين بن الخالد ، قال : سمعت الرضا عليّ بن موسي عليهماالسلام يقول :

« لم يزل اللّه تبارك وتعالي عليماً قادراً حيّاً قديماً سميعاً بصيراً . . »

فقلت له : يا ابن رسول اللّه ! إنّ قوماً يقولون : إنه عزّوجلّ لم يزل عالماًبعلم . . وقادراً بقدرة . . وحيّاً بحياةٍ . . وقديماً بقدمٍ . . وسـميعاً بسمعٍ . . وبصيراً

ببصر . . !!

فقال عليه السلام :

« من قال ذلك ودان به فقد اتخذ مع اللّه آلهةً أُخري وليس من ولايتنا علي شيء » .

ثم قال عليه السلام :

« لم يزل اللّه عليما قادرا حيّا قديماً سميعاً بصيراً لذاته . . تعالي عمّا يقول المشركون والمشبهون علواً كبيراً . . »(1) .

* روي الصدوق رحمه الله – مسنداً – عن أبي عبد اللّه عليه السلام ، أنه كان يقول :

1- التوحيد : 140 حديث 3 ، عيون الأخبار 1/119 حديث 10 ، الأمالي للصـدوق رحمه الله : 278 حديث 5 ، الاحتجاج : 410 ، روضة الواعظين : 37 ، متشابه القرآن 1/56 ، بحار الأنوار 4/62 حديث 1 و 54/47 حديث 26 .

« . . . الحمد للّه الذي كان إذ لم يكن شيء غيره وكوّن الأشياء فكانت كما كوّنها ، وعلم ما كان وما هو كائن »(1) .

* وقال أمير المؤمنين عليه السلام :

« . . المعروف من غير رؤية ، والخالق من غير رويّة ، الذي لم يزل قائماً دائماً ، إذ لا سماء ذات أبراج ، ولا حجب ذات أرتاج ، ولا ليل داجٍ ، ولا بحر ساج ، ولا جبل ذو فجاج ، ولا فجّ ذو إعوجاج ، ولا أرض ذات مهاد ، ولا خلق ذو اعتماد ، ذلك مبتدع الخلق ووارثهوإله الخلق ورازقه »(2) .

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله :

أبدعت الشيء وابتدعته . . : أي استخرجته وأحدثته ، و « الابتداع » الخلق علي غير مثال ، و « وارثه » أي الباقي بعد فنائهم ، والمالك لما ملكوا ظاهراً ، ولا يخفي صراحته في حدوث العالم(3) .

* سأل حمران أبا جعفر عليه السلام عن قول اللّه تبارك وتعالي : « بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ » .

قال عليه السلام : « إنّ اللّه ابتدع الأشياء كلّها علي غير مثال كان ، وابتدع

1- التوحيد : 75 حديث 29 ، بحار الأنوار 3/300 حديث 31 و 54/81 حديث 56 .
2- نهج البلاغة : 122 - 123 خطبة 90 ، بحار الأنوار 4/310 حديث 38 و 54/25 حديث 1 و 74/307 حديث 10 .
3- بحار الأنوار 54/26 .

السماوات والأرض ولم يكن قبلهنّ سماوات ولا أرضون ، أما تسمع لقوله تعالي :« كَانَ عَرْشُهُ عَلَي الْمَاءِ »(1) ؟ ! »

* روي الكليني عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال :

« الحمد للّه الذي لا يموت ولا تنقضي عجائبه ، لأنه كلّ يوم هو في شأن من إحداث بديع لم يكن . . . أتقن ما أراد خلقه من الأشباح كلّها لا بمثال سبق إليه ، ولا لغوب دخل عليه في خلق ما خلق لديه ، ابتدأ ما أراد ابتداءه ، وأنشأ ما أراد إنشاءه علي ما أراد منالثقلين ليعرفوا بذلك ربوبيته . . »(2) .

* وفي خطبة له عليه السلام - يذكر فيها ابتداء خلق السماوات والأرض وخلق آدم عليه السلام - :

« الحمد للّه الذي لا يبلغ مدحته القائلون . . . أنشأ الخلق انشاءا ، وابتدأه ابتداءا بلا روية أجالها . . . عالماً بها قبل ابتدائها . . »(3) .

* عن الحسن بن علي عليهماالسلام :

« الحمد للّه الذي لم يكن له أوّل معلوم ولا آخر متناه . . . خلق

1- بصائر الدرجات : 113 حديث 1 ، بحار الأنوار 26/165 حديث 20 و 54/85 حديث 68 ، والآيه الشريفة في سورة هود 11 : 7 .
2- الكافي 1/142 حديث 7 ، بحار الأنوار 54/167 حديث 107 .
3- الإحتجاج : 199 - 200 ، نهـج البلاغة : 40 خطبة 1 ، بحار الأنوار 4/247 - 248 حديث 5 و 54/176 - 177 حديث 136 و 74/302 حديث 7 .

الخلق فكان بديئاً بديعاً ، ابتدأ ما ابتدع وابتدع ما ابتدأ ، وفعل ما أراد وأراد ما استزاد ، ذلكم اللّه ربّ العالمين »(1) .

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله :

الابتداع . . : إيجاد بلا مادّة أو بلا مثال .

* وجاء في دعاء يوم عرفة لمولانا زين العابدين علي بن الحسين عليهماالسلام :

« . . أنت اللّه لا إله إلاّ أنت ، أنشأتَ الأشـياء من غير سـنخ ، وصوّرتها ما صوّرت من غير مثال ، وابتـدأت المتبـدعات بلا احتذاء . . . أنت الذي ابتدأ واخترع واستحدث وابتدأ وأحسن صنع ما صنع ، سبحانك من لطيف ما ألطفك . . »(2) .* وفي دعاء آخر ليوم عرفة :

« . . ولك الحمد قبل أن تخلق شيئاً من خلقك وعلي بدء ما خلقت إلي انقضاء خلقك »(3) .

* روي الكليني رحمه الله – بسنده – عن محمّد بن زيد ، قال : جئت إلي الرضا عليه السلامأسأله عن التوحيد فأملي عليّ :

« الحمد للّه فاطر الأشياء إنشاءا ، ومبتدعها ابتداعاً بقدرته وحكمته ، لا من شيء فيبطل الاختراع ، ولا لعلّة فلا يصحّ

1- التوحيد : 45 – 46 حديث 5 ، بحار الأنوار 4/289 حديث 20 .
2- الصحيفة السجادية : 211 ، الإقبال : 351 .
3- الإقبال : 403 ، بحار الأنوار 54/174 حديث 127 و 95/273 .

الابتداع ، خلق ما شاء كيف شاء ، متوحّداً بذلك لإظهار حكمته وحقيقة ربوبيّته . . »(1) .

* عن أبي الحسن الرضا عليه السلام :

« الحمـد للّه الملهم عبـاده الحمـد ، وفاطرهم علي معرفـة ربوبيّته ، الـدالّ علي وجوده بخلقه وبحـدوث خلقه علي أزليته . . . خالق إذ لا مخلوق ، وربّ إذ لا مربوب ، وإله إذ لا مألوه ، وكذلك يوصف ربّنا ، وهو فوق ما يصفه الواصفون »(2) .

* روي الصـدوق رحمه الله - مسـنداً - عن محمّد بن أبي عمير ، قال : دخلت علي سـيدي موسـي بن جعفر عليهماالسـلام فقلت له : يابن رسول اللّه ! علّمني التوحيد .فقال :

« . . وهو الأوّل الذي لا شـيء قبله ، والآخر الذي لا شـيء بعده ، وهو القديم وما سواه مخلوق محدث ، تعالي عن صفات المخلوقين علوّاً كبيرا »(3) .

* روي الطبرسي أنه سئل أبو الحسن علي بن محمّد عليهماالسلام عن التوحيد ،

1- الكافي 1/105 حديث 3 ، التوحيد : 98 حديث 5 ، علل الشرايع : 9 ، بحار الأنوار 4/263 حديث 11 و 54/161 حديث 95 .
2- التوحيد : 56 حديث 14 ، بحار الأنوار 4/284 حديث 17 و 54/166 .
3- التوحيد : 76 حديث 32 ، روضة الواعظين : 35 ، بحار الأنوار 4/296 حديث 23 و 54/80 حديث 54 .

فقيل : لم يزل اللّه وحده لا شيء معه ثمّ خلق الأشياء بديعا ، واختار لنفسه أحسن الأسماء ؟ أو لم تزل الأسماء والحروف معه قديمة ؟ !

فكتب :

« لم يزل اللّه موجوداً ثمّ كوّن ما أراد . . »(1) .

* روي الصدوق رحمه الله بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام قال :

« إنّ اللّه تبارك وتعالي كان ولا شيء غيره . . »(2) .

* روي الصدوق رحمه الله – مسنداً – عن جعفر بن محمّد عليهماالسلامأنه كان يقول :

« الحمد للّه الذي كان قبل أن يكون كان . . . بل كوّن الأشياء قبل كونها فكانت كما كوّنها ، علم ما كان وما هو كائن ، كان إذ لم يكن شيء ولم ينطق فيه ناطق فكان إذ لا كان »(3) .قال العلاّمة المجلسي رحمه الله : يدلّ الخبر علي حدوث العالم .

* روي الصدوق رحمه الله – مسنداً – عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام : قال : سمعته يقول :

1- الاحتجاج : 449 ، بحار الأنوار 4/160 حديث 4 و 54/83 حديث 64 .
2- التوحيد : 141 حديث 5 ، الكافي 8/94 حديث 67 ، بحار الأنوار 4/69 حديث 13 و 54/82 حديث 60 ، وص 96 حديث 81 .
3- التوحيد 60 حديث 17 ، بحار الأنوار 3/298 حديث 26 ، و 54/45 حديث 19 .

« كان اللّه ولا شيء غيره ، ولم يزل عالماً بما كوّن ، فعلمه به قبل كَوْنه كعلمه به بعد ما كوَّنه »(1) .

* روي الصدوق رحمه الله – مسنداً – عن علي بن مهزيار قال : كتب

أبو جعفر عليه السلام إلي رجل بخطه وقرأتُه في دعاء كتب به أن يقول :

« يا ذا الـذي كان قبل كلّ شـيء ، ثمّ خلق كل شـيء ثمّ يبقي ويفني كلّ شـيء ، ويا ذا الـذي ليس في السـماوات العُلي ولا في الأرضـين السفلي ولا فوقهن ولا بينهن ولا تحتهن إله يُعبدُ غيره »(2) .

* روي الصدوق رحمه الله – مسنداً – عن أمير المؤمنين علي عليه السلام أنه قال :

« الحمد للّه الذي لا من شـيء كان ولا من شـيء كوّن ما قد كان ، مستشـهد بحدوث الأشـياء علي أزليته ، وبما وسمها به من العجز علي قدرته ، وبما اضطرّها إليه من الفنا علي دوامه . . . مستشهد بكليّة الأجناس علي ربوبيته وبعجزها عليقدرته وبفطورها علي قدمته »(3) .

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله :

1- التوحيد : 145 حديث 12 ، بحار الأنوار 4/86 حديث 23 و 54/162 حديث 97 .

2- التوحيد : 47 حديث 11 ، المقنعة : 320 ، الإقبال : 188 ، البلد الأمين : 226 ، المصباح للكفعمي : 623 ، بحار الأنوار 3/285 حديث 5 و 91/179 حديث 2 .

3- التوحبد : 69 حديث 26 ، البلد الأمين : 92 ، بحار الأنوار 4/221 حديث 2 و 54/46 حديث 21 و 87/138 حديث 7 .

بيان : قوله عليه السلام : « ولا من شيء كوّن ما قد كان . . » ردّ علي من يقول بأنّ كل حادث مسبوق بالمادّة ، « المستشهد بحدوث الأشياء علي أزليته . . » الاستشـهاد : طلب الشهادة أي طلب من العقول بما بيّن لها من حدوث الأشياء الشهادة علي أزليته ، أو من الأشياء أنفسها بأن جعلها حادثة فهي بلسان حدوثها تشهد علي أزليته . . (1) .

اقول :

لا يخفي أنّ حمل قولهم صلوات اللّه عليهم : « كان اللّه ولا شيء معه » علي نفي المعيّة في الرتبة لا في التحقق والواقع مخالف لظاهر هذا الكلام ، ولما هو صريح الروايات المذكورة وغيرها .

* روي السـيد ابن طاوس رحمه الله – مسنداً – عن الحارث بن عمير ، عن جعفر بن محمّد ، عن آبائه ، عن أمير المؤمنين عليهم السلام قال : « علّمني رسول اللّه صلي الله عليه و آله وسلم هذا الدعاء وذكر له فضلاً كثيراً :

« الحمد للّه الذي لا إله إلاّ هو . . . والباقي بعد فناء الخلق . . . كنتَ إذ لم تكن سـماء مبنيّة ولا أرض مدحيّة ولا شـمس مضيئة . . . كنتَ قبل كلّ شيء وكوّنت كلّ شيء وابتدعت كل شيء . . »(2) .* وروي – أيضاً – عن أمير المؤمنين عليه السلام في الدعاء المعروف :

« . . وأنت الجبّار القدّوس الذي لم تزل أزليّاً دائماً في الغيوب

1- بحار الأنوار 4/223 .

2- مهج الدعوات : 124 ، البلد الأمين : 280 ، المصباح للكفعمي : 287 ، بحار الأنوار54/37 حديث 9 و 83/332 .

وحدك ليس فيها غيرك ، ولم يكن لها سواك . . »(1) .

* وأيضاً روي عنه في دعاء علّمه جبرئيل النبي صلي الله عليه و آله وسلم :

« . . الأوّل والآخر والكائن قبل كلّ شيء والمكوّن لكلّ شيء ، والكائن بعد فناء كلّ شيء . . »(2) .

* روي الكليني رحمه الله ، بإسناده عن زرارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : كان اللّه ولا شيء ؟

قال : « نعم كان ولا شيء » .

قلت : فأين كان يكون ؟

قال : - وكان متكئاً فاستوي جالساً وقال - : « أحلت - يا زرارة ! - وسألت عن المكان إذ لا مكان »(3) .

* روي الصدوق رحمه الله - مسنداً - عن أبي عبد اللّه عليه السلامقال :

« . . الحمد للّه الذي كان قبل أن يكون كان ، لم يوجد لوصفهكان . . . كان إذ لم يكن شيء ولم ينطق فيه ناطق فكان إذ لا كان »(4) .

1- مهج الدعوات : 107 ، 116 ، 129 ، البلد الأمين : 345 ، بحار الأنوار 54/37 حديث 10 و 92/243 ، 249 ، 262 .
2- مهج الدعوات : 85 ، البلد الأمين : 426 ، بحار الأنوار 54/37 حديث 11 و 93/370 .
3- الكافي 1/90 حديث 7 ، بحار الأنوار 54/160 حديث 94 .
4- التوحيد : 60 حديث 17 ، بحار الأنوار 3/298 حديث 26 و 54/38 حديث 14 وص45 حديث 19 .

* روي الصدوق رحمه الله – مسنداً – عن أبي عبد اللّه ، عن أبيه عليهماالسلامقال : قال رسول اللّه صلي الله عليه و آله وسلم – في بعض خطبه – :

« الحمد للّه الذي كان في أوليته وحدانياً . . . ابتدع ما ابتدع وأنشأ ما خلق علي غير مثال كان سبق لشيء مما خلق ، ربّنا القديم بلطف ربوبيته ، وبعلم خبره فتق وبإحكام قدرته خلق جميع ما خلق . . »(1) .

* عن أمير المؤمنين عليه السلام :

« الحمد للّه الذي لا يبلغ مدحته القائلون . . .كائن لا عن حدث ، موجودٌ لا عن عدم . . . متوحّد إذ لا سكن يستأنس به ولا يستوحش لفقده ، أنشأ الخلق انشاءا وابتدأه ابتداءا . . »(2) .

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله : « كائن لا عن حدث ، موجود لا عن عدم . . » ظاهره الاختصاص به سبحانه وحدوث ما سواه ، وكذا قوله عليه السلام : « متوحد إذ لا سكن يستأنس به . . » يدلّ علي حدوث العالم .

والإنشاء : الخلق ، والفرق بينه وبين الابتداء : بأنّ الإنشاء كالخلق أعمّ منالابتداء قال تعالي : « خَلَقَ الْإِنسَانَ مِن صَلْصَالٍ »(3) ، والابتداء : الخلق من غير سبق مادّة ومثال ، وإن لم يفهم هذا الفرق من اللغة لحسن التقابل حينئذ وإن

1- التوحيد : 44 ، بحار الأنوار 4/287 حديث 19 و 43/363 حديث6 و 54/45 حديث 18 .
2- نهج البلاغة : 40 خطبة 1 ، الإحتجاج : 200 ، بحار الأنوار 4/247 حديث 5 و 54/177 حديث 136 و 74/302 حديث 7 .
3- الرحمن 55 : 14 .

أمكن التأكيد . . (1) .

* روي الكليني رحمه الله - بسنده - عن محمّد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلامقال : سمعته يقول :

« كان اللّه عزّوجلّ ولا شيء غيره ، ولم يزل عالماً بما يكون ، فعلمه به قبل كونه كعلمه به بعد كونه »(2) .

* وأيضاً روي الكليني - بسنده - عن فصيل بن سكرة ، قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : جعلت فداك إن رأيت أن تعلّمني هل كان اللّه جلّ وجهه يعلم قبل أن يخلق الخلق أنه وحده ؟ فقد اختلف مواليك ، فقال بعضهم : قد كان يعلم قبل أن يخلق شيئاً من خلقه . . ! وقال بعضهم : إنّما معني يعلم يفعل فهو اليوم يعلم أنه لا

غيره قبل فعل الأشياء . . ! فقالوا : إن أثبتنا أنه لم يزل عالماً بأنّه لا غيره فقد أثبتنا معه غيره في أزليّته ؟ فإن رأيت يا سيّدي أن تعلّمني ما لا أعدوه إلي غيره ؟

فكتب عليه السلام :

« ما زال اللّه عالماً تبارك وتعالي ذكره »(3) .* وروي الكليني رحمه الله - بسنده - عن جعفر بن محمّد بن حمزة قال : كتبت إلي الرجل عليه السلامأسأله : إنّ مواليك اختلفوا في العلم ، فقال بعضهم : لم يزل اللّه عالماً قبل

1- بحار الأنوار 54/179 .
2- الكافي 1/107 حديث 2 ، وقريب منه : التوحيد : 145 حديث 12 ، بحار الأنوار 4/86 حديث 23 و 54/162 حديث 97 .
3- الكافي 1/108 حديث 6 ، التوحيد : 145 حديث 11 ، بحار الأنوار 4/87 حديث 24 و 54/163 حديث 100 .

فعل الأشياء ، وقال بعضهم : لا نقول لم يزل اللّه عالماً لأنّ معني يعلم يفعل ، فان

أثبتنا العلم فقد أثبتنا في الأزل معه شيئاً ، فإن رأيت جعلني اللّه فداك أن تعلّمني

من ذلك ما أقف عليه ولا أجوزه ؟

فكتب عليه السلام بخطّه :

« لم يزل اللّه عالماً تبارك وتعالي ذكره »(1) .

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله في بيانه :

يـدلّ هـذا الخبر علي أنه كان معلوماً عنـد الأصـحاب أنه لا يجوز أن يكون شـيء مع اللّه في الأزل ، ولمّا توهّموا أنّ العلم يسـتلزم حصول صورة ، نفوا العلم في

الأزل لئلاّ يكون معه تعالي غيره قياساً علي الشاهد ، فلم يتعرّض عليه السلاملإبطال توهّمهم ، وأثبت العلم القديم له تعالي .

وبالجملة ؛ هذه الأخبار صريحة في أنّ المخلوقات كلّها مسبوقة بعدم يعلمها سبحانه في حال عدمها(2) .

وهنا روايات مثل :

* قوله عليه السلام :« خلق الخلق علي غير تمثيل . . »(3) .

1- الكافي 1/108 حديث 5 ، بحار الأنوار 54/162 حديث 99 .

2- بحار الأنوار 54/162 .

3- نهج البلاغة : 217 خطبة 155 ، بحار الأنوار 4/317 حديث 42 و 61/323 حديث 2 .

* وقوله عليه السلام :

« يا من خلق الخلق بغير مثال . . »(1) .

* وقوله عليه السلام :

« الحمد للّه الذي خلق الخلق علي غير مثال . . »(2) .

* وقوله عليه السلام :

« . . ابتدع الخلق علي غير مثال امتثله . . »(3) .

* وقوله عليه السلام :

« . . أنشأ الخلق إنشاء وابتدأه ابتداء بلا روية أجالها ولا تجربة . . »(4) .

* وقوله عليه السلام :

« . . لا يقال له كان بعد أن لم يكن فتجري عليه الصفاتالمحدثات . . »(5) .

1- مهج الدعوات : 308 ، بحار الأنوار 92/172 .
2- بحار الأنوار 94/142 .
3- بحار الأنوار 4/275 حديث 16 و 54/107 حديث 90 و 74/319 حديث 17 .
4- نهج البلاغة : 40 خطبة 1 ، الإحتجاج : 200 ، بحار الأنوار 4/248 حديث 5 و 54/177 حديث 136 و 74/302 حديث 7 .
5- نهج البلاغة : 274 خطبة 186 ، الإحتجاج : 203 ، أعلام الدين : 60 ، بحار الأنوار 4/255 حديث 8 و 54/30 حديث 6 .

* وقوله عليه السلام :

« الدالّ علي قدمه بحدوث خلقه ، وبحدوث خلقه علي وجوده . . . مستشهد بحدوث الأشياء علي أزليته »(1) .

* وقوله عليه السلام :

« الحمد للّه . . . مخرج الموجود من العدم والسابق الأزلية بالقدم . . »(2) .

وفي المقام روايات أُخري ولكن اكتفينا بهذا المقدار خشية الاطالة وملل القارئ .

تنبيه :

وبعد كل هذا وغيره ، فلا نحسب أن الروايات هذه تحتاج الي بيان إذ هي تبيان ، ومع ذلك لسائل أن يقول :

هل يصحّ تأويل جميع هذه النصوص الصريحة علي خلاف ظاهرها ؟ !

وهل كان بإمكان الأحاديث أن تبيّن المقصود بأكثر ممّا بيّنت ؟ !هل يستطيع أحد تبيين وجود الأشياء بعد عدمها بأصرح من هذه التعابير :

كقوله عليه السلام : « إنّ الشيء إذا لم يكن أزليّاً كان محدثاً وإذا لم يكن محدثاً

1- نهج البلاغة : 269 خطبة 185 ، الإحتجاج : 204 ، أعلام الدين : 67 ، بحار الأنوار 4/261 حديث 9 و 54/29 حديث 5 .
2- بحار الأنوار 91/158 .

كان أزلياً . . . ألا تعلم أنّ ما لم يزل لا يكون مفعولاً ، وقديماً وحديثاً في حالة

واحدة » .

وقوله عليه السلام : « كيف يكون خالقاً لمن لم يزل معه » .

وقوله عليه السلام : « لو كان (أي الكلام) قديماً لكان إلهاً ثانياً » .

وقوله عليه السلام : « لم يخلق الأشياء من أصول أزليّة » .

وقوله عليه السلام : « لو كان أوّل ما خلق من خلقه الشيء من الشيء إذاً لم يكن له انقطاع أبداً ولم يزل اللّه إذاً ومعه شيء » .

وقوله عليه السلام : « من زعم أنهن لم يزلن معه فقد أظهر أنّ اللّه ليس بأوّل قديم ، ولا واحد ، وأنّ الكلام لم يزل معه وليس له بدء ، وليس بإله .

وغيرها من الأحاديث » .

ولنا أن نتسائل بعد هذا لو لم تكن هذه صريحة في المطلوب فما هو اللفظ الصريح إذا . . ؟ !

فائدة : قال العلاّمة المجلسي رحمه الله :

إذا أمعنت النظر فيما قدّمناه وسلكت مسلك الإنصاف ونزلت عن مطيّة التعنّت والاعتساف حصل لك القطع من الآيات المتظافرة والأخبار المتواترة – الواردة بأساليب مختلفة وعبارات متفنّنة – من اشتمالها علي بيانات شافية ، وأدلّة وافية بالحدوث بالمعني الذي أسلفناه .ومن تتبّع كلام العرب وموارد استعمالاتهم وكتب اللغة يعلم أنّ « الإيجاد » و« الإحداث » و« الخلق » و« الفطر » و« الإبداع » و« الاختراع » و« الصنع » و« الإبداء » . . لا تطلق إلاّ علي الإيجاد بعد العدم .

وقال المحقق الطوسي رحمه الله في شرح الإشارات :

إنّ أهل اللغة فسّروا الفعل بإحداث شيء .

وقال أيضاً :

الصنع : إيجاد شيء مسبوق بالعدم ، وفي اللغة : الإبداع : الإحداث ومنه : البدعة لمحدثات الأمور ، وفسّروا الخلق بإبداع شيء بلا مثال سابق .

وقال ابن سينا – في رسالة الحدود – :

الإبداع اسم مشترك لمفهومين : أحدهما تأييس شيء لا عن شيء ولا بواسطة شيء ، والمفهوم الثاني : أن يكون للشيء وجود مطلق عن سبب بلا متوسّط ، وله في ذاته أن يكون موجوداً وقد أفقد الذي في ذاته إفقاداً تامّاً .

ونقل في الملل والنحل عن ثاليس الملطّي أنه قال :

الإبداع هو تأييس ما ليس بأيس فإذا كان مؤيّس الأيسات فالتأييس لا من شيء متقادم (إنتهي) .

ومن تتبّع الآيات والأخبار لا يبقي له ريب في ذلك كقوله : « لا من شيء فيبطل الاختراع ولا لعلة فلا يصح الابتداع » مع أنه قد وقع التصريح بالحدوث بالمعني المعهود في أكثر النصوص المتقدمة بحيث لا يقبل التأويل .

وبانضمام الجميع بعضها مع بعض يحصل القطع بالمراد ، ولذا ورد أكثر المطالب الأصولية الاعتقادية كالمعاد الجسماني وإمامة أمير المؤمنين عليه السلاموأمثالهمافي كلام صاحب الشريعة بعبارات مختلفة وأساليب شتّي ، ليحصل الجزم بالمراد من جميعها ، مع أنها اشتملت علي أدلّة مجملة من تأمّل فيها يحصل له القطع بالمقصود(1) .

1- بحار الأنوار 54/254 .

إيضاح بعض الأحاديث المشتبهة

فإن قيل :

ما تقول في قولهم عليهم السلام : « يا دائم الفضل علي البريّة . . »(1) و « . . يا قديم الإحسان . . »(2) و « . . يا قديم الفضل . . »(3) . . ونحوها ؛ فإنّ قدم الفضل والإحسان يستلزم قدم العالم ؛ لأنّ الفضل والإحسان يقتضيان الشيء الذي يفضل ويحسن عليه .

قلنا :

إنّ الآيات المتظافرة والأحاديث المتواترة التي أثبتنا بها حـدوث العالم تعتبر من المحكمات وأنّ ما يخالفها يعدّ من المتشابهات ، وقد ثبت في محلّه لزوم إرجاع المتشابهات إلي المحكمات . ولا شـبهة في أن المراد من القـدم في هـذه الأحاديث هو القدم الإضافي لا الحقيقي ، ومعناه أنّه تعالي كثير الإحسان والفضل .

وأيضاً قد ثبت في بحث تعارض النصّ والظاهر من علم الأصول لزومتقديم النصّ علي الظاهر فيما لو كان أحد الدليلين قطعياً ونصّاً في أمر وكان الدليل المخالف ظاهراً فيه .

وحينئـذ فلابـدّ من التصـرف في ظاهر هـذه الأحاديث وحملها علي القدم العرفي والإضافي أو طرحها إن لم يمكن توجيهها أو تأويلها لأنّ الظهور لا يصادم البرهان .

1- المصباح للكفعمي : 647 الفصل السادس والأربعون فيما يعمل في شهر شوال .
2- مصباح المتّجد : 585 ، مصباح الكفعمي : 295 ، 591 ، البلد الأمين : 206 ، 361 ، 420 ، الإقبال : 69 ، 425 ، 435 ، بحار الأنوار 83/335 حديث 72 و 88/49 ، 71 ، و 90/265 و 94/227 ، و 95/297 . .
3- البلد الأمين : 405 ، مصباح الكفعمي : 251 ، بحار الأنوار 91/388 .

وأضف إلي ذلك أنّ قوله عليه السـلام : « يا دائم الفضل علي البريّة . . » لا يثبت دوام البريّة بل يثبت دوام الفضل علي البريّة ، ومعني ذلك أنّ فضله علي البريّة لم ينقطع في ما لو كانت البريّة موجودة فهو معني إضافي لا حقيقي .

إن قلت :

ورد في بعض الأحـاديث « إنّ اللّه خلقنـا من نور عظمته »(1) و « إنّ اللّه عزّوجلّ خلق محمّداً وعليّاً والأئمة الأحد عشـر من نور عظمته »(2) ولا شك في أنه تعالي قديم أزلي فلابدّ أن تكون أنوارهم عليهم السلامأيضاً قديمة ؛ لأنها خُلِقَتْ من نور عظمته تعالي .

قلت :

والجواب عن ذلك بوجوه :

الأوّل :

بعـد إثبـات حـدوث جميع مـا سوي اللّه - بـالمعني الـذي ذكرنـاه - بالآيـات المتظـافرة والأحـاديث المتواترة القطعيـة فلابـدّ من إرجـاع المتشابهات إليها ، مضافاً إلي أنّ الظهور - علي فرض تسليمه - لا يصادم البرهان والنصّ .

الثاني :

بعد التصريح الوارد في الأحاديث الكثيرة بأنّ نورهم عليهم السلاممسبوقبالعدم فلابدّ من توجيه هذه الأحاديث وأمثالها بأنّ إضافة النور إليه تعـالي تشـريفية ، ومعناها أنّ النور المـذكور هو شـيء حادث مخلوق ، ولكنّه تعالي أضافه لنفسه للتشـريف والتكريم وهو من قبيل إضافته تعالي الكعبة والروح إلي نفسه .

* كما روي الكليني رحمه الله - بسنده - عن محمّد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلامعمّا يروون : إنّ اللّه خلق آدم علي صورته .

1- الكافي 1/389 حديث 2 ، الاختصاص : 216 ، بحار الأنوار 26/131 حديث 39 ، 47/395 حديث 120 ، 58/45 حديث 22 .

2- كمال الدين : 318 حديث 1 ، بحار الأنوار 15/23 حديث 39 و 25/15 حديث 28 .

فقال :

« هي صورة محدثة مخلوقة واصطفاها اللّه واختارها علي سائر الصور المختلفة فأضافها إلي نفسه كما أضاف الكعبة إلي نفسه ، والروح إلي نفسه ، فقال « بيتي » ، « ونفختُ فيه من

روحي » »(1) .

* وروي الصـدوق رحمه الله – بسـنده – عن محمّد بن مسـلم ، قال : سألت أبا جعفر عليه السـلامعن قول اللّه عزّوجلّ : « وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُوحِي »(2) .

قال :

« روح اختاره اللّه واصـطفاه وخلقه وأضافه إلي نفسه وفضّله علي جميع الأرواح ، فأمر فنُفخ منه في آدم عليه السلام »(3) .* وروي الكليني رحمه الله – بسنده – عن محمّد بن مسلم ، قال : سألت أبا عبداللّه عليه السلام عن قول اللّه عزّوجلّ : « وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُوحِي »(4) :كيف هذا النفخ ؟

فقال :

« إنّ الروح متحرِّك كالرّيح ، وإنّما سُمِّي روحاً لأنه اشتقَّ اسمه من الريح ، وإنما أخرجه عن لفظة الريح ؛ لأنّ الأرواح مجانسة للريح ،

1- الكافي 1/134 حديث 4 ، التوحيد : 103 حديث 18 ، الاحتجاج : 323 ، بحار الأنوار 4/13 حديث 14 .
2- الحجر 15 : 29 .
3- التوحيد : 170 حديث 1 ، معاني الأخبار : 17 حديث 11 ، بحار الأنوار 4/11 حديث 2 .
4- الحجر 15 : 29 .

و إنّما اضافه إلي نفسه لأنه اصـطفاه علي سائر الأرواح ، كما قال لبيتٍ من البيوت : بَيتي ، ولرسولٍ من الرّسل : خليلي . . وأشباه ذلك ، وكل ذلك مخلوق مصنوع مُحدَثٌ مربوبٌ مدبَّر »(1) .

وأمّا الأحاديث الدالة علي أنّ نورهم : مسبوق بالعدم وليس بأزلي ، فمنها :

* ما روي عن أبي جعفر عليه السـلام قال : « يا جابر ! كان اللّه ولا شـيء غيره لا معلوم ولا مجهول ، فأول ما ابتدأ من خلقه أنّ خلق محمّداً صلي الله عليه و آله وسلم وخلقنا أهل

البيت معه من نور عظمته فأوقفنا أظلّة خضـراء بين يديه حيث لا سـماء ولا أرض ولا مكان ولا ليل ولا نهار ولا شـمس ولا قمر . . »(2) .*

وعن أمير المؤمنين عليه السلام :

« كان اللّه ولا شيء معه فأول ما خلق نور حبيبه محمدّ صلي الله عليه و آله وسلم »(3) .

* وعن محمـّد بن سـنان ، قال : كنت عند أبي جعفر الثاني عليه السـلام فأجريت اختلاف الشـيعة فقال : يا محمّد ! إنّ اللّه تبارك وتعالي لم يزل متفرّداً بوحـدانيّته ، ثمّ خلق محمـّداً وعلياً وفاطمـة فمكثوا ألف دهر ، ثمّ خلق جميع الأشـياء فأشـهدهـم خلقها وأجري طاعتهم عليها وفوّض أمورها إليهم فهم يحلّون ما يشاؤون ويحرّمون ما يشاؤون ولن يشاؤوا إلاّ أن يشاء اللّه تبارك وتعالي .

1- الكافي 1/133 حديث 3 ، التوحيـد : 171 حديث 3 ، معـاني الأخبار : 17 حديث 12 ، الاحتجـاج : 323 ، بحـار الأنوار 4/12 حديث 3 و 58/28 حديث 1 و 71/266 .وفي المقام روايات أُخري فراجع بحار الأنوار 4/11 - 13 .

2- بحار الأنوار 15/23 حديث 41 و 25/17 حديث 31 و 54/169 حديث 112 .

3- بحار الأنوار 15/27 - 28 و 54/198 حديث 145 ، الأنوار : 5 .

ثمّ قال :

« يا محمّد ! هذه الديانة التي من تقدّمها مرق ، ومن تخلّف عنها محق ، ومن لزمها لحق . . خذها إليك يا محمّد »(1) .

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله : هذا الخبر صريح في حدوث جميع أجزاء العالم(2) .

* وأيضاً عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام :

« إنّ اللّه تبارك وتعالي أحد واحد تفرّد في وحدانيّته ، ثمّ تكلّم بكلمة فصارت نوراً ثمّ خلق من ذلك النور محمّداً صلي الله عليه و آله وسلموخلقني وذريتي . . »(3) .

أقول :

إنّ هذه الأحاديث ونظائرها صريحة في أنّه تعالي كان أحداً متفرّداً ولم يكن معه شيء ثمّ أبدعهم وخلق أنوارهم عليهم السلام بعد أن لم يكونوا .

وكذلك هنالك أخبار ورد فيها التصريح بأنّ « أوّل ما خلق اللّه نوره صلي الله عليه و آله وسلم »(4) فهي تدلّ علي عدم وجود أيّ مخلوق قبله صلي الله عليه و آله وسلم(5) .

1- الكافي 1/441 حديث 5 ، بحار الأنوار 15/19 حديث 29 و 25/340 حديث 24 ، 54/195 حديث 141 .
2- بحار الأنوار 54/12 .
3- بحار الأنوار 15/9 حديث 10 و 26/291 حديث 51 و 53/46 حديث 20 و 54/192 حديث 138 .
4- بحار الأنوار 1/97 حديث 7 و 15/24 حديث 43 ، 44 و ص27 - 28 و 25/22 حديث 38 و ص24 حديث 43 و 54/170 حديث 115 ، 116 ، 117 ، عوالي اللئالي 4/99 .
5- وأيضا الأخبار الدالة علي أنّ أوّل الموجودات ارواحهم عليهم السلامكثيرة ، ويمكن الاستدلال بها علي حدوث ما سوي اللّه ؛ بانضمام الأخبار الدالة علي أنّ الفاصلة بين خلق الارواح والاجساد بزمان متناه ، إذ الزائد علي المتناهي بزمان متناه يكون لا محالة متناهيا ، كما لا يخفي . ويجري هذا البيان بعينه في الأخبار الدالة علي أنّ أوّل الموجودات انوارهم عليهم السلام . ومما يمكن الاستدلال به في المقام : الآيات والروايات الدالة علي فناء جميع الموجودات ، وذلك بضمّ مقدّمة مسلّمة عند القائلين بالقدم ، وهي : أنّ ما ثبت قدمه ، امتنع عدمه ، فتأمّل . انظر : نهج البلاغة : 272 ، الاحتجاج : 350 ، بحار الانوار 6/330 ، 331 ، حديث 15 ، حق اليقين : 419 .

الثالث :

لا يمكن الاستدلال بهذا الأحاديث علي قدم أنوارهم عليهم السلام ، لأنّ مثل هذه التعابير قد وردت في غيرهم عليهم السلام .

* كما روي الصدوق رحمه الله بإسناده عن جابر بن عبد اللّه الأنصاري قال : قال رسول اللّه صلي الله عليه و آله وسلم :

« يا جابر ! . . . إنّ الأنبياء والأوصياء مخلوقون من نور عظمة اللّه جلّ ثناؤه يُودع اللّه أنوارهم أصلاباً طيّبة وأرحاماً طاهرة . . (1) » .

* وعن الصدوق رحمه الله أيضاً بإسناده عن المفضّل بن عمر ، قال : قال أبو عبد اللّه عليه السلام :

« إنّ اللّه عزّوجـلّ خلق المؤمنين من نور عظمته وجلال كبريائه ،(2) فمن طعن عليهم أو ردّ عليهم قـولهم فقـد ردّ اللّه في عرشه وليس من اللّه في شيء إنما هو شرك الشيطان »(3) .

1- من لا يحضره الفقيه 4/414 حديث 5901 ، بحار الأنوار 57/353 حديث 36 .

2- في ثواب الأعمال المطبوع : كرامته .

3- ثواب الأعمال : 239 ، بحار الأنوار 72/145 حديث 13 ، وسائل الشيعة 12/300 حديث 16355 ، وقريب منه : المحاسن 1/100 حديث 70 ، و ص131 حديث 3 ، أعلام الدين : 403 ، وبحار الأنوار 64/125 حديث 26 و 72/146 حديث 17 .

* روي رحمه الله أيضاً بإسناده عن أبي بصير عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال :

« شيعتنا من نور اللّه خلقوا . . (1) » .

* وعنه كذلك بإسناده ، عن أبي بصير ، عن الصادق عليه السلام قال :

« . . إنا إذا دخل علينا حزن أو سرور كان ذلك داخلاً عليكم ، ولأنّا وإيّاكم من نور اللّه عزّوجلّ ، فجعلنا وطينتنا وطينتكم واحدة . . »(2)
.قد يستشكل البعض بما روي عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال :

« إنّ اللّه تبارك وتعالي كان ولا شيء(3) غيره ، نوراً لا ظلام فيه ، وصادقاً لا كذب فيه وعالماً لا جهل فيه ، وحيّاً لا موت فيه . . وكذلك هو اليوم وكذلك لا يزال أبداً »(4) .

إنّ « كان » تامةٌ ، والجملة معطوفة عليها ، و « نوراً » مع ما بعده من المنصوبات أحوال لفاعل كان ، وعلي هذا فمعني قوله : « وكذلك هو اليوم » إنه اليوم كان ولا شيء غيره(5) .

1- علل الشرايع 1/94 ، بحار الأنوار 5/243 حديث 29 و 8/37 حديث 11 و 58/146 حديث 22 و 64/76 و 71/266 - 267 .
2- علل الشرايع 1/93 حديث 2 ، المناقب 4/261 ، بحار الأنوار 5/242 حديث 29 و 58/145 حديث 22 و 71/267 .
3- في المحاسن : وليس شي ء .
4- المحاسن 1/242 حديث 228 ، التوحيد : 141 حديث 5 ، بحار الأنوار 4/69 حديث 13 و 54/86 حديث 70 .
5- تعليقة التوحيد : 141 .

فمع إرجاع قوله عليه السلام : « وكذلك هو اليوم » . . إلي قوله : « كان اللّه ولا شيء غيره » يفهم صحة تأويل قولهم صلوات اللّه عليهم : « كان اللّه ولا شيء معه » بالمعيّة الرتبيّة .

قلت :

ويمكن الجواب عنه بوجوه :

الأوّل :

قوله عليه السلام : « نورا » خبر كان و« اللّه » اسم كان .

وقوله : « لا شيء غيره » جملة معترضة بينهما ، وزيادة الواو حينئذ لا بأس بها .

واستفادة المعني الذي قاله المستشكل مخالف للضرورة وأجنبي عن السياق ويناقض القرائن الموجودة في نفس الرواية ، والشاهد علي هذا المعني هو :* ما روي عن أبي عبد اللّه الصادق عليه السلام أنّه قال :

« إنّ اللّه تبارك وتعالي لا تُقدر قدرته ، ولا يقدر العباد علي صفته ، ولا يبلغون كنه علمه ولا مبلغ عظمته ، وليس شيء غيره ، وهو نور ليس فيه ظلمة ، وصدق ليس فيه كذب ، وعدل ليس فيه جور ، وحق ليس فيه باطل ، كذلك لم يزل ولا يزال أبد الآبدين(1) .

* وأيضاً روي عن أبي إبراهيم موسي بن جعفر عليهماالسلام أنّه قال :

« إنّ اللّه تبارك وتعالي كان لم يزل بلازمان ولا مكان وهو الآن كما كان »(2) .

1- التوحيد : 128 حديث 8 ، بحار الأنوار 3/306 حديث 44 .

2- التوحيد : 179 حديث 12 ، بحار الأنوار 3/327 حديث 27 .

الثاني :

إنّ الواو حالية ، فجملة : « ولا شـيء غيره » حالية ، وقوله : « نوراً » خبر كان ، وقوله : « كذلك هو اليوم » يرجع إلي قوله : « نوراً لا ظلام فيه ، وصادقاً لا كذب فيه ، وعالماً لا جهل فيه ، وحيّاً لا موت فيه » .

الثالث :

ما أفاده بعض الأعلام : إنّ قوله : « كان ولا شيء غيره » جملة مستقلة ، وقوله : « نوراً . . . » جملة مستقلة أُخري بتقدير كان . . أي كان اللّه نوراً

لا ظلام فيه . . وكذلك اليوم .

اقول :

إنّ هذه الروايات وإن سلّمنا بظهور مضامينها علي مراد الخصم إلاّ أنه لا سبيل لنا سوي توجيهها وتأويلها ، لأنّها تعارض الآيات والروايات المتواترة ، واتفاق المليّين علي حدوث العالم ؛ بمعني كونه بعد أن لم يكن ببعديةحقيقية لا الحدوث الذاتي كما ذهبت إليه الفلاسـفة ، ولا الثابت بالحركة الجوهرية ، ولا الحدوث الدهري ، ولا الحدوث الاسمي .

وعلي هـذا لابدّ من توجيه ما يخالف المحكمات والنصوص القطعيّة واتّفاق جميع اهل الشـرائع والأديان ، أو طرحه مع عدم تمكّن توجيهه كما هو واضح مسلم عند الكل (1).

يا إخواني :

هل يجتري ء من يتّقي ربّه ومن لاح قلبه نور الإيمان أن يعرض عن جميع هـذه الآيات والأحاديث المتواترة والصـّريحة وينبـذها وراء ظهره تقليداً للفلاسفة واتكالاً علي شبهاتهم الفاسدة ومذاهبهم المنحرفة ؟ !

1- وقد أفاد الشـيخ الأعظم الأنصاري رحمه الله في هذا المقام - ونعم ما افاده - كلّما حصل القطع من دليل نقلي ، مثل القطع الحاصـل من إجماع جميع الشرائع علي حدوث العالـم زمانا ، فلا يجوز أن يحصل القطع علي خلافه من دليل عقلي ، مثل استحالة تخلّف الأثر عن المؤثر . ولو حصل منه صورة برهان كانت شبهة في مقابل البديهي . . فرائد الأصول : 11

المقصد الثالث : الأدلّة العقليّة الدالّة علي حدوث العالم زماناً

اشارة

ص: 113

نذكر هنا بعض الأدلّة العقليّة التي ذكرها بعض الأعلام في هذا المقام تبعاً للقوم وتتميماً لهذه الرسالة .

الدليل الأوّل :

ما أفاده المحقق نصير الدين الطوسي رحمه الله في الفصول :

مقدّمـة : كلّ مؤثر إما أن يكون أثره تابعاً للقـدرة والـداعي أو لا يكون بل يكون مقتضـي ذاته ، والأوّل يسـمّي : قادراً ، والثاني : موجَباً ، وأثر القادر مسبوق بالعدم ؛ لأنّ الداعي لا يدعو إلاّ إلي المعدوم وأثر الموجَب يقارنه في الزمان ، إذ لو تأخّر عنه لكان وجوده في زمان دون آخر ، فإن لم يتوقف علي أمر غير ما فرض مؤثراً تامّاً كان ترجيحاً من غير مرجّح ، وإن توقّف لم يكن المؤثّر تامّاً ، وقد فرض تامّاً ، وهذا خلف .

ثمّ قـال : نتيجـة : الواجب المؤثّر في الممكنـات قـادر ، إذ لو كـان موجباً لكانت الممكنات قديمـة ، واللازم باطل - لما تقـدّم - فالملزوم مثله(1) .

1- بحار الأنوار 54/246 .

الدليل الثاني :

ما ذكره أيضاً المحقق نصير الدين الطوسي رحمه الله في كتاب الفصول :

أصـل : قـد ثبت أنّ وجود الممكن من غيره ، فحال إيجاده لا يكون موجوداً ؛ لاسـتحالة إيجاد الموجود ، فيكون معـدوماً ، فوجود الممكن مسبوق بعدمه ، وهذا الوجود يسمّي : حدوثاً ، والموجود : محدَثاً ، فكل ما سوي الواجب من الموجودات محدث .

واستحالة الحوادث لا إلي أوّل - كما يقوله الفلسفيّ - لا يحتاج إلي بيان طائل بعد ثبوت إمكانها المقتضي لحدوثها(1) .

وقريبا من هذا البيان قول العلاّمة الحلّي رحمه الله :

العالم ممكن ، وكلّ ممكن محـدث ؛ فالعالـم محـدث ، والصـغري سـيأتي في باب الوحدانيـة . وبيان الكبري : إنّ المؤثر إمّا أن يؤثر حال البقاء وهو محال وإلاّ لكان تحصـيلاً للحاصل ، أو حال العـدم ، أو الحـدوث ، وكيف كان حصل المطلوب ، والقسم الأوّل من المنفصـلة مشكل(2) .

الدليل الثالث :

إنّ الجعل لا يتصور للقـديم ؛ لأنّ تأثير العلّة ، إمّا إفاضة أصل الوجود ، وإمّا إفادة بقاء الوجود واسـتمرار الجعل الأوّل ، والأوّل : هي العلّة الموجدة ، والثاني : هي المُبقية .

1- بحار الأنوار 54/245 .

2- مناهج اليقين : 41 . أقول : استدل بهذا الدليل مع بيان أوضح في كفاية الموحدين 1/278 الدليل الأوّل .

والموجود الـدائمي محال أن تكون له علـة موجـدة كما تحكم به الفطرة السـليمة ، سواء كان بالاختيار أو بالايجاب ، وإن كان امتناع الأوّل أوضح وأظهر .

وممّا ينبّه عليه أنّ في الحوادث المشاهـدة ففي الآن الأوّل يكون تأثير العلّـة هو افاضـة أصل الوجود ، وفي كلّ آن بعده من آنات الوجود هو إبقـاء الوجود واسـتمرار الجعل الأوّل ، فلو كان ممكن دائمي الوجود فكلّ آن يفرض من آنات وجوده - غير المتناهي في طرف الماضـي - فهو آن البقـاء واسـتمرار الوجود ، ولاـ يتحقق آن إفاضـة أصـل الوجود فيصـبح جميع آنات الوجود هو زمان البقاء ، ولا يتحقق آن ولا زمان للإيجاد وإعطاء أصل الوجود قطعاً (1).

تتمة :

* قد ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام : لو كان - أي الكلام - قديماً لكان إلهاً

ثانيا(2) .

* وعن أبي الحسن الرضـا عليه السـلام : كيـف يكـون خالقـاً لمن لم يزل معه(3) . . وفيهمـا إشـارة إلي أنّ الجعـل لا يتصور بالنسـبة إلي الموجود القديم الأزلي .

1- لاحظ : بحار الأنوار 54/255 ، كفاية الموحدين 1/286 الدليل الثالث .

2- نهـج البلاغة : 274 خطبة 186 ، الاحتجـاج : 203 ، أعلام الـدين : 60 ، متشـابه القرآن 1/61 ، بحـار الأنوار 4/255 و 54/30 و 74/314 .

3- الكافي 1/120 حديث 2 ، التوحيد : 187 حديث 2 ، عيون الأخبار 1/145 حديث 50 ، بحار الأنوار 4/176 حديث 5 و 54/74 حديث 49 .

* ومثله ما روي عنه عليه السلام :

« ألا تعلم(1) أنّ ما لم يزل لا يكون مفعولاً وقديماً وحديثاً في حالة واحدة . . »(2) .

* وعنه عليه السلام :

« من زعم أنّهنّ لم يزلن معه فقد أظهر أنّ اللّه ليس بأول قديم ولا واحد وأنّ الكلام لم يزل معه وليس له بدء . . »(3) .

فنقول في توجيه الملازمة التي ذكرها المعصوم في الحديث الأوّل : لو كان الكلام الذي هو فعله تعالي قديما دائميّ الوجود لزم أن لا يحتاج إلي علة أصلاً ، أمّا المُوجدة فلما مرّ ، وأمّا المبقية فلأنّها فرع المُوجدة ، فلو انتفي الأوّل انتفي الثاني بطريق أولي .

والمستغني عن العلة أصلاً هو الخالق القديم الأزلي الموجود بنفسه ، فلو كان الكلام قديما يكون إلهاً ثانياً ، وهو خلاف المفروض أيضاً ؛ لأن المفروض أنه كلام الخالق وفعله سبحانه .

والحديث الثاني علي منوال الحديث الأوّل .

* ويؤيّده ما في حديث الفرجة عن الصادق عليه السلامحيث قال للزنديق :

1- في العيون : ألم تعلم .
2- التوحيد : 450 ، عيون الأخبار 1/187 ، بحار الأنوار 10/335 و 54/57 حديث 28 .
3- الاحتجاج : 406 ، بحار الأنوار 10/344 حديث 5 و 54/36 حديث 8 .

« . . ثمّ يلزمك إن ادّعيت اثنين فرجة ما بينهما[1] حتي يكونا اثنين

فصارت الفرجة ثالثاً بينهما قديماً معهما . . فيلزمك ثلاثه ! »[2] .

حيث حكم عليه السلام علي الفرجة من جهة القدم بكونها إلهاً ثالثاً .

الدليل الرابع :

لا يمكن الجمع بين قدم العالم والحشر الجسماني أيضاً ؛ لأن النفوس الناطقة لو كانت غير متناهية علي ما هو مقتضي القول بقدم العالم امتنع الحشر الجسماني عليهم ؛ لأنه لابدّ في حشرهم جميعاً من أبدان وأمكنة غير متناهية وقد ثبت أنّ الأبعاد متناهية .

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله :

منافاة القول بالقدم مع الحشر الجسماني فإنما يتمّ لو ذهبوا إلي عدم تناهي عدد النفوس ووجوب تعلّق كل واحدة بالأبدان لا علي سبيل التناسخ كما ذهب إليه أرسطو ومن تأخر .

اما لو قيل بقدمها وحدوث تعلّقها بالأبدان كما ذهب إليه أفلاطون ومن تبعه - فإنه ذهب إلي قدم النفوس وحدها وحدوث سائر العالم وتناهي الأبدان - أو قيل بجواز تعلّق نفس واحدة بأبدان كثيرة غير متناهية علي سبيل التناسخ ، وأنّ في المعاد ترجع النفس مع بدن واحد . . فلا يتمّ أصلاً .

1- في التوحيد : فلابد من فرجة بينهما .

2- الكافي 1/81 حديث 5 ، التوحيد : 244 حديث 1 ، بحار الأنوار 3/230 و 10/195 حديث 3 .

نعم القول بقـدم النفوس البشـريّة بالنوع وحـدوثها بحدوث الأبدان ، علي سبيل التعاقب ، وعدم تناهيها - كما ذهب إليه المشائيون علي ما نقل عنهم المتأخرون - ممّا لا يجتمع مع التصديق بما جاء به النبي صلي الله عليه و آله وسلم من وجوه أُخر أيضاً :

الأوّل :

التصديق بوجود آدم وحواء علي ما نطق به القرآن والسنّة المتواترة مشروحاً .

الثاني :

إنّهم ذهبوا إلي قـدم هيولي العناصـر بالشـخص وتعاقب صور غير متناهية عليها ، فلابدّ لهم من القول بتكوّن أبدان غير متناهية من حصـص تلك الهيولي ، وتعلّق صور نفوس غير متناهية بكلّ حصّة منها .

وعنـدهم أيضاً : انّه لا يمكن اجتماع صورتين في حصّة من تلك الهيولي دفعة ، فيلزمهم اجتماع نفوس غير متناهية في بدن واحد إن اعترفوا بالمعاد الجسماني .

. . إلي غير ذلك من المفاسد تركناها روماً للاختصار(1) .

الدليل الخامس :

برهان التطبيق ؛ وهو : إنا إذا أخـذنا جملـة العلل والمعلولات إلي ما لا يتناهي ووضـعناها جملـة ، ثمّ قطعنا منها جملة متناهية ، ثمّ أطبقنا إحدي الجملتين بالأُخري بحيث يكون مبدء كلّ واحدة من الجملتين واحداً فإن استمرّتا إلي ما لا يتناهي كانت الجملة الزائدة مثل الناقصة . . وهذا خلف ، وإن انقطعت الناقصة

1- بحار الأنوار 54/259 ، كفاية الموحدين 1/287 - 288 الدليل السادس .

تناهت ، ويلزم تناهي الزائدة ؛ لأنّ ما زاد علي المتناهي بمقدار متناه فهو متناه(1) .

1- كشف المراد : 86 . أقول : وجّه المحقق الآغا جمال الـدين الخوانساري - ببيان لطيف إبطال التسـلسل وإثبات اسـتحالة عدم التناهي وقـدم المخلوق ب- :برهان التطبيق ، فقال : خلاصه آن برهان اين است كه : اگر سلسـله موجودات إلي غير النهايه برود - مثلاً زيد معلول عمرو باشد و عمرو معلول خالد و همچنين إلي غير النهايه - پس ما را رسد كه اين سلسـله را كه يك سر آن زيد است و إلي غير النهايه رفته ملاحظه نماييم ، و نيز ما را رسـد كه از اين سـر قـدري از موجودات را مثلاً ده تاي آنها را بياندازيم و تتمه را ملاحظه كنيم ، پس آن تتمه نيز سلسـله اي خواهد بود غير متناهي ، و اين عدد موجودات سلسـله دوم كمتر است از عدد موجودات سلسله اول به ده موجود ، و ما را رسد كه اين دو سلسله را با هم تطبيق نمائيم و ملاحظة كنيم چنانكه اول موجودات سلسله اول از اين سر زيد است در برابر او در سلسله دوم نيز اولي هست مثلاً احمد و چنانكه در آن سلسـله دومي هست كه عمرو باشد در اين سلسله نيز دومي هست مثلاً محمود ، و همچنين . پس در اين صورت مي گوييم كه : اگر در واقع در برابر هر موجودي از سلسله اول موجودي از سلسله دوم باشد لازم مي آيد كه عدد موجودات اين دو سلسـله مساوي باشد ، و اين محال است چون عدد موجودات سلسله دوم چنانكه فرض شد كمتر از عدد موجودات سلسله اول بود به ده تا ، پس چگونه زايد و ناقص برابر باشند ؟ و اگر سلسله اول به جايي مي رسد كه ديگر در برابر آن در سلسله دوم موجودي نيست ، پس سلسـله دوم متناهي مي شود با آنكه غير متناهي بود و لازم مي آيد كه سلسله اول نيز متناهي شود چه مفروض اين بود كه آن از سلسله دوم به ده تا زياده بود ، پس هرگاه سلسله دوم متناهي باشد سلسله اول نيز بعد از ده موجود ديگر كه ملاحظه شود متناهي خواهد بود ، پس لازم خواهد آمد تناهي هر دو سلسـله با وجود و عدم هر دو ، پس معلوم شد كه ذهاب سلسله موجودات إلي غير النهايه محال است و به همين دليل معلوم مي شود كه وجود غير متناهي مطلقا محال است ، پس هيچ مقداري نيز إلي غير النهاية نتواند رفت . انظر : مبدأ ومعاد : 16 .

أقول :

ولا يخفي أنّ قبول هذا المبني - أي استحالة اللامتناهي مطلقا يزلزل بعض أُسس القواعد الفلسفيّة ويبيّن بطلان بعض مبانيهم ، منها : إنكار بعضهم لحدوث العالم بالمعني الحقيقي .

فائدة جليلة في إرشاد الأدلّة الشرعيّة إلي حدوث العالم

قد مرّ جواز الاستدلال بالأدلّة الشرعيّة في المسائل الكلاميّة ، ومنها مسألة حدوث العالم ،وقلنا : بعد إثبات الصانع تعالي وكونه عالماً وقادراً وصانعاً وصادقاً ، وإثبات الرسول صلي الله عليه و آله وسلم وكونه معصوماً ببرهان العقل يمكن التمسك

بقولهما علي إثبات سائر المسائل التي لا تتوقف عليها إثبات النبوّة ، وعلي هذا لا ينحصر إثبات حدوث العالم في الدليل العقلي فقط ، بل يكفي وجود الدليل الشرعي كذلك مع قطع النظر عن وجود أيّ دليل آخر .

ومن تأمل في الروايات المتقدّمة وغيرها وجد في كثير منها أنّ الإمام عليه السلام يستدل بالدليل العقلي لإثبات حدوث العالم ، فلا تنحصر الأدلة العقلية فيما ذكرنا(1) .

ولهذا نذكر جملة من الأخبار الدالة علي حدوث مطلق ما سوي اللّه ونفي

1- قال بعض الاعلام رحمه الله : إنّا نتّبع في التوحيد حكومة العقل والبرهان ، إلاّ أنّ في تقريرهما اتّبعنا أهل بيت الوحي ، المعصومين عن الخطأ ، دون كبراء الناس المستبدين بالآراء ؛ لا ـ لمحض أنّهم أهل الوحي والعصمة ، فهم مأمونون عن الخطأ ، بل لأنّ تقريرهم عليهم السلام ، تقرير إمعانيّ ، وجداني ، ظاهر كظهور الشمس علي الأبصار ، ليس مما يرتاب ولا يحتمل غير الصواب ، فتقبله العقول حيث لا تجد مُسوّغاً للنكول .

وجود واسـطة بين الخالق والمخلوق مجرّداً عن الزمان ، والتأمل في هـذه الأحاديثيفيد وجود ملاك المخلوقيّة ويثبت أنّ الإمكان لا يجامع القدم وأنّ القدمة تساوق الأُلوهيّة :

* فقد روي عن الإمام الصادق عليه السلام –في محاجّته مع ابن أبي العوجاء– :

« . . ولو كان قـديماً . . ما زال ولا حال ؛ لأنّ الـذي يزول ويحول يجوز أن يوجـد ويبطل فيكون بوجوده بعد عدمه دخول في الحدث ، وفي كونه في الأزل دخوله في العدم ولن تجتمع صفة الأزل والعدم والحدوث والقدم في شيء واحد . . »(1) .

* وفي محاجّة مولانا أبي الحسن الرضا عليه السلام . . عند قول سليمان : إنّما عنيتُ إنّها – أي الإرادة – فعل من اللّه لم يزل .

قال عليه السلام : « . . ألا تعلم أنّ ما لم يزل لا يكون مفعولاً وحديثاً وقديماً في حالة واحدة » .

قال : بل هي فعل .

قال عليه السلام : « فهي محدثة ؛ لأن الفعل كلّه محدث » .

قال : ليست بفعل .

قال : « فمعه غيره لم يزل . » .(2) .

1- الكافي 1/77 ، التوحيد : 297 حديث 6 ، الاحتجاج : 336 ، متشابه القرآن 1/45 ، بحار الأنوار 3/46 حديث 20 و 54/62 ، 84 .
2- التوحيد : 450 ، عيون الأخبار 1/187 ، بحار الأنوار 10/335 و 54/57 .

* وعنه عليه السلام : « . . فكيف يكون خالقاً لمن لم يزل معه . . »(1) . * عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال :

« . . إنّما كلامه سبحانه فعل منه أنشأه ، ومثله لم يكن من قبل ذلك كائناً ، ولو كان قديماً لكان إلهاً ثانياً ، لا يقال كان بعد أن لم يكن فتجري عليه الصفات المحدثات . . »(2) .

* عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال :

« . . ولو كان أوّل ما خلق من خلقه الشيء من الشيء إذاً لم يكن له انقطاع أبداً ولم يزل اللّه إذاً ومعه شيء ليس هو يتقدّمه ولكنّه كان إذ لا شيء غيره . . »(3) .

* وعنه عليه السلام :

« . . لم يزل عالماً قديماً خلق الأشياء لا من شيء ، ومن زعم أنّ اللّه تعالي خلق الأشياء من شيء فقد كفر ؛ لأنه لو كان ذلك الشيء الذي خلق منه الأشياء قديماً معه في أزليته وهويته كان ذلك الشيء أزلياً . . »(4) .

1- الكافي 1/120 حديث 2 ، التوحيد : 187 حديث 2 ، عيون الأخبار 1/145 حديث 50 ، بحار الأنوار 4/176 حديث 5 و 54/74 حديث 49 .

2- نهج البلاغة : 274 ، الاحتجاج : 203 ، أعلام الدين : 60 ، متشابه القرآن 1/61 ، بحار الأنوار 4/255 و 54/30 و 74/314 .

3- الكافي 8/94 حديث 67 ، التوحيد : 67 ، بحار الأنوار 54/67 ، 96 .

4- علل الشرايع : 607 ، بحار الأنوار 5/230 و 54/76 حديث 51 .

* وعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال :« . . لم يخلق الأشياء من أصول أزلية . . »(1) .

* وعن أبي عبد اللّه عليه السلام أنه قال :

« . . إمّا أن أكون صنعتُها وكانت موجودةً أو صنعتها وكانت معدومة ؟ ؛ فإن كنت صنعتها وكانت موجودةً فقد استغنت بوجودها عن صنعتها ، وإن كانت معدومة فإنك تعلم أنّ المعدوم لا يُحدث شيئاً . . »(2) .

* قيل لمولانا الصادق عليه السلام : ما الدليل علي أنّ للعالم صانعاً ؟

فقال :

« أكثر(3) الأدلّة في نفسي ؛ لأني وجدتها لا تعدو أحد أمرين : إمّا أن أكون خلقتها وأنا موجود ، وإيجاد الموجود محال ، وإمّا أن أكون خلقتها وأنا معدوم فكيف يخلق لا شيء ؟ ! فلمّا رأيتها فاسدتين من الجهتين جميعاً علمتُ أنّ لي صانعاً ومدبّراً »(4) .

* عن أبي جعفر الثاني عليه السلام :

« هو اللّه القديم الذي لم يزل . . . هو اللّه الذي لا يليق به الاختلاف

1- التوحيد : 79 ، نهج البلاغة : 233 ، بحار الأنوار 4/295 و 307 ، 54/27 و 80 و 74/309 .

2- التوحيد : 290 حديث 10 ، بحار الأنوار 3/50 حديث 23 .

3- في متشابه القرآن : اكبر .

4- روضة الواعظين : 31 ، متشابه القرآن 1/46 .

ولاـ الائتلاـف وإنمـا يختلف ويـأتلف المتجزّئُ ، فلاـ يقـال اللّه مؤتلفٌ ولا اللّه قليل ولا كثير ، ولكنّه القـديم في ذاته ؛ لأنّ ما سويالواحد متجزّئ ، واللّه واحد لا متجزّئ ولا متوهم بالقلّة والكثرة ، وكلّ متجزّئ أو متوهّم بالقلّة والكثرة فهو مخلوق دالّ علي خالق له »(1) .

* عن أبي عبد اللّه الصادق عليه السلام قال :

« . . لاـ يليق به الاختلاـف ولاـ الائتلاـف إنّمـا يختلف المتجزّئ ويـأتلف المتبعض فلاـ يقال له مؤتلف ولا مختلف . . . لأنّ ما سواه من الواحد متجزّئ وهو تبارك وتعالي واحد لا متجزّئ ولا يقع عليه العدّ »(2) .

* عن أمير المؤمنين عليه السلام :

« . . لا تجري عليه الحركـة والسـكون ، وكيف يجري عليه ما هو أجراه ؟ ويعود فيه ما هو أبداه ، ويحدث فيه ما هو أحدثه ؟ إذن لتفاوت ذاته ولتجزّء كنهه ، ولا امتنع من الأزل معناه . . »(3) .

1- الكافي 1/116 حديث 7 ، التوحيد : 193 حديث 7 ، الاحتجاج : 442 ، بحار الأنوار 4/153 حديث 1 . اقول : لا يخفي في دلالة هذا الخبر كبعض الأخبار الآتية علي استحالة وجود الموجود المجرّد وأنه لا مجرّد سوي اللّه .

2- الاحتجاج : 338 ، بحار الأنوار 4/67 حديث 8 و 10/167 .

3- نهج البلاغة : 273 خطبه 186 ، تحف العقول : 67 ، الاحتجاج : 201 ، أعلام الدين : 59 ، بحار الأنوار 4/254 حديث 8 و 54/30 حديث 6 و 57/95 حديث 31 و 74/313 حديث 14 .

* عن أبي الحسن الرضا عليه السلام :« . . فكلّ ما في الخلق لا يوجد في خالقه ، وكلّ ما يمكن فيه يمتنع في صانعه ، لا تجري عليه الحركة والسكون ، وكيف يجري عليه ما هو أجراه ويعود فيه ما هو ابتدئه ؟ إذن لتفاوتت اجزاؤه ولامتنع من الأزل معناه ، ولما كان للباري معنيً غير المبروء ولو حُدّ له وراءٌ إذاً حُدّ له أمام ولو التمس له التمام إذاً لزمه النقصان ، كيف يستحقّ الأزل من لا يمتنع من الحدث . . »(1) ؟

* عن أبي عبد اللّه عليه السلام :

« إنه ليس شيء إلاّ يبيد أو يتغيّر أو يدخله التغير والزوال أو ينتقل من لون إلي لون ، ومن هيئة إلي هيئة ، ومن صفة إلي صفة ، ومن زيادة إلي نقصان ، ومن نقصان إلي زيادة إلاّ ربّ العالمين . . »(2) .

* عن أمير المؤمنين عليه السلام :

« من وصف اللّه فقد حدّه ، ومَن حدّه فقد عدّه ، ومَن عدّه فقد

1- التوحيد : 40 ، عيون الأخبار 1/153 ، الأمالي للمفيد : 257 ، الأمالي للطوسي 23 ، الاحتجاج : 400 ، أعلام الدين : 70 ، بحار الأنوار 4/230 و 54/44 حديث 17 .
2- الكافي 1/115 حديث 5 ، التوحيد : 314 حديث 2 ، بحار الأنوار 4/182 حديث 9 .

أبطل أزله . . »(1) .

أقول :

وقد روي هذا الحديث أيضاً عن الإمام موسي بن جعفر والإمام علي بن موسي الرضا عليهماالسلام .

والمستفاد من هذا الحديث الشريف هو عدم اجتماع الحدّ والمقدار والعدّ مع الأزلية .

* عن الإمام علي بن الحسين عليهماالسلام أنه قال :

« . . أنت الذي لا تحدّ فتكون محدوداً . . »(2) .

* عن أمير المؤمنين عليه السلام :

« . . فالحدّ لخلقه مضروب وإلي غيره منسوب . . »(3) .

* عن أبي عبد اللّه الصادق عليه السلام :

« . . ما احتمل الزيادة كان ناقصاً ، وما كان ناقصاً لم يكن تامّاً ، وما لم يكن تامّاً كان عاجزاً ضعيفاً . . »(4) .

أقول :

فكلّ شيء له مقدار قابل للزيادة ذاتاً فهو في أيّ حدّ كان ناقص ،

1- الكافي 1/140 حديث 5 ، 6 ، التوحيد : 57 ، نهج البلاغة : 212 خطبة 152 ، اعلام الدين : 64 ، بحار الأنوار 4/285 حديث 17 .
2- الاقبال : 351 ، الصحيفة : 212 ، مصباح الكفعمي : 672 ، وقريب منه : الإقبال : 393 ، بحار الأنوار 95/263 .
3- نهج البلاغة : 233 خطبة 163 ، بحار الأنوار 4/307 حديث 35 و 74/309 حديث 11 .
4- بحار الأنوار 3/194 .

وتوهّم عدم التناهي له غير معقول .

* عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال :« . . كلّ مسمّي بالوحدة غيره قليل . . »(1) .

أقول :

إنّ للخلق أجزاء مقداريّة عدديّة قابلة للوجود والعدم ، والمقدار في أيّ حدّ فُرض فهو قليل قابل للزيادة .

* عن أمير المؤمنين عليه السلام :

« . . ومن قال : إلي مَ . . فقد نهّاه ، ومن قال : حتي مَ . . فقد غيّاه . . »(2) .

أقول :

يستفاد من هذا الحديث أنّ مجرد نسبة الشيء إلي الزمان والمكان - الذين هما علامتان للمقدار - مستلزم للتناهي والحدوث .

* عن مولانا جواد الأئمة عليه السلام :

« . . كـل متجزّئ أو متوهّم بالقلّة والكثرة فهو مخلوق دالّ علي خـالق له . . . وما احتمل الزيادة احتمل النقصان ، وما كان ناقصاً كان غير قديم ، وما كان غير قديم كان عاجزاً . . »(3) .

1- نهج البلاغة : 96 خطبة 65 ، أعلام الدين : 65 ، بحار الأنوار 4/309 حديث 37 و 74/306 حديث 9 .
2- التوحيد : 36 ، عيون الأخبار 1/151 ، الأمالي للطوسي : 23 حديث 28 ، الأمالي للمفيد : 255 ، تحف العقول : 63 ، الاحتجاج : 399 ، أعلام الدين : 69 ، بحار الأنوار 4/229 .
3- الكافي 1/116 حديث 7 ، التوحيد : 194 حديث 7 ، الاحتجاج : 443 ، بحار الأنوار 4/153 - 154 .

* وعن النبي صلي الله عليه و آله وسلم :

« . . أتقولون ما قبلكم من الليل والنهار متناه أم غير متناه ؟ فإنقلتم أنه غير متناه فقد وصل إليكم آخر بلا نهاية لأوّله ، وإن قلتم متناه فقد كان ولا شيء منهما . . »(1) .

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله :

قوله صـلي الله عليه و آله وسـلم : « أتقولون ما قبلكم » إثبات لانقطاع الليل والنهار من جهة الماضـي ، لاستحالة ما لا نهاية له وهو انقطاع الزمان ، ويلزم منه انقطاع الحركات وحدوث الأجسام والأعراض القائمة بها (2) .

أقول :

ويستفاد من الحديث الشريف : كلّ ما له آخر ، فلا ريب في أنّ له أوّلاً فالانقضاء لا معني له في اللايتناهي ؛ لأنّ انقضاء اللايتناهي مساوق للتناهي والمحدوديّة .

وبعبارة أُخري : كلّ ما يقبل الزيادة فهو محدود متناه .

* عن أبي عبد اللّه الصادق عليه السلام :

« . . إنّه متي ما ضمّ شيء إلي مثله كان أكبر وفي جواز التغيير عليه خروجه من القدم كما بان في تغييره دخوله في الحدث »(3) .

1- تفسير الإمام عليه السلام : 536 ، الاحتجاج : 25 ، بحار الأنوار 9/262 و 54/68 .
2- بحار الأنوار 54/70 .
3- التوحيد : 298 ، بحار الأنوار 3/47 و 54/62 حديث 32 .

* قال بعض الزنادقة لأبي الحسن عليه السلام : . . فحدّه لي .

قال : « لا حدّ له » .

قـال : ولم ؟قـال : « لأـن كلّ محـدود متناه إلي حـدّ ، فإذا احتمل التحديـد احتمل الزيادة ، وإذا احتمل الزيادة احتمل النقصان ، فهو غير محدود ، ولا متزائد ، ولا متناقص ، ولا متجزّء ، ولا متوهّـم . . »(1) .

أقول :

فالتوصيف والبيان فرع المقدار ، والمقدار يستلزم التناهي والتجزي .

* وفي مناظرة رسول اللّه صلي الله عليه و آله وسلم مع الدهريّة قال :

« . . أولستم تشاهدون الليل والنهار وأحدهما بعد الآخر ؟ »

فقالوا : نعم .

فقال صلي الله عليه و آله وسلم : « أفترونهما لم يزالا ولا يزالان ؟ »

فقالوا : نعم .

فقال : « أفيجوز عندكم اجتماع الليل والنهار ؟ »

فقالوا : لا .

فقال صلي الله عليه و آله وسلم : « فإذا منقطع أحدهما عن الآخر فيسبق أحدهما ويكون الثاني جارياً بعده » .

قالوا : كذلك هو .

فقال : « قد حكمتم بحدوث ما تقدّم من ليل ونهار لم تشاهدوهما ، فلا

1- التوحيد : 252 حديث 3 ، علل الشرايع 1/119 حديث1 ، عيون الأخبار 1/132 حديث 28 ، الاحتجاج : 397 ، بحار الأنوار 3/15 حديث 1 وص37 حديث 12 .

تنكروا للّه قدرته . . »(1) .* وفي مناظرة أبي عبـد اللّه الصادق عليه السـلام مع عبد الكريم : . . فقال له عبد الكريم : سألتني عن مسألة لم يسألني أحد عنها قبلك ولا يسألني أحد بعدك عن مثلها .

فقال له أبو عبد اللّه عليه السلام :

« . . إنك تزعم أنّ الأشياء من الأوّل سواء فكيف قدّمت وأخرّت ؟ ! »(2) .

أقول :

إنّ التقديم والتأخير فرع المقدار والتجزي ؛ فلا معني لعدم التناهي فيهما ، ولا يخفي أن هذه الروايات تبيّن الملازمة بين المقدار والتناهي.

وممّا ذكرناه ظهر استحالة اللايتناهي وهو يدلّ علي استحالة الزمان اللامتناهي وقدم المخلوقات مطلقا .

تتمّة :

ثم إنّ جملة من الأدلة العقلية التي اقيمت علي حدوث العالم :

منها :كلّ ما يصح فيه الوجود والعدم المصطلح عليه ب- : الحقيقة المقداريّة ، فهو - لا ريب - موجود بالغير ، ولا وجود تأصّلي له ، كما أنّ من البديهي أنّ كل

1- الاحتجاج : 25 ، تفسير الإمام عليه السلام : 535 ، بحار الأنوار 9/262 و 54/68 حديث 44 .
2- الكافي 1/77 ، التوحيد : 297 حديث 6 ، بحار الأنوار 3/46 .

ما يوجد بالغير فهو حادث ، لبداهة استحالة إيجاد الموجود وتحصيل الحاصل .

ومنها : كلّ ما يوجد بالغير فهو متّصف بالزمان ، ولا شك الزمان متناه فكلّ ما يتّصف به يكون حادثاً .

ومنها : إنّ مجرّد إمكان التعدّد والتقارن للممكنات – فضلاً عن التغيّر والتبدّل – يدلّ علي استحالة القدم .ومنها : إنّ قدم الممكن يستلزم تقارنه مع الخالق ، وذلك يستلزم دخول الخالق في المقدار والعدد والزمان والحدوث .

ومنها : برهان التطبيق ألسالف بيانه ألدال علي استحالة اللايتناهي وقدم المخلوق وقد مرّ تقريره .

فادّعائهم بإمكان وجود الممكن القديم باطل بالبداهة فضلاً عن الدليل .

ولا يخفي أنّ هذه البراهين لا تقصر أهميّتها عمّا ذكرناه سابقاً من الدلائل العقليّة .

المقصد الرابع : وقفة مع بعض الشبهات

اشارة

ص: 135

الأولي :

إنّ مراد المتكلّمين من الحـدوث الزماني هو : كون العالـم حادث . . بمعني أنه كائن بعد أن لـم يكن ببعديّة حقيقية ، ويكون له ابتداء وأوّل ، وأنه تعالي كان ولـم يكن معه – بحسب الواقع ونفس الأمر وفي الخارج – شيء ، ثمّ إنه تعالي خلق الأشياء .

ولا يخفي أنّ القبلية والبعدية في المقام من ضيق العبارة ؛ لأن الزمان أيضاً من أجزاء العالـم وكائن بعد أن لـم يكن .

فمراد المتكلّمين من حـدوث الأشـياء بالـذات وبالزمان هو أن جميع ما سوي اللّه – حتي الزمان – كائن بعد أن لـم يكن ، وهذا المعني هو المستفاد من الأدلة العقلية والنقلية من الكتاب والسنة والإجماع والضرورة من المذهب والدين .

إلا ان مراد الفلاسـفة من الحـدوث الـذاتي هو الحاجة والافتقار إلي العلّة ، ويقابله القديم بالذات الذي لا يسـتند ولا يحتاج إلي شـيء من الأشـياء ، ومن القـديم بالزمـان هو أنه معلول لـذاته تعـالي ، وتخلّف المعلول من العلـة ممتنع واقعـاً وخارجـاً ، وبينهما معيّـة خارجيـة ، وانفكاكهما مستحيل في نفس الأمر

والخارج . . كما صرّحوا به في بحث التقدم بالعليّة .وبعبارة أخري : إنّ مراد الفلاسفة من قولهم : إنّ العالم حادث بالذات وقديم بالزمان هو : عدم كونه في مرتبته تعالي الذي هو علة للأشياء ، وأنه تعالي يتقدم علي الأشياء تقدّم العليّة ، وإن كان بحسب الواقع والخارج ليس بينهما تقدّم وتأخّر في الوجود وكان بينهما معية .

وهذا المعني هو ما نفاه الكتاب والسنة المتواترة والإجماع والضرورة .

وقد تواترت الأخبار عنهم عليهم السلام – بألفاظ مختلفة – : كان اللّه ولم يكن معه شيء ، ثمّ خلق الأشياء اختراعاً وابتداء .

* كما قال رسول اللّه صلي الله عليه و آله وسلم :

« يا علي ! إنّ اللّه تبارك وتعالي كان ولا شيء معه »(1) .

* وقال أمير المؤمنين عليه السلام :

« كان اللّه ولا شيء معه ، فأول ما خلق نور حبيّه محمّد صلي الله عليه و آله وسلم »(2) .

وقد صرّحوا عليهم السلام بعدم معيّة شيء من الأشياء معه تعالي وأثبتوا الابتداء لوجود كل مخلوق .

وبـذلك يظهر فساد ما قيل(3) : من أنّ مـا اتّفق عليه جميع أرباب الملل والمـذاهب ، ودلت عليه الأخبار والآثار هو الحـدوث الـذاتي لا الزماني(4) .

1- بحار الأنوار 25/3 حديث 5 و 54/168 حديث 109 .

2- بحار الأنوار 15/27 - 28 حديث 48 و 54/198 حديث 145 .

3- كما في الشوارق وتبعه بعض المعاصرين في شرح المنظومة 1/269 .

4- مضافاً إلي أنّ المتبادر من الحـدوث : الوجود ، بعـد أن لم يكن بعديّـة زمانيـة ، ومن الواضـح أنّ الحـدوث الذاتي مجرد اصـطلاح من الفلاسفة .

كما يظهر فساد ما تخيّل بعضهم من أنه : إذا كان العالم – ومن جملته الزمان – حادثاً فكان تقدّمه تعالي عليه تقدّم رتبة لا زمان ، وحينئذ فلا معني لحدوث العالم زماناً ، بل العالم حادث ذاتاً وقديم زماناً وذلك لعدم وجود فصل زماني بينه تعالي وبين العالم .

والوجه فيه : إنّ عدم الفصل الزماني بينه تعالي وبين العالم لا يقتضي المعيّة بينهما بحسب الواقع ونفس الأمر والوجود الخارجي كما التزموها بمقتضي القواعد المسلمة عندهم من أن تقدّم العلة علي المعلول هو التقدم بالعليّة التي يقتضي عدم انفكاك المعلول عن العلة ومعيّتهما في التحقق والوجود الخارجي .

وهذا الأمر أيضاً لا ينافي ما ذكرناه بأنّه تعالي كان واحداً متفرداً ولم يكن معه شيء موجوداً ثمّ أوجد الأشياء .

فتلخص ؛ إنّ عدم الفصل الزماني بين القديم – أي اللّه تعالي – وبين الحادث – أي العالم – لا يقتضي أزلية العالم ، كيف وإنّ له أوّلاً وابتداء ، ولم يكن موجود إلاّ اللّه تعالي وحده لا شريك له ثمّ أوجده تعالي .

ولا يخفي أنّ قولنا : ثمّ أوجده . . من ضيق التعبير ، ولا يكون شيء من الأشياء موجوداً في الأزل معه تعالي بل كان اللّه ولا شيء موجود حتي الزمان ثمّ ابتدء واخترع الشيء ، فالشيء مسبوق بعدم حقيقي .

ولذا قال العالم الجليل المتكلم الكراجكي :

اعلم أنّ الملاحدة لمّا لم تجد حيلة تدفع بها وجوب تقدّم الصانع علي الصنعة قالت إنه متقدم عليها تقدّم رتبة لا تقدّم زمان ! فيجب أن نطالبهم بمعني

تقـدّم الرتبة ؟وقد سـمعنا قوماً منهم يقولون : إنّ معني ذلك أنه الفعّال فيها والمدبّر لها . . ! فسألناهم هل يدافع ذلك عنها حقيقة الحدث ؟ ! فعادوا إلي الكلام الأوّل من أنّ كل واحـد من أجزاء الصـنعة محدث ، فأعدنا عليهم ما سـلف حتّي لزمهم الإقرار بحدث الكلّ ، وطالبناهم بحقيقـة المحدث والقديم فلم يجدوا مهرباً من القول بتقدم القديم في الوجود علي المحدَث التقدّم المفهوم المعلوم الذي يكون أحدهما به موجوداً والآخر معدوماً . .

ولسنا نقول : إنّ هذا التقدّم موجب للزمان ؛ لأنّ الزمان أحد الأفعال ، واللّه تعالي متقدم لجميع الأفعال .

وليس أيضاً من شـرط التقـدم والتأخر في الوجود أن يكون ذلك في زمان ؛ لأن الزمان نفسه قـد يتقدم بعضه علي بعض ، ولا يقال : إنّ ذلك مقتض لزمان آخر ، والكلام في هذا الموضع جليل ، ومن فهم الحقّ فيه سقطت عنه شبه كثيرة(1) .

وسنرجع إلي تتمة كلامه طاب رمسه قريبا .

الثانية :

من الواضـح أنّه تعالي منزّه عن الزمان والزمانيات ، لأنّ الزمان حقيقـة مقداريـة عدديـة ، وكل مقـدار متناه حادث معلول مخلوق ، فكما أنه تعالي منزّه

1- كنز الفوائد 1/41 .

عن المكان والمكانيات فكذلك منزّه عن الزمان والزمانيات ، وليس نسبة الزمان إليه تعالي إلاّ كنسبة المكان والمكانيات إليه ؛ لأنّ الزمان كغيره منالمقادير من الحوادث المخلوقة المنفية عنه تعالي .

فما يستشم منه خلاف ذلك يحمل علي ضيق العبارة ، إذ أنّ اللغويين لا يفهمون التجرّد من الزمان ، وقد وضعوا الألفاظ للمعاني المتعارفة بينهم لتفهيم عامة الناس ، فانّ تصوّر التجرّد عن الزمان صعب جدّا ولا يعرف إلاّ بالدليل العقلي .

الأدلّة النقليّة في تنزيه الباري من الزمان

من الأدلّة علي تنزيهه تعالي من الزمان - مضافاً إلي ما ذكرناه من حكم العقل - هي الأخبار المتواترة عن الأئمة المعصومين عليهم السلام المتكفلة لعدم كونه سبحانه زمانيّاً ولا بأس بالإشارة إلي بعضها :

* عن الصادق عليه السلام :

« إنّ اللّه تبارك وتعالي لا يوصف بزمان ولا مكان ولا حركة ولا انتقال ولا سكون ، بل هو خالق الزمان والمكان والحركة والسكون ، تعالي عمّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً » (1) .

ص: 141

1- التوحيد : 184 حديث 20 ، الأمالي للصدوق : 279 حديث 7 ، روضة الواعظين : 35 ، بحار الأنوار 3/309 حديث 1 و ص330 حديث 33 و 54/284 .

* عن أبي ابراهيم عليه السلام قال :

« إنّ اللّه تعالي كان لم يزل بلا زمان ولا مكان وهو الآن كما كان . . » (1) . * عنه عليه السلام أيضاً :

« إنّ اللّه لا يوصف بمكان ولا يجري عليه زمان » (2) .

* ورد في أخبار كثيرة عنهم عليهم السلام :

« واللّه لا يوصف بخلقه » (3) .

* عن أمير المؤمنين عليه السلام :

« الذي ليس له وقت معدود ولا أجل ممدود ولا نعت محدود » (4) .

* عنه عليه السلام :

« لم يسبق له حال حالاً فيكون أولاً قبل أن يكون آخراً ، ويكون ظاهراً قبل أن يكون باطناً » (5) .

1- التوحيد : 179 حديث 12 ، بحار الأنوار 3/328 حديث 27 و 54/284 .

2- التوحيد : 175 حديث 5 ، علل الشرايع : 132 حديث 2 ، بحار الأنوار 3/315 حديث 10 و 18/348 حديث 59 و 54/285 .

3- الكافي 1/94 حديث 9 ، التوحيد : 310 حديث 1 ، بحار الأنوار 3/332 حديث 36 و 17/373 28 و 54/285 .

4- الكافي 1/135 حديث 1 ، التوحيد : 42 حديث 3 ، بحار الأنوار 4/269 حديث 15 .

5- اعلام الدين : 65 ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 5/153 خطبة 64 ، بحار الأنوار 54/285 .

* قوله عليه السلام :

« لا تصحبه الأوقات » (1) .* قوله عليه السلام :

« ما اختلف عليه دهر فيختلف منه الحال » (2) .

* قوله عليه السلام :

« ليس لصفته حدّ محدود ، ولا نعت موجود ، ولا وقت معدود ، ولا أجل ممدود » (3) .

* عن امير المومنين عليه السلام :

« إن قيل : كان فعلي تأويل أزليّة الوجود ، وإن قيل : لم يزل فعلي تأويل نفي العدم » (4) .

بيـان : وحيث لاـ أوّل لأـوّليته ، ولاـ ابتـداء لأـزليّته ، إن قيـل : كان لـم يرد به الكون الزماني الملازم للحـدوث ، بل أريـد به محض الثبوت المنسلخ عن الزمان ، فعلي

1- التوحيد : 37 ، 308 ، عيون الأخبـار 1/151 ، نهـج البلاغة : 272 خطبة 186 ، الأمالي للمفيـد : 256 ، الأمالي للطوسـي : 23 ، تحف العقول : 63 ، الاحتجاج : 399 ، أعلام الدين : 59 ، 70 ، بحار الأنوار 4/229 و 305 و 54/30 ، 285 و 74/313 .

2- التوحيد : 49 ، نهج البلاغة : 124 خطبة 91 ، بحار الأنوار 4/274 حديث 16 و 54/106 ، 285 و 74/318 .

3- نهج البلاغة : 39 خطبة 1 ، الاحتجاج : 199 ، بحار الأنوار 4/247 حديث 5 و 54/176 حديث 136 و 74/302 حديث 7 .

4- الكافي 8/18 حديث 4 ، التوحيد : 73 ، الأمالي للصدوق : 321 حديث 8 ، تحف العقول : 92 ، بحار الأنوار 4/221 حديث 1 و 54/287 و 74/283 ، 383 .

تأويل يطلق عليه كان ويؤ إلي إرادة الوجود الأزلي ، وكـذلك إن قيل : لـم يزل مريـدا للقدم ، فهو موءوّل إلي نفي العدم ؛ أي لـم يكن معدوما لا إثبات أوّليته لأزليّته كما أفيد .* عن أمير المؤمنين عليه السلام :

« لم يختلف عليه حقب الليالي والأيام » (1) .

* عنه عليه السلام :

« لا يزال وحدانياً أزلياً قبل بدو الدهور وبعد صرف الأمور » (2) .

* عنه عليه السلام :

« إنه يعود بعد فناء الدنيا وحده لا شيء معه كما كان قبل ابتدائها كذلك يكون بعد فنائها بلا وقت ولا مكان ولا حين ولا زمان » (3) .

* عنه عليه السلام :

« لا تضمّنه الأوقات . . . مخبرة بتوقيتها أنّ لا وقت لموقّتها » (4) .

1- التوحيد : 50 ، بحار الأنوار 4/275 و 54/285 .
2- التوحيد : 43 ، بحار الأنوار 4/271 و 54/285 .
3- نهج البلاغة : 267 ، أعلام الدين : 61 ، بحار الأنوار 6/330 حديث 16 و 54/30 ، 285 و 74/315 .
4- الكافي 1/139 ، بحار الأنوار 54/165 ، 285 .

* عنه عليه السلام :

« سبق الأوقات كونه والابتداء أزله . . . كيف يجري عليه ما هو أجراه » (1) .* عنه عليه السلام :

« لا يقال له متي ولا يضرب له أمد بحتّي » (2) .

* عن الرضا عليه السلام :

« لا تصحبه الأوقات . . . ففرّق بها بين قبل وبعد ليُعلم أن لا قبل له ولا بعد . . . مخبرة بتوقيتها أن لا وقت لموقّتها . . . ولا توقّته متي ، ولا تشمله حين ولا تقارنه مع . . . فكل ما في الخلق لا يوجد في خالقه ، وكل ما يمكن فيه يمتنع من صانعه ، ولا تجري عليه الحركة والسكون وكيف يجري عليه ما هو أجراه ويعود فيه ما هو ابتدأة ؟ » (3) .

ولا يخفي أنّ كلّ ذلك يدلّ بالصراحة علي نفي كونه سبحانه زمانياً .

وبالجملة ؛ الأخبار في ذلك أكثر من أن تحصي ، وقد نسب إلي أكثر الحكماء استحالة عروض الزمان للواجب تعالي ، كما نُقل عن أرسطو والشيخ - في

1- التوحيد : 37 ، 308 ، عيون الأخبار 1/151 ، الاحتجاج : 399 - 400 ، تحف العقول : 64 ، بحار الأنوار 4/229 ، و 54/43 حديث 17 .

2- نهج البلاغة : 232 خطبة 163 ، بحار الأنوار 4/306 حديث 35 و 54/285 و 74/308 .

3- التوحيد : 37 ، الاحتجاج : 400 ، عيون الأخبار 1/152 ، بحار الأنوار 4/229 .

تعليقاته والشفاء – والفارابي – في الفصوص والتعليقات – وشيخ الإشراق ، والشيرازي ، وشارح التلويحات ، وفخر الدين الرازي ، والمحقّق الدواني . . وغيرهم .

قال المحقق الطوسي في نقد المحصّل :

والعقل كما يأبي عن اطلاق التقدّم المكاني كذلك يأبي عن اطلاق التقدّمالزماني ، بل ينبغي أن يقال : إنّ للباري تعالي تقدّماً خارجاً عن القسمين ، وإن كان الوهم عاجزاً عن فهمه .

وقال في شرح رسالة العلم :

أزليته تعالي إثبات سابقيّة له علي غيره ، ونفي المسبوقيّة عنه ، ومن تعرّض للزمان أو الدهر أو السرمد في بيان الأزلية فقد ساوق معه غيره في الوجود .

ولاـ يخفي أن قصور فهم عقلاء البشر – فضلاً عن جهلائهم – بل عجز مكاتب المعرفة البشريّة عن الوصول إلي الإحاطة ب– : العلوم السماويّة وفهم حقيقة معني التجرّد عن الزمان والمكان هو منشأ الخلط والخبط والوهم في ذلك كلّه ، وهذا الباب من المعرفة إن لم يمنّوا بها أولياء الوحي علينا فما كان للعقل سبيل إلي معرفته مطلقا فضلاً عن الظنون والأهواء والاستحسانات الواهية . فالحمد للّه الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو لا أن هدانا اللّه .

* فعن الإمام الرضا ثامن الحجج عليه السلام :

« . . إنما اختلف الناس في هذا الباب حتي تاهوا وتحيّروا وطلبوا الخلاص من الظلمة بالظلمة في وصفهم اللّه بصفة أنفسهم ،

فازدادوا من الحقّ بُعداً ولو وصفوا اللّه عزّوجلّ بصفاته ووصفوا المخلوقين بصفاتهم لقالوا بالفهم واليقين ولما اختلفوا فلمّا طلبوا من ذلك ما تحيّروا فيه ارتبكوا واللّه يهدي من يشأ إلي صراط مستقيم . . » (1) .إذا تمهّد هذا ؛ فنقول :

إنّ ما نقل عن بعض الفلاسفة - من أن ذات الواجب تعالي إمّا أن تستجمع جميع شرائط التأثير في الأزل أو لا ؟ وعلي الأوّل يلزم قدم الأثر بالضرورة ، لامتناع التخلف عن الموجب التام ، وعلي الثاني توقف وجود الأثر - وهو العالم - علي شرط حادث . . وننقل الكلام إليه حتي يلزم التسلسل - ممنوع لوجوه :

الوجه الأوّل :

إنّا نختار أنّه تعالي مستجمع لجميع شرائط التأثير في الأزل من جهة

القدرة والسلطنة التامّة علي الفعل والترك ، ولكن نقول : إنّ الشبهة مبتنية علي توهّم كون الخالق تعالي زمانياً .

ولكن الحقيقة هي أنّ الزمان والزمانيات قبل خلق العالم معدومة مطلقا ومنفيّة صرفاً ، وإنّ القول بأُلفة الباري عزّ وجلّ بالزمان والمكان أوهام كاذبة مخترعة ، وأنّ اللّه جلّ شأنه مقدّس عن أمثال هذه الأمور ولا يبلغ عقل أيّ عاقل إلي كنه عظمته وجلاله ، بل لا يمكن لنا تصوّر ذاته خارجاً عن الزمان والمكان ، ولا سبيل إلي معرفة ذلك إلاّ بالإقرار والتصديق العقلي فقط .

1- التوحيد : 439 ، عيون الأخبار 1/176 ، بحار الأنوار 10/316 و 54/52 .

ولا يخفي أن الزمان والحركات وسلسلة الحوادث كلّها متناهية في طرف الماضي ، وأنّ جميع الممكنات تنتهي في جهة الماضي خارجا إلي عدم مطلق ولا شيء بحت لا امتداد فيه ولا تكمّم ولا تدريج ولا قارّية ولا سيلان ، وأنّ قبل ابتداء الموجودات لم يكن شيء سوي الواحد القهّار .

وإنّ عبارة « تنتهي الموجودات إلي عدم مطلق » وكذا عبارة « قبل ابتداء الموجودات » إنّما عبّر بها لعدم استيعاب الألفاظ للتعبير أكثر من ذلك ، لأنّه لايمكن تصوّر القبليّة للعدم المطلق حقيقة .

وبالجملة ؛ إنّ الزمان وجميع الموجودات الممكنة في جانب الماضي لا يتصور فيه امتداد أصلاً ، لا « موجود » - كما زعم بعض الحكماء - ولا « موهوم » - كما توهّمه بعض المتكلّمين - فلا يمكن فيه حركات كما استدل به الحكماء علي عدم تناهي الزمان بل لا شيء مطلق وعدم صرف .

ولمّا شاهدوا موجوداً قبل موجود وزماناً قبل زمان صعب عليهم تصوّر اللاّشيء المحض ، فذهبت طائفة من الحكماء إلي لا تناهي الزمان الموجود ، وطائفة من المتكلّمين إلي لا تناهي الزمان الموهوم .

ونظير تناهي الزمان - والامتداد غير القارّ - تناهي المكان والأبعاد القارّة ، فإن الأبعاد القارّة والأمكنة تنتهي إلي العدم المطلق للأبعاد والجسمانيات ، ولا يتصوّر وراء آخر الأجسام بُعد سواء كان موجودا او موهوما بل لا فضاء مطلقا .

ولا يخفي أن تصوّر اللازمان المطلق أصعب من تصوّر اللاّمكان ويحتاج الي زيادة دقّة وتأمّل .

وقد اختار هذا القول السيد المرتضي رحمه الله(1) ، والشيخ الكراجكي رحمه الله(2) ، والعلاّمة الحلي رحمه الله(3) ، والعلاّمة المجلسي رحمه الله(4) ، والطبرسيالنوري

رحمه الله(5) . . وغيرهم .

قال العلاّمة المجلسي رحمه الله : هذا الجواب في غاية المتانة .

وقد نسب هذا القول إلي المحقق الطوسي رحمه الله أيضاً حيث قال :

التخلف عن العلة التامة إنما يستحيل إذا أمكن وجود ظرفين يمكن تحقق المعلول في كل منهما ، ومع ذلك خصّ وجود المعلول بالأخير منهما من غير تفاوت في أجزاء العلة وشرائط إيجابها بالنسبة إلي الوقتين ، وهنا ليس كذلك ، إذ الوقت من جملة أجزاء العالم فلا وقت قبل حدوث العالم حتي يسئل عن حدود ذلك الوقت وأنه لِمَ لم يقع المعلول في تلك الحدود (6) . . !

وقال الطبرسي النوري رحمه الله - بعد نقل هذا الكلام عن المحقق الطوسي رحمه الله - :

وقد أجاد وأتي بما فوق المراد(7) .

أقول :

ينبغي هنا نقل كلام بعض المتقدّمين ليعلم أنّ هذه المعارف الجليلة هي من الواضحات عند القدماء الأجلاء ، والشبهة في ذلك إنما نشأ من التوغّل

1- كنز الفوائد 1/43 - 44 .

2- كنز الفوائد 1/41 ، 46 ، 48 .

3- كشف المراد : 129 ، مناهج اليقين : 43 .

4- بحار الأنوار 54/290 .

5- كفاية الموحدين 1/274 .

6- بحار الأنوار 54/301 .

7- كفاية الموحدين 1/275 .

في الفلسفة اليونانية .

قال العلامة الكراجكي رحمه الله :

اعلم أنّ الملاحدة لمّا لم تجد حيلة تدفع بها تقدّم الصانع علي الصـنعة قالت : إنه متقدم عليها تقدّم رتبة لا تقدّم زمان ، فيجب أن نطالبهم بمعني تقدّم الرتبة ليوضّحوه فيكون الكلام بحسـبه .وقد سـمعنا قوماً منهم يقولون : إنّ معني ذلك : أنه الفعّال فيها والمدبّر لها . . فسألناهم هل ذلك يـدافع عنها حقيقة الحدوث ؟ فعادوا إلي الكلام الأوّل من أنّ كل واحد من أجزاء الصـنعة محدث ، فأعدنا عليهم ما سـلف حتي لزمهم الإقرار بحـدوث الكلّ ، وطالبناهم بحقيقة المحدث والقديم ، فلم يجدوا مهرباً من أنّ التقدم والقديم في الوجود علي المحدث ، هو التقدم المفهوم المعلوم الذي يكون أحدهما موجوداً والآخر معدوماً .

ولسـنا نقول : إنّ هـذا التقـدم موجب للزمان ؛ لأن الزمان أحـد الأفعال ، واللّه تعالي متقـدّم لجميع الأفعال ، وليس أيضاً من شـرط التقدم والتأخّر في الوجود أن يكون ذلك في زمان ؛ لأن الزمان نفسه قد يتقدّم بعضه علي بعض .

ولا يقال : إنّ ذلك مقتض لزمان آخر ، والكلام في هذا الموضع جليل ، ومن فهم الحقّ فيه سقطت عنه شبه كثيرة(1) .

وقال رحمه الله – بعد إيراد جواب السيد رحمه الله عن شبهة القائل بالقدم – : . .

وجميع ما تضـمّنه من إطلاق القول بأنّ بين القديم وأوّل المحدثات أوقات لا أوّل لها . . فإنما المراد به تقدير أوقات ، دون أن يكون القصـد أوقاتاً في الحقيقة ؛

1- كنز الفوائد 1/41 .

لأنّ الأوقات أفعال ، وقد ثبت أنّ للأفعال أولاً ، فلو قلنا : إنّ بين القديم وأوّل

الأفعال أوقاتاً في الحقيقة لناقضناه ودخلنا في مذهب خصمنا ، نعوذ باللّه من القول بهذا(1) .

ثمّ قال : وقد قال بعض أهل العلم : إنه لا ينبغي أن نقول بين القديم وبين المحدث ؛ لأن هذه اللفظة إنما تقع بين شيئين محدودين ، والقديم لا أوّل له ،والواجب أن نقول : إنّ وجود القديم لم يكن عن عدم . .

إلي أن قال رحمه الله :

ولسنا نريد بذلك أنّه كان قبل أن فعل مدّة يزيد امتدادها ؛ لأنّ هذا هو الحدوث والتجدّد ، وهو معني الزمان والحركة .

فإن قال قائل : إنه لا يثبت في الأوهام إلاّ هذا الامتداد .

قيل له : ليس يجب إذا ثبت في الوهم أن يكون صحيحاً ، أليس عندكم أنه ليس خارج العالم خلأ ؟ ! وذلك غير متوهم . .

إلي أن قال : ثمّ قال هذا المتكلم : فإن قالوا : فإذا لم تثبتوا مدةً مديدة قبل الفعل فقد قلتم أنّ الباري سبحانه لم يتقدّم فعله . . !

قيل : بل نقول : إنه يتقدّم علي معني ؛ أنّ وجوده قارَنَ عدم فعله ثمّ قارَنَ وجود فعله ، وقولنا : « ثمّ » يترتب علي عدم الفعل لا غير . .

وساق الكلام إلي أن قال رحمه الله : هذه الطريقة التي حكيتها هي عندي قاطعة لمادّة الشبهة ، كافية في إثبات الحجّة علي المستدلّ ، وهي مطابقة لاختيار أبي القاسم البلخي ؛ لأنه لا يطلق القول بأن بين القديم وأوّل المحدثات مدّة ، ويقول :

1- كنز الفوائد 1/45 - 46 .

إنه – أي الصانع تعالي – قبلها ؛ بمعني أنه كان موجوداً ثمّ وجدت ، وهو معني ما ذكر هذا المتكلم في قوله : إنّ وجوده قارن عدم فعله ، ثمّ قارن وجود فعله ، فهو علي هذا الوجه قبل أفعاله .

ثمّ قال رحمه الله :

اعلم – أيّدك اللّه – أنّ العبارات في هذه المواضع تضيّق عن المعاني وتدعو الضرورة إلي النطق بما عُهِدَ ووُجِدَ في الشاهد ، وإن لم يكن المراد حقيقة فبالمتعارف ، ويجوز ذلك إذا كان مؤدّياً لحقيقة المعني إلي النفس ، كقولنا : قبل ، وبعد ، وكان ، وثمّ . . فليس المعهود في الشاهد استعمال هذه الألفاظ إلاّ في الأوقات والمُدد .

فإذا قلنا : إنّ اللّه تعالي كان قبل خلقه ، ثمّ أوجد خلقه . . فليس هذا التقدم والتأخير مفيداً لأوقات ومُدد ، وقد يتقدم بعضها علي بعض بأنفسها من غير أن يكون لها أوقات أُخر .

وكذلك ما يطلق به اللفظ من قولنا : إنّ وجود اللّه قبل وجود خلقه . .

فليس الوجود في الحقيقة معني غير الموجود ، وإنّما هو اتساع في القول والمعني مفهوم معقول(1) .

الوجه الثاني :

لا ريب أنّ العلّة تامّة ، ولا نقص ثمّة ولا مانع لها من التأثير ، كما أنّ إمكان وجود المعلول وتحققه في الأزل ايضاً من الشرائط المعتبرة في وجوده .

1- كنز الفوائد 1/47 - 48 .

والممكن – باعتبار ماهية إمكانيته – غير قابل للأزلية والقدم ، وليس في ذاته اقتضاء الوجود ولا العدم ، بل لابد له من أوّل وابتداء في الوجود ، فالنقص من القابل – أي الممكن – لا من العلة ، ولا من جهة تأثير الفاعل ؛ فإنّ اللّه تعالي

علي كل شـيء قدير ، ولا ريب أنّ قابلية المحل أيضاً من شرائط وجود المعلول ، وماهية الممكن مما لا يقبل الوجود من غير ابتداء . . وهو المطلوب .

قال العلاّمـة المجلسـي رحمه الله :إنّ إمكان وجود المعلول معتبرٌ وهو من شـرائط قبول المعلول للوجود ، لا من شـرائط تماميّة الفاعل في التأثير ، لكونه من متمّمات ذات المعلول المفتقر إلي المؤثّر ، ويجوز أن يكون بعض أنحاء الوجود بالنسـبة إلي ماهيّـة واحـدة ممكناً دائماً ، وبعض آخر ممتنعاً بالذات دائماً – كما بيّن في محلّه – ومثل هذا لا يستلزم

تغييراً أصلاً لا من طرف العلّة ولا من طرف المعلول حتي نطلب له سبباً ، بل أبداً هذا النحو من الوجود ممكن وذاك ممتنع .

إذا تقرّر هذا فنقول : لعلّ الوجود الدائمي لا تقبله الماهيّة الممكنة أصـلاً ، وقد مرّ من الأخبار والمؤيّدات العقليّة ما يؤكّده ، وسـيظهر تأييد آخر من جواب النقض علي دليلهم .

وبالجملة ؛ يجب عليهم إثبات أنّ الممكن يقبل الوجود الأزلي حتّي يتمّ دليلهم ، ودونه خرط القتاد(1) .

أقول :

وقد ثبت أنّ الفعل لا يكون إلاّ حادثاً ، وما لا يكون حادثاً فلا يكون فعلاً ، والأزلية وقبول الوجود متناقضان .

1- بحار الأنوار 54/293 .

الوجه الثالث :

إنّ قولهم : « إن القول بالحدوث الزماني للعالم يستلزم انفكاك المعلول عن العلة » منقوض بالحوادث اليومية التي لا شك في حدوثها ، مع أنها أيضاً من جملـة العالم - أي ما سوي اللّه - فلابـدّ أن تكون قديمـة فإذا جاز انقطاع الفيض بالنسـبة إليها لِمَ لا يجوز بالنسـبة إلي جميع العالم ؟ أليس حكم الأمثال فيما يجوزوفيما لا يجوز واحداً .

فكل ما أجابوه هناك قلنا به في بقيّة ما سوي اللّه تعالي .

قال العلاّمة الحلي رحمه الله :

عارضوهم بالحادث اليومي ، فإنه معلول ، فعلّته إمّا القديم فيلزم قدمه ، أو الحادث فيلزم التسلسل(1) .

وتبعه العلاّمة المجلسي رحمه الله في النقض المذكور(2) .

أقول :

لا يخفي أنّ المسـتفاد من الآيات والأحاديث الكثيرة أنّ المخصـص والمرجح لحدوث العالم فيما لا يزال هو إيجاد الخالق تعالي له ، وهو معني إرادته تعالي .

وملاك صـحة الإيجاد هو كون الذات تامّ القدرة والسطنة علي الفعل والترك ، وهو معني كونه تعالي مختاراً ، كما في الحديث : « خلق اللّه المشية بنفسها

1- شرح التجريد : 130 .

2- بحار الانوار 54/293

ثم خلق الأشياء بالمشية (1) .

وعلي هذا فلا تصل النوبة إلي الإشكال ؛ بأنّ الإرادة إن كانت حادثة فعلّتها إمّا قديمة أو حادثة .

وعلي الأوّل ؛ يلزم قدم الإرادة ، وعلي الثاني ؛ تحتاج إلي علة أُخري . . لأنّه تعالي فاعل مختار ، وباختياره يريد ، وإرادته تعالي فعله ، ولا ينفكّ المراد عنها ، فكل حادث يحتاج إلي الموجد لا إلي العلة الفلسفية التي هي في الحقيقةتطوّر شيء واحد بأطوار مختلفة ، وليست من معني العلّة والمعلول الحقيقي في شيء .

فالتوهم المزبور ناشئ من الاشتباه في فهم حقيقة معني العلة والمعلول ، بل تحريفهما عمّا هما عليه ، كما يأتي بيانه إن شاء اللّه تعالي .

قال بعض الأعلام في هذا المقام - ما ترجمته - :

إنّ القدرة من الأوصاف الكمالية الواقعية ، بل تمام الكمال هو القدرة علي الفعل .

ومن البديهي أنّ القدرة التامّة في الفاعل بقدرته علي الفعل والترك وإلاّ إذا لم يكن الفاعل قادراً علي الإمساك وترك الفعل فقدرته تكون ناقصة إذا .

والوجدان حاكم علي أنّ الفاعل الذي يقدر علي الفعل والترك علي السويّة فهو قادر علي الإمساك من الفعل .

فالفعل بالنسبة إلي الفاعل العالم القادر علي الطرفين باق بحاقّ الإمكان ،

1- التوحيد : 148 حديث 19 ، وقريب منه : 339 حديث 8 .

ووجوبالفعل مخالف ومناقض للقدرة .

وأيضاً من البديهي أنّ الفعل والترك لابد أن يكونا مطابقان للحكمة والمصلحة وإلاّ كان عبثاً وجزافاً ، ولا ينبغي من الحكيم ذاك .

فيمكن ان يقال : بأنّ إظهار القدرة التامة والكمال الأتمّ هو الداعي والحكمة علي إيجاد العالم بعد عدمه .

ومن العجب أنّ جماعة من أعاظم المعارف البشرية يعتقدون أنّ لكل صفات ذاته تعالي وكمالاته مظاهراً في العالم حتي أنهم يقولون بأن الشيطان مظهر لصفة القهّار والجبّار ! ولكنهم لا يلتزمون بذلك في القدرة التامّة الإلهية ، بلالظهور والمظهر للقدرة التامة عندهم محال .

ومن البديهي أنّ أزلية الفعل(1) ليست كمالاً للفاعل ، بل الإيجاد بعد عدم العالم إظهار لظهور القدرة وكمال له تعالي ، فيندفع ادعاء استحالة انفكاك المعلول من العلة التامّة ؛ لأن الانفكاك من الفاعل - الذي فعله ناش من القدرة والمشية والإرادة - صحيح بلا ريب ، نعم لو كانت فاعلية الفاعل بالطبع والعناية - طبعا في حالة تمامية العلة - يستحيل عندئذ انفكاك المعلول عن علته .

ولازم تامّ الفاعلية بالمشيّة والإرادة صدور الفعل بالإرادة ، بمعني إن أراد صدر منه الفعل وإلاّ فلا .

والمرجّح - بمعني الحكمة والداعي والغاية في الفاعل بالمشية - ظهور القدرة والكمال الذاتي للمبدء المتعال علي الإيجاد وعدمه ، والاعتقاد بأزلية العالم يناقض قدرته تعالي واختياره .

1- أقول : وقد مرّ اثبات كونه محالاً ذاتيّاً .

وقـد ظهر من هـذا البيان فساد ما زعموه وأوردوه من أنّ المرجـح إمّا عين الذات أو زائد عليها ، والإرادة إمّا حادث أو قديم فإن كانت حادثة فنسأل عن سبب حدوثها . . بل مندفع لا موضوع له ،

إذ الوجه فيه : إنّ مخصّـص الفعـل هو ذات الفاعـل بمشـيّته وإرادته ، ومخصّـص المشـيّة نفس ذات الفاعل كما في الحـديث : « خلق اللّه الأشياء بالمشيّة وخلق المشيّة بنفسها » .

وما أجابوه : من أنه إن كان الـداعي لتعطيل الجود مسـبوقية الشـيء بالعدم ، فهو ضـعيف .قلنا في جوابهم : إنه قد ظهر أنّ الداعي هو ظهور القدرة التامّة وكمال الذات .

وما ذكروه من أنه لا يلزم مسبوقية الممكن بالعدم إذ إنّ علّة الحاجة هو الإمكان لا الحدوث .

ففيه : إنّ هـذه الـدعوي تتفرّع علي القول بقدم العالـم ، فإن كان قديماً فعلة الحاجة إلي المبدء هو الإمكان الذاتي وإلاّ فالعلة هو الحدوث ، فالبيان المنقول من الفلاسفة يحتاج إلي إثبات قدم العالـم . . .

وساق الكلام إلي أن قال : وبالجملـة ؛ علي القول بالإيجاب والفاعليـة بالعناية لا يبقي مجال للتعبير بأنّه تعالي : إن شاء فعل وإن لـم يشأ لـم يفعل ؛ لأنّ

المشيّة عين العلم والعلم علة ، وهو - أي صدور الفعل علي طبقه - يقتضي الايجاب ، ويلازم القدم وسلب القدرة عن ترك الفعل .

والحاصل ؛ أنّ المقصود من هذه العبارة وتعليق الفعل علي المشيّة في الآيات إثبات وإشارة إلي قدرته تعالي واختياره(1) .

1- بيان الفرقان في توحيد القرآن 1/116 .

وقال الآغا جمال الـدين الخوانساري رحمه الله في جوابه عن الإشـكال المـذكور آنفاً - أي إن كانت الإرادة حادثة فلابدّ أن يحتاج حدوثها إلي إرادة أُخري ويلزم منه التسلسل في الإرادات - ما ترجمته :

حدوث كل فعل غير الإرادة يحتاج إلي الإرادة ، وأمّا حدوث الإرادة فلا يحتاج إلي إرادة أُخري ، ومع هذا فهو اختياري . . (1) .

الوجه الرابع :

إنّ فاعليته تعالي للأشياء هي بالإرادة والمشيّة لا بالذات ، فما هو العلة

1- مبدأ و معاد : 28 .

لوجود العالم هو إرادته ومشيته تعالي أي إيجاده الذي هو فعله تعالي وهو أمر حادث كما ورد في الآيات والأخبار الكثيرة(1) .

1- المعروف والمشهور بين الفلاسفة قديما وحديثا هو أنّ إرادته تعالي من الصفات الذاتية كصفة العلم والقدرة والحياة ، وهذا القول مخالف للآيات والأحاديث الكثيرة الدالة علي أنّ إرادته سبحانه فعله وايجاده للأشياء لا غير . قال بعض الأعلام في هذا المقام : والدليل علي أنّ الإرادة لا تكون من صفات ذاته بل من أفعاله : أنّه يصحّ سلبها عن ذاته المقدّسة فيصحّ أن يقال : إنّ اللّه لم يرد الأمر الفلاني ، وأراد الأمر الكذائي كما يصحّ أن يسلب الإرادة وعدمها عن ذاته المقدسة بالنسبة إلي شيء واحد ، فيقال : إنّ اللّه لم يرد شفاء المرض الفلاني في يوم الجمعة ، وأراد شفائه في يوم السبت ، والحال أنّ النفي والإثبات لا يصحّان بالنسبة إلي صفاته تعالي وتقدّس . مضافا إلي أنّه يلزم قدم العالم لاستحالة تخلّف المعلول عن علّته التامّة . ولا يرتفع الإشكال بالالتزام بأنّ الصادر الأوّل معلول لذاته والصادر الثاني معلول للصادر الأوّل ، فلا يكون ذاته علة لجميع الموجودات ، فإنّ الواحد لا يصدر منه إلاّ الواحد . والوجه في عدم ارتفاع الإشكال : أولاً : إنّه يلزم قدم العالم . وثانيا : إنّه إذا فرض كون الصادر الأوّل علة للصادر الثاني ، يلزم قدم الصادر الثاني لاستحالة تخلّف المعلول عن علّته وهكذا . ويضاف إلي ما ذكر أنّ النصوص والروايات الواردة عن مخازن الوحي تنافي هذا الرأي وتنفيه . . إلي آخر كلامه دام عزّه . « آرائنا 1/64 » أقول : أمّا الآيات الدالة علي ما ذكرناه : فقوله تعالي : « إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ » [يس 36 : 82] . وقوله تعالي : « إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ » [النحل (16) : 40] . وقوله تعالي : « بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَي أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » [البقرة (2) : 117] . وقوله تعالي : « قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللّهِ شَيْئاً إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَن فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً » [المائدة (5) 17] . وقوله تعالي : « قُلْ مَن ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُم مِنَ اللّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءاً أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً »[الأحزاب (33) : 17] . . . ونحوها من الآيات الصريحة والمبيّنة بأنّ ارادته تعالي هي فعله وإحداثه وإيجاده للأشياء لا غير ، ونظيرها الآيات التي فيها لفظة « المشية » كقوله تعالي : « يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ » [المائدة (5) : 17 ، وال عمران (3) : 47] . وقوله سبحانه : « إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ » [ابراهيم (14) : 19 ، و فاطر (35) 16] . وأمثالها من الآيات . ولا يخفي أنّ الإرادة والمشية هنا بمعني واحد . وأمّا الأخبار الواردة في أنّ الإرادة هي إحداثه وإيجاده تعالي فكثيرة جداً أيضا ، ونحن نذكر نزراً منها ، ومن أراد الوقوف عليها فليراجع مظانّها : * روي الشيخ الصدوق رحمه الله - في الصحيح - عن عاصم بن حميد ، عن أبي عبد اللّه عليه السلام : قال : قلت له : لم يزل اللّه مريداً ؟ فقال : « إنّ المريد لا يكون إلاّ لمراد معه ، بل لم يزل اللّه عالماً قادراً ثمّ أراد » . (التوحيد : 146 حديث 15 ، الكافي 1/109 ، بحار الأنوار 4/144 و 54/38) . * وروي بإسناده عن سليمان بن جعفر الجعفري ، قال : قال الرضا عليه السلام : « المشية والإرادة من صفات الأفعال ، فمن زعم أنّ اللّه تعالي لم يزل مريداً شائياً فليس بموحد » . (التوحيد : 338 حديث 5 ، بحار الأنوار 4/145 حديث 18 و 57/37) . * وروي - في الصحيح - عن محمّد بن مسلم ، عن أبي عبد اللّه عليه السلام : « المشية محدثة » . (التوحيد : 147 حديث 18 وص336 حديث 1 ، الكافي 1/110 ، بحار الأنوار 4/144) . * وروي - في الصحيح - عن صفوان بن يحيي قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : أخبرني عن الإرادة من اللّه ومن المخلوق . قال : فقال : « الإرادة من المخلوق الضمير وما يبدو له بعد ذلك من الفعل ، وأمّا من اللّه عزّوجلّ فإرادته إحداثه لا غير ذلك لأنه لا يُرَوّي ولا يَهُمّ ولا يتفكّر ، وهذه الصفات منفية عنه وهي من صفات الخلق » . « فإرادة اللّه هي الفعل لا غير ذلك ، يقول له كن فيكون ، بلا لفظ ولا نطق بلسان ولا همّةٍ ولا تفكّرٍ ولا كيف لذلك كما أنه بلا كيف » . (التوحيد : 147 حديث 17 ، الكافي 1/109 ، بحار الأنوار 4/137 ، عيون أخبار الرضا عليه السلام 1/119) . وهذه الصحيحة نصّ علي أنّ إرادته تعالي هي أمره التكويني أي إيجاده . * روي الصدوق رحمه الله: بإسناده عن بكير بن أعين ، قال : قلت لأبي عبد اللّه عليه السلام : علم اللّه ومشيّته هما مختلفان أم متّفقان ؟ « فقال : العلم ليس هو المشيّة ، ألا تري أنّك تقول سأفعل كذا إن شاء اللّه ، ولا تقول سأفعل كذا إن علم اللّه ، فقولك : إن شاء اللّه دليل علي أنه لم يشأ ، فإذا شاء كان الذي شاء كما شاء ، وعلم اللّه سابق للمشية » . (التوحيد : 146 حديث 16

) . * عن مولانا الرضا عليه السـلام أنه قال : « يا سليمان ألا تخبرني عن الإرادة فعل هي أم غير فعل » ؟ قال : بل هي فعل . قال عليه السلام : « فهي محدثـة لأن الفعل كلّه محدث » . قال : ليست بفعل . قال : « فمعه غيره لم يزل . . . فالإرادة محدثة وإلاّ فمعه غيره » . (التوحيد : 448 و451 ، بحار الأنوار 10/336 و 57/57) . ثم إنه ليس في شـي من هذه الروايات وغيرها إيماء ، فضلاً عن الدلالة علي أنّ له تعالي إرادة ذاتيـة أيضا ، بل فيها ما يـدلّ علي نفي كون إرادته تعالي ذاتية ، كصـحيحة عاصم بن حميد ، ورواية الجعفري و . . فلو كانت للّه تعالي إرادتان : ذاتيـة ، وفعليـة ، لأشارت الروايات بـذلك ولـذا قال الشـيخ المفيد رحمه الله: إنّ إرادة اللّه تعالي لأفعاله هي نفس أفعاله ، وإرادته لأفعال خلقه أمره بالأفعال ، وبهذا جائت الآثار عن أئمة الهدي من آل محمد صـلي الله عليه و آله وسـلموهو مذهب سائر الإمامية إلا من شذّ منها عن قرب وفارق ما كان عليه الأسـلاف . . « أوائل المقالات : 58 » . وهو اختيار الشيخ الكليني رحمه اللهفي « الكافي 1/111 » و الشـيخ الصدوق رحمه اللهفي « التوحيد : 148 ، الاعتقادات : 8 » والشـيخ الطوسي رحمه اللهفي « الإقتصاد : 35 ، التبيان 4/240 » والعلاّمة المجلسي رحمه اللهفي « رساله فرق ميان صفات فعل و ذات : 19 ، 20 » و . . أقول : لا يخفي أنّ ما سوي اللّه مستند إلي إرادته تعالي التي هي فعله وإيجاده تعالي ، وإيجاده مسـتند إلي ذاته تعالي علي سبيل الاختيار . ولا يلزم قدم شيء من العالم حتي نفس الإرادة ؛ لأنـه بعـد وضوح كونه تعـالي فاعلاً مختاراً بمعني : إن شاء فعل وإن شاء ترك ، وبعـد اسـتناد وجود العالم إليه تعالي اختياراً فلا يعقل ولا يتصور حدوث العالم إلاّ علي نحو الحدوث الزماني ، والوجود بعد العدم المطلق إذ لم تتعلّق إرادته بحدوثه إلاّ علي هذا النحو من الوجود حتي بالنسـبة إلي نفس الإرادة كما في الأخبار المسـتفيضة : « خلق اللّه الأشـياء بالمشـية وخلق المشية بنفسها » ، يعني إنّ إرادته تعالي لا تحتاج إلي إرادة أُخري وإلاّ للزم التسلسل ، بل إرادته تعالي هي إيجاده ، وهي معني مصدري قائم بذاته تعالي بلا حاجة إلي إيجاد آخر كما هو مقتضـي كون الفاعـل قـادراً مختاراً . وبعبارة أُخري ؛ نقول : بعـد ثبوت القـدرة والاختيار للّه تعالي إنّ الإرادة لا تحتاج إلي إرادة أُخري ليلزم التسـلسل ، فإرادته تعالي مستندة إلي اختياره تعالي لا غير . وبالجملة ؛ لا مجال للإشكال بوجه بعد ثبوت القدرة والاختيار للّه تعالي .

ولقد أجاد السيد الخوئي رحمه الله في مباحثه الأصولية حيث قال :

إنّ ارتباط المعلول بالعلّة الطبيعيّة يفترق عن ارتباط المعلول بالعلّة الفاعليّة في نقطة ويشترك معه في نقطة أُخري :

أمّا نقطة الافتراق فهي : أنّ المعلول في العلل الطبيعية يرتبط بذات العلّة وينبثق من صـميم كيانها ووجودها ، ومن هنا قلنا إنّ تأثير العلّة في المعلول يقوم علي ضوء قانون التناسب .

وأمّا المعلول في الفواعل الإرادية فلا يرتبط بذات الفاعل والعلّة ولا ينبثق من صـميم وجودها ، ومن هنا لا يقوم تأثيره فيه علي أساس مسألة التنـاسب ، نعم يرتبط المعلول فيها بمشـية الفاعل وإعمال قـدرته ارتباطاً ذاتيا ، يعني يسـتحيل انفكاكه عنها حـدوثاً وبقاءا ، ومتي تحقّقت المشيّة تحقق الفعل ، ومتي انعدمت انعدم .

وعلي ذلك فمردّ ارتباط الأشياء الكونيّة بالمبدأ الأزلي وتعلّقها به ذاتاً إلي

ارتباط تلك الأشـياء بمشيّته وإعمال قدرته ، وإنّها خاضعة لها خضوعاً ذاتياً ، وتتعلق بها حدوثاً وبقاءا ، فمتي تحقّقت المشيّة الإلهية بإيجاد شيء وجـد ، ومتي انعـدمت انعدم ، فلا يعقل بقاؤه مع انعدامها ، ولا تتعلق بالذات الأزلية ولا تنبثق من صـميم كيانها ووجودها كما عليه الفلاسفة . . (1) .

1- محاضرات في أصول الفقه 2/92 ، وراجع أيضاً : 40 .

إيضاح :

إن قلت : لابـد من الالتزام بقدم العالـم زماناً لقاعدة العليّة والمعلوليّة ؛ لأنّ القول بالحدوث الزماني – بمعني المسـبوقية بالعدم الصـريح – للعالم يستلزم انفكاكالعلّة عن المعلول ، وهو محال .

قلت :

إنّ العليّة والمعلولية بين حقيقة وجود الخالق والمخلوق مقالة فاسدةمن أصـلها ، فكيف بالتفريع عليهما ، فإن باب الخالقية والمخلوقية ليس من باب العلية والمعلولية الطبيعية التطورية ، والفرق بينهما بوجوه :

وجوه فساد القول بالعليّة و المعلوليّة بين الخالق والمخلوق

الأوّل :

إنّ باب العلية والمعلولية يتمّ فيما إذا كان إعطاء المعطي من ذاته ، وأمّا بالنسـبة إلي المبدء المتعال الذي إعطاؤه حقائق الأشياء كان بالإبداع لا من شيء فلا .

وبعبارة أُخري : موضوع الأوّل ما إذا كانت الفاعليـة بالرشـح والفيضان بالمعني الحقيقي عن ذات العلـة ، أمّا الحقّ تعالي فهو منزّه من تولّد شيء منه ، بل فاعليّته بالمشيّة والإبداع لا من شيء فلا مجري للقاعدة المذكورة عليه(1) .

ص: 165

1– أقول : أمّا أنّ فاعليته لا تكون من رشـح وإشـراق من نفسه ، فلأنه الولادة منه الملازمـة للتغيّر بفعله . * كما ورد عن الإمام الصادق ، عن أبيه الامام الباقر ، عن أبيه ، عن سـيد الشـهداء عليهم السـلام ، في تفسـير قوله تعالي : « لـم يلد » قال : « لـم يخرج منه شيء كثيف كالولد ، وسائر الأشـياء الكثيفة التي تخرج من المخلوقين ، ولا شـيء لطيف كالنفس ، ولا يتشـعب منه البدوات كالسنة والنوم . . . تعالي أن يخرج منه شـيء ، وأن يتولد منه شـيء كثيف أو لطيف . . . مبدع الأشياء وخالقها ومنشي ء الأشياء بقدرته » . التوحيد : 91 حديث 5 * وعن أبي عبد اللّه الصادق عليه السـلام : « سـبحان اللّه الذي ليس كمثله شـي ، ولا تدركه الأبصار ، ولا يحيط به علم ، لم يلد لأن الولد يشـبه أباه ، ولم يولد فيشـبه من كان قبله ، ولـم يكن له من خلقه كفوا أحد ، تعالي عن صفة من سواه علوّا كبيرا » . (بحار الأنوار 3/304 حديث 42) ، ولايخفي أنّ الصدور هو الولادة ، لا غير . * وعن الإمام أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه قال لابن قرّة النصراني : « ما تقول في المسيح » ؟ قال : يا سيدي ! إنه من اللّه ، فقال : « وما تريد بقولك : من ؟ ! ومن علي أربعة أوجه لا خامس لها ، أتريد بقولك : من ، كالبعض من الكل ، فيكون مبعّضا ؟ أو كالخلّ من الخمر ، فيكون علي سبيل الاسـتحالة ؟ أو كالولـد من الوالـد فيكون علي سبيل المناكحة ؟ أو كالصـنعة من الصـانع فيكـون علي سبيـل المخلـوق من الخـالق ؟ . . أو عنـدك وجه آخر ؟ ! فتعرفنـاه . . » ، فـانقطع . (المنـاقب 4/351 ، بحـار الإنوار 10/349 حديث 7) * وعن الإمام أبي الحسن عليه السـلام : « . . ان كل صانع شـي فمن شـي صـنع ، واللّه الخالق اللطيف الجليل خلق وصنع لا من شي » . (بحار الأنوار 4/304 حديث 2) * وعن يونس بن عبد الرحمن ، أنه قال : كتبت إلي أبي الحسن الرضا عليه السـلام ، سألته عن آدم هل كان فيه من جوهرية الرّب شي ؟ ! فكتب إليّ جواب كتابي : « ليس صاحب هذه المسئلة علي شي من السنة ، زنديق . » . (بحار الأنوار 3/292 حديث 12) * وعن يونس بن بهمن قـال : قـال لي يونس اكتب إلي أبي الحسن عليه السـلام ، فاسأله عن آدم هل فيه من جوهرية الله شيء ، قال : فكتبت إليه ، فأجاب : « هذه المسألة مسألة رجل علي غير السنة » فقلت ليونس ، فقال : لا يسمع ذا أصحابنا ،

فيبرءون منـك ، قال : قلت ليونس : يتبرءون مني أو منك ؟ ! » .(بحار الأنوار 3/292 حديث 11) وأمّا أنّ فاعليته لا تكون من تطوّر وتشوّن في نفسه ، فلأنه عين التغيّر في الـذات المنزّه عنه الذات الازلي . * كما صـرّح به أبو الحسن الرضا عليه السـلام بقوله : « لا يتغيّر اللّه بانغيار المخلوق كما لا يتحدد بتحديد المحدود » . (بحار الأنوار 4/229 حديث 3) لكون مرجع التطوّر إلي التغيّر ولا أقلّ من كونه من الانقسام الوهمي الـذي أشـار اليه أمير المؤمنين عليه السـلام في معني الواحـد ، حيث قـال : « . . لاـ ينقسم في وجود ولا عقل ولا وهـم » . (بحار الأنوار 3/207 حديث 1) وأشار إليه أبو الحسن الرضا عليه السلام بقوله : « . . ويوحّد ولا يبعّض . . » . (بحار الأنوار 3/297 حديث 23) * وعن أبي جعفر عليه السـلام : « إنّ اللّه تبارك وتعالي خلو من خلقه وخلقه خلو منه . . » . (التوحيد : 105 حديث4 ، 5) . . ولا يخفي أنّ هـذه الطائفـة من الأخبـار كثيرة ، وهي وردت لإبطـال ما يمكن أن يتوهم من أنّ معني خلقه تعالي الخلق هو تنزّله تعالي وتطوّره بأطوار خلقه . ثم إنّ الأخبار المتواترة والآيات المتظافرة تدلاّن علي بطلان القول بصدور الأشـياء عن ذاته تعالي أو تجلّيه تعالي في ذوات الأشياء . كقوله عليه السـلام : « . . إنّ العقل يعرف الخالق من جهـة توجب عليه الإقرار ، ولا يعرفه بما يوجب له الإحاطة بصـفته . فإن قالوا : فكيف يكلف العبد الضعيف معرفته بالعقل اللطيف ولا يحيط به ؟ قيل لهم : إنما كلف العباد من ذلك ما في طاقتهم أن يبلغوه ، وهو أن يوقنوا به ، ويقفوا عند أمره ونهيه ، ولـم يكلفوا الإحاطة بصـفته ، كما أنّ الملك لا يكلف رعيته أن يعلموا أطويل هو أم قصير ، أبيض هو أم أسمر ، وإنما يكلفهـم الإذعـان بسـلطانه والانتهاء إلي أمره . أ لا تري أنّ رجلا لو أتي باب الملك فقال : اعرض علي نفسك حتي أتقصـي معرفتك وإلا لم أسـمع لك ، كان قد أحل نفسه العقوبة ، فكذا القائل : إنه لا يقر بالخالق سـبحانه حتي يحيط بكنهه متعرض لسخطه . فإن قالوا : أو ليس قد نصـفه ، فنقول : هو العزيز الحكيم الجواد الكريم ؟ قيل لهم : كل هـذه صـفات إقرار وليست صـفات إحاطـة ، فإنا نعلم أنه حكيم ولا نعلم بكنه ذلك منه ، وكذلك قدير وجواد وسائر صفاته ، كما قد نري السماء ولا ندري ما جوهرها ، ونري البحر ولا ندري أين منتهاه ، بل فوق هذا المثال بما لا نهاية له ؛ لأن الأمثال كلها تقصـر عنه ، ولكنها تقود العقل إلي معرفته . . الي أن قال : . . لا يليق بالذي هو خالق كل شيء إلا أن يكون مباينا لكل شـيء متعاليا عن كل شيء سبحانه وتعالي . فإن قالوا : كيف يعقل أن يكون مباينا لكل شيء متعاليا ؟ قيل لهم : الحق الذي تطلب معرفته من الأشياء هو الأربعة أوجه : فأولها : أن ينظر أموجود هو أم ليس بموجود ؟ والثاني : أن يعرف ما هو في ذاته وجوهره ؟ والثالث : أن يعرف كيف هو وما صـفته ؟ والرابع : أن يعلم لما ذا هو ولأيـة علة ؟ فليس من هذه الوجوه شـيء يمكن المخلوق أن يعرفه من الخـالق حق معرفته غير أنه موجود فقط ، فإذا قلنا كيف ؟ وما هو ؟ فممتنع علم كنهه وكمال المعرفـة به . . » (بحار الانوار 3/147) * وقوله عليه السـلام : « . . اعلم يا عبـد الله ! إنّ الراسـخين في العلم هم الـذين أغناهم الله عن الاقتحام علي السدد المضـروبة دون الغيوب إقرارا بجهل ما جهلوا تفسـيره من الغيب المحجوب ، فقالوا : آمنا به كلّ من عنـد ربنا ، و قـد مدح الله اعترافهم بالعجز عن تناول ما لـم يحيطوا به علما ، و سـمّي تركهم التعمّق فيما لـم يكلفهم البحث عن كنهه رسوخا . . » . بيان : الاقتحام : الهجوم ، و الدخول مغالبة . و السدد : جمع السـدة ، و هي الباب المغلق . (التوحيـد : 55 ، بحـار الأنوار 3/257 – 258 و 4/277) * وقوله عليه السـلام : « الحمـد لله الذي أعجز الأوهـام أن تنـال إلاـ وجوده ، و حجب العقول عن أن تتخيـل ذاته في امتناعها من الشـبه و الشـكل ، بل هو الـذي لـم يتفاوت في ذاته و لـم يتبعض بتجزيه العدد . . » . (بحار الأنوار 4/221 حديث1) وقوله عليه السلام : « . . البعيد عن حدس القلوب . . » (بحار الأنوار 4/294) وقوله عليه السلام : « . . فهو بالموضع الذي لا يتناهي ، وبالمكان الذي لم يقع عليه الناعتون ، لا بإشارة ، ولا عبارة ، هيهات ، هيهات . . » . (بحار الأنوار 4/160) وقوله عليه السلام : « . . وفات لعلوّه علي الأشياء مواقع رجم المتوهّمين . . ».(بحار الأنوار 4/275) وقوله عليه السـلام : « . . سـبحان من لاـ يعلـم كيف هو إلاّ هو . . » . (بحار الأنوار 3/301) وقوله عليه السـلام : « . . لاـ يقال له ما هو ؟ لأنّه خلق الماهية . . » . (بحار الأنوار 3/297) وقوله عليه السلام : « . . كالغامض لا يدركه أحد . . » . (بحار الأنوار 3/149) وقوله عليه السلام : « . . من نظر في اللّه كيـف هو هلـك . . » . (بحـار الأـنوار 3/264) وقوله عليه السـلام : « كـلّ مـا ميّزتموه بأوهامكم في أدقّ معانيه فهو مخلوق مصنوع مثلكم مردود إليكم . . » . (بحار الأنوار 69/293) وقوله عليه السلام : « . . محرّم علي بوارع ثاقبات الفطن تحديده . . » . (بحار الأنوار 4/222) وقوله عليه السـلام : « . . كلّ معروف بنفسه مصـنوع . . » . (بحار الأنوار 4/228) وقوله عليه السلام : « . . ليس

بإله من عرف بنفسه . . » . (بحار الأنوار 4/253) وقوله عليه السـلام : « . . ما تصوّر فهو بخلافه . . » . (بحار الأنوار 4/253) وقوله عليه السـلام : « . . مـا تصوّر في الأوهام فهو بخلافه . . » . (بحار الأنوار 4/301) وقوله عليه السـلام : « . . ما توهّمتم من شـيء فتوهّموا اللّه غيره . . » . (بحار الأنوار 4/40) وقوله عليه السـلام : « . . كيف أصف ربّي بالكيف والكيف مخلوق ، واللّه لا يوصف بخلقه . . » . (بحار الأنوار 3/295) وقوله عليه السلام : « . . كلّ ما قدّره عقل أو عرف له مثل فهو محدود . . » . (بحار الأنوار 4/293) وقوله عليه السلام : « . . ممتنع عن الأوهام أن تكتنهه ، وعن الأفهام عن تسـتغرقه ، وعن الأذهان عن تمتثله ، قد يئست من اسـتنباط الإحاطة به طوامح العقول ، ونضـبت عن الإشارة إليه بالاكتناه بحار العلوم . . . قد ضـلّت العقول في أمواج تيّار إدراكه ، وتحيّرت الأوهام عن إحاطة ذكر أزليّته . . » . (بحار الأنوار 4/222) وقوله عليه السلام : « . . وقد ضلّت في إدراك كنهه هواجس الأحلام ؛ لأنه أجلّ من أن تحدّه ألباب البشر بالتفكير . . » . (بحـار الأنوار 4/275) وقوله عليه السـلام : « . . ردعت عظمته العقول فلم تجـد مساغـا إلي بلوغ غايـة ملكوته . . » . (بحـار الأنـوار 4/317) وقـوله عليه السـلام : « . . ارتفع عن أن تحوي كنه عظمته فهّاهـة رويّـات المتفكّرين . . » . (بحـار الأنـوار 4/275) وقوله عليه السـلام : « . . ليس علـم الإنسـان بـأنه موجود موجب له أن يعلم ما هو ؟ وكيف هو ؟ . . » . (بحار الأنوار 3/148) وقوله عليه السلام : « تكلّموا في خلق اللّه ، ولا تتكلّموا في اللّه ؛ فإنّ الكلام في اللّه لا يزداد صاحبه إلاّ تحيّرا » . وفي حديث آخر : « تكلّموا في كلّ شـيء ، ولا تتكلّموا في ذات اللّه . » . (الكافي 1/92) وقوله عليه السـلام : « إيّاكم والتفكّر في اللّه ؛ فإنّ التفكّر في اللّه لا يزيد إلاّتيها . » .(التوحيد : 457) وقوله عليه السـلام : « إذا انتهي الكلام إلي اللّه عزّ وجلّ فأمسكوا . » . (التوحيد : 456) وقوله عليه السلام : « . . فإن كنت صادقا أيّهـا المتكلّف لوصف ربّك فصف جبرئيل وجنود الملائكـة المقرّبين مرجحنين متولهـة عقولهم أن يحـدّوا أحسن الخالقين ، وإنما يـدرك بالصـفات ذوو الهيئـات . . » . (بحار الأنوار 4/314) وقوله عليه السـلام : « . . الـذي سئلت الأنبياء عنه فلم تصـفه بحدّ ولا ببعض ، بل وصـفته بأفعاله ، ودلّت عليه بآياته . . » . (بحار الأنوار 4/265) وقوله عليه السـلام : « . . لأنّه اللطيف الذي إذا أرادت الأوهام أن تقع عليه في عميقـات غيـوب ملكه ، وحـاولت الفكر المـبرّات من خطر الوسـواس علم ذاته ، وتـولّهت القلـوب إليه لتحوي منه مكيّفـا في صـفاته ، وغمضت مداخل العقول من حيث لا تبلغه الصـفات لتنال علم الهيّته ردعت خاسئة تجوب مهاوي سدف الغيوب ، متخلّصة إليه سبحانه ، رجعت إذ جبهت معترفـة بأنّه لا ينال بجور الاعتساف منه كنه معرفته . . » . (بحار الأنوار 4/275) وقوله عليه السلام : « . . لا يخطر ببال أولي الرّويّـات خـاطرة من تقرير جلالـل عزّته ، لبعـده أن يكون في قوي المحـدودين . . » . (بحار الأنوار 4/275) .. وغيرهـا من الأخبار الكثيرة القطعيّـة الدالـة علي النهي عن الخوض والتّعمّق والتّكلّم والتّفكّر في ذاته سـبحانه ، وأنّ البحث عنها موضوع ، بل قـد ورد النهي عن المجالسة مع الخائضـين ، لأجل أنّ الذات المقدّسة عندهم عليهم السـلام ممتنع الإدراك بالذات . اقول : وتدل علي بطلانها أيضا الأخبار المتواترة القطعيّة الدالة علي التباين الكلي وعدم السّنخيّة بينه تعالي وبين خلقه ، كما سـنوافيك بها قريبا . ومع هذه التصريحات عن الأئمة المعصومين عليهم السـلام في امتناع حقيقة الذات المقدّسة عن الإدراك ، لا وجه لما ذهب إليه الفلاسفة والعرفاء من القول بوحدة الوجود و . . الي القول بالصدور والرشح والفيضان ، أو القول بالتطوّر والتشوءّن فيه تعالي – لأنّه – مضافا إلي لزوم السنخيّة بينه سبحانه وبين خلقه – يسـتلزم الإدراك والإكتناه بـذاته تعالي كما لا يخفي . وأيضا لا وجه لما ذكره بعض المعاصـرين في تفسـيره – بعد نقله الروايات الناهية عن التفكّر في اللّه – بقوله : النهي إرشاديّ متعلّق بمن لا يحسن الورود في المسائل العقليّة العميقة . . !! (الميزان 19/53)

الثاني :

إن كانت فاعليته تعالي للأشياء بنحو العلية والترشح فلابدّ أن تكون

هناك سنخيّة بينه تعالي وبين خلقه – وهو المعلول – لأن من الواجب أن يكون بين العلة الفائضة ومعلولها – الذي يكون رشحاً من ذاتها – سنخية ذاتية ، ولا يخفي أنّ الدليل العقلي والنقلي من الآيات المتظافرة والروايات المتواترة وردت في نفي السنخية بينه تعالي وبين خلقه ، بل لا يكون معرفة التوحيد الحقيقي إلاّ بمعني معرفة تنزّه وجوده تعالي وتعاليه عن خلقه وتباينهما ، والشرك أيضاً لا يكون إلاّ بمعني الاعتقاد بالتشابه بين الخالق والمخلوق ، ولا يكون التوحيد الحقيقي بمعني الوحدة العددية(1) .

1– أقول : لا ريب أنه سبحانه وتعالي لا يشبه شيئا من المخلوقين ، إذ هو مباين لهم في ذاتهم وأوصافهم ، ومنزّه عن مجانسة مخلوقاته . . وهذا هو العمدة في باب معرفة اللّه تعالي ، وبه تمتاز المعارف الإلهية الحقّة عن غيرها من المعارف البشرية ، وقد وردت الأحاديث المتواترة من المعصومين عليهم السلام علي التباين الكلي ذاتا وصفة بينه تعالي وبين خلقه . أمّا الحجّة العامّة من كلام اللّه تعالي فقوله عزّوجلّ : « أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ » دلّ علي أن اللّه خالق وغيره مخلوق ، والخالق لا يجوز أن يكون من سنخ المخلوق – لأنه لو كان الخالق من سنخه وبأوصافه لجري حكم المخلوق من الاحتياج والفقر والعجز و . . علي اللّه تعالي أيضا ، وهو خلاف حقيقته عزّوجلّ ، فيحكم العقل بأن الذي ليس بمخلوق ليس من سنخه ، ولا يشبهه ولا يجري فيه ما يجري فيه . . – وأن هذا الحكم فطري يكفي تذكر ما هو المفطور في العقل في تصديقه ، وهذا القدر كاف للعامة إذ لم يسبق ذهنهم بالشبهات . وأما الحجّة من كلام الائمة المعصومين عليهم السلام في نفي السنخية فكثيرة جدّا، نشير إلي نزر يسير منها: * فعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال : « . . يا من دلّ علي ذاته بذاته ، وتنزّه عن مجانسة مخلوقاته . . » . بحار الأنوار 87/339 حديث 19 ، و 94/243 حديث 11 اقول : تنزه أي تباعد وتقدس عن مجانسة مخلوقاته . * وعن الإمام أبي عبد اللّه الحسين عليه السلام في قوله : « . . أنت الذي أنشأت الأشياء من غير سنخ . . » . (الإقبال : 351) * وقول مولانا أبي الحسن الرضا عليه السلام : « . . خلق اللّه الخلق حجاب بينه وبينهم ، ومباينته إياهم مفارقته إنيتهم . . . وكنهه تفريق بينه وبين خلقه . . . مبائن لا بمسافة . . . فكل ما في الخلق لا يوجد في خالقه وكل ما يمكن فيه يمتنع من صانعه . . » . (التوحيد : 34 – 35 ،بحار الانوار 4/228 حديث 3 .) اقول : صرّح الإمام عليه السلام في هذا الحديث بأن مباينته تعالي إياهم ليس بحسب المكان ، بل إنما هي بأن فارق إنّيتهم . وقوله عليه السلام : « وكنهه تفريق بينه وبين خلقه . . » أظهر ما في هذا الباب من التصريح والإظهار لمذهب الائمة عليهم السلام من أنّ توحيده تعالي هو المباينة بينه وبين خلقه . * وعنه عليه السلام : « . . لا تشمله المشاعر ، ولا يحجبه الحجاب ، فالحجاب بينه وبين خلقه لامتناعه مما يمكن في ذواتهم ، ولإمكان ذواتهم مما يمتنع منه ذاته ، ولافتراق الصانع والمصنوع ، والربّ والمربوب ، والحادّ والمحدود . . » . (بحار الأنوار 4/284 حديث 17) * عن أبي عبد اللّه الصادق عليه السلام : « . . لا يليق بالذي هو خالق كل شيء إلاّ أن يكون مباينا لكلّ شيء ، متعالياً عن كل شيء ، سبحانه وتعالي » . (بحار الأنوار 3/148 حديث 1) * وعن أمير المؤمنين عليه السلام : « . . حدّ الأشياء كلّها عند خلقه إيّاها إبانة لها من شبهه ، وإبانة له من شبهها . . » . (بحار الأنوار 4/269 حديث 15) * وعنه عليه السلام : « . . مباين لجميع ما أحدث في الصفات ، وممتنع عن الإدراك بما ابتدع من تصريف الذوات . . » . (التوحيد : 69 حديث 26 ، بحار الأنوار 4/222 حديث 2) * وعنه عليه السلام : « . . لا يقال له كان بعد أن لم يكن فتجري عليه الصفات المحدثات ، ولا يكون بينها وبينه فصل ، ولا له عليها فضل فيستوي الصانع والمصنوع . . » . (بحار الأنوار 4/255 حديث 8) * وعنه عليه السلام : « . . دليله آياته ، ومعرفته توحيده ، وتوحيده تمييزه من خلقه ، وحكم التمييز بينونة صفة لا بينونة عزلة ، إنه ربّ خالق غير مربوب مخلوق ، كلّ ما تصور فهو بخلافه . . » . (الاحتجاج : 299 ، بحار الأنوار 4/253 حديث 7) أقول : لا يخفي أنّ قوله عليه السلام

: « توحيده تمييزه من خلقه . . » يفيد أنه سبحانه ممتاز عن خلقه بالحقيقة في شئونه ولا سنخية بينه تعالي وبين خلقه بوجه ، وقال العلامة المجلسي رحمه اللهقوله عليه السلام : « بينونة صفة . . » أي تمّيزه عن الخلق بمباينته لهم في الصفات لا باعتزاله عنهم في المكان . (بحار الأنوار 4/253 حديث 7) * عن أبي عبد اللّه الصادق عليه السلام قال : « هو واحد أحدي الذات ، بائن من خلقه وبذلك وصف نفسه وهو بكل شيء محيط بالإشراف والإحاطة والقدرة . . » . (بحار الانوار 3/322 حديث 19) * وعنه عليه السلام : « . . هو بائن من خلقه ، محيط بما خلق علما وقدرة و إحاطة وسلطانا . . » . (بحار الأنوار 3/323 حديث 20) أقول : هنا أخبار كثيرة دالّة علي أنه تعالي خلو من خلقه . . ونحن نذكر جملة منها : * عن أبي عبد اللّه الصادق عليه السلام : « اسم اللّه غير اللّه ، وكل شيء وقع عليه اسم شيء فهو مخلوق ما خلااللّه . . . واللّه خلو من خلقه وخلقه خلو منه . . » . (التوحيد : 142 حديث 7) * وعنه عليه السلام : « إنّ اللّه تبارك وتعالي خلو من خلقه وخلقه خلو منه ، وكل ما وقع عليه اسم شيء ما خلا اللّه عزّوجل فهو مخلوق ، واللّه خالق كل شيء تبارك الذي ليس كمثله شيء . » . (التوحيد : 105 حديث 3 ، بحار الأنوار 4/149 حديث 3 ، 4) * وعنه عليه السلام : « واحد صمد أزلي صمدي . . . لا خلقه فيه ولا هو في خلقه . . » . (التوحيد : 57 حديث 15) * عن مولانا أبي الحسن الرضا عليه السلام في مناظرته مع عمران الصابي : قال عمران : لم أر هذا إلاّ أن تخبرني يا سيدي أهو في الخلق ؟ أم الخلق فيه ؟ قال الرضا عليه السلام : « جلّ هو - يا عمران ! - عن ذلك ، ليس هو في الخلق ولا الخلق فيه ، تعالي عن ذلك . . » . (عيون الأخبار 1/173) . . إلي غير ذلك من الآيات والأخبار المنساقة علي طبق الفطرة المستقيمة الدالة علي نفي المشابهة . أقول : إنّ هذه الطائفة من الأخبار مسوقة لإبطال ما يمكن أن يتوهم من أنّ معني خلقه تعالي الخلق هو : تنزله تعالي وتطوّره بأطوار خلقه بأيّ معني يفترض . فظهر بطلان القول بالسنخية بين الخالق والمخلوق كما عليه الفلاسفة ، فإنهم قالوا : إنّ السنخية بين الفاعل وفعله مما لا يعتريه ريب ، ولا يتطرّق اليه شائبة دغدغة ، ويعبّرون عنها بالسنخية بين العلة ومعلولها . . انظر : التعليقات علي كشف المراد : 506 ، لحسن زاده الآملي . وقالوا : . . من الواجب أن يكون بين المعلول وعلته سنخية ذاتية . . انظر : نهاية الحكمة : 166 ، بداية الحكمة : 87 .

الثالث :

إنّ العليّة التوليدية تقتضي الإيجاب وليس اللّه تعالي موجباً في فعله .

وبعبارة أُخري : هذا الدليل يتمّ لو كان المؤثر موجباً وأمّا إذا كان مختاراً فلا .

ولاـ يخفي أنّ فـاعليّته تعـالي للأشـياء إنّمـا هي بالإرادة والمشـيّة لا بالـذات ، وإلاّ يلزم أن يكون اللّه تعالي موجباً في فعله ، لأنّ تخلف ما بالـذات عن الذات محال ، وتخلف المعلول عن العلة الموجبة محال ، وهذا ينافي اختياره اللّه سـبحانه وتعالي لأنّه عزّ وجلّ يفعل ما يشاء ويختار ما يشاء باتفاق العقل والشرع .

الرابع :

إن كانت فاعليّته تعالي للأشياء بنحو العلية والترشح لزم تعدد القدماء

وقدم الممكنات ؛ لأن الانفكاك بين العلة والمعلول محال ، كما مرّ .

وقد أثبتنا بالدلائل الواضحة الصريحة حدوث العالم بالمعني الصحيح ، وقلنا : إنّ الحدوث لا يجامع القدم ، والاعتقاد بتعدد القدماء شرك ، واختراع معني الحدوث الذاتي ليس إلاّ للتمويه علي أهل التوحيد .

الخامس :

إن كانت فاعليّته تعالي بنحو العلية والترشح لزم انتفاء وجوده تعاليبانتفاء شيء من هذه الأشياء في سلسلته الطوليّة ، لاستحالة انتفاء المعلول بدون انتفاء علته التامّة(1) .

وهـذا مخالف لما ثبت في الـدين والمـذهب من أنّ سـلطنته تعالي تامّـة ولا يتصور فيها نقص ، وأنه فاعل ما يشاء كيف شاء وهو متي شاء إيجاد شيء أو إعدامه أوجده أو أعدمه بلا توقف علي أيّة مقدمة خارجية .

السادس :

إنّه يسـتلزم الاعتقاد بقاعـدة : الواحـد لا يصـدر عنه إلاّ الواحد ؛ لأنه لو صدرت عن العلة الواحدة – وهي التي ليست لها في ذاتها إلاّ جهة واحـدة – معاليل كثيرة بما هي كثيرة متباينـة غير راجعـة إلي جهـة واحدة ، لزمه تقرّر جهات كثيرة في ذاتها ، وهي ذات جهة واحدة ، وهذا محال ، وإنّ ما يصدر عنه

1- وقد اعترف بذلك من يعتقد بصدور الأشـياء من ذات الخالق ، وله مشـرب فلسـفي ، فقال : إنّ الفلسفي يقول : إنّ كل موجود ليس واقعاً في جوف فلك القمر من الأفلاك والكواكب والملائكـة والعقول المجردة والنفوس الكلية وغيرها يتطاول في قبال الربّ جلّ وعلا ويقول له : أنـا وإن كنت من حيث الوجود منـك ، وأنت أصـلي فيه لكني متحصن في حصن الوجوب ، قائم في مقام الأمن من إرادتك لإفنائي وإزالتي عن مقامي ، واجـد لما تصف نفسك به من أزلية الكون وامتناع الفناء لأن في فنائي فنائك ، وفي إزالتي عن مقامي زوالك ، وأنت لابد لك في شئونك منّي ، ولا يستقرّ أمرك دوني . . تعالي اللّه عمّا يقول الظالمون علواً كبيراً .

الكثير من حيث هو كثير فإن في ذاته جهة كثرة .

وهـذا الاعتقـاد فاسـد من أصـله وباطـل بوجوه - وليس هنـا محل بحثها - ويكفيك ما أجاب به العلاّمـة الحلي رحمه الله حيث قال : بعد تسليم أصوله ، إنه إنما يلزملو كان المؤثر موجباً ، وأمّا إذا كان مختاراً فلا ، فإن المختار تتعدد آثاره وأفعاله(1) .

أقول :

إنّ مـا ذكرنـاه آنفـاً في الردّ علي العليـة والمعلوليـة يأتي هنا أيضاً من إنه يسـتلزم أن تكون فاعليته تعالي للأشـياء بالـذات لا بالإرادة ، ويلزم السـنخية بينهما ، وأن يكون موجباً في فعله ، وأن يتعـدد القـديم ، مضافاً إلي أنه مخالف لما ثبت عقلاً وشـرعا في أصول التوحيـد من أنه لا مؤثر في إيجاد الموجودات إلاّ اللّه تعالي .

فاعليّة اللّه تعالي بالقدرة و المشيّة

إنّ فاعليّته تعالي وخالقيته ليست بالعناية ولا بالرضا ولا بالتجلّي ولا . . بل إنّ اللّه تعالي فاعل بالقدرة والمشية .

وبعبارة أُخري : إنّه تعالي فاعل بالمشيّة عن قدرة وعلم .

والمراد من قدرته تعالي هو كون ذاته تعالي مختاراً فعّالاً لما يشاء وتاركاً لما يكره سواء كان من شـيء أو لا من شيء وسواء كان شيئاً واحداً أو أشياء كثيرة ولو في رتبة واحدة ،(2) فكان تعالي بذاته قادراً حقيقة علي إبداع كل شيء

1- شرح التجريد : 131 .

2- يعني : انّه تعـالي فاعـل مختـار إن شـاء فعل وإن لـم يشأ لـم يفعل ، بمعني أن له التمكّن التامّ والقـدرة الكاملـة علي الفعل والترك واقعاً بخلاف القول بصدور الفعل عنه دائماً ، وإيجاب المشية عليه لأنّه ينافي إثبات القدرة بمعني التمكن التام من الفعل والترك فيه .

فليست فاعليته كفاعليّة سائر الأشياء إذ ليس كمثله شيء .

وهـذا النحو من الفاعليّة والقدرة إنما يكون من الكمال بالضـرورة ، فلو لمتكن ذاته المقدّسة كذلك لزم نقصه – تعالي عن ذلك علواً كبيراً – كما تشهد الفطرة السليمة الأولية علي معرفته تعالي كذلك .

إمتناع صدور شيء واحد مركّب عن الذات البسيطة

إن قلت : مقتضـي قاعـدة : إنّ الواحد لا يصدر عنه إلاّ الواحد ، هو امتناع صدور شـيء واحد مركّب عن الذات البسـيطة فضـلاً عن صدور أشياء كثيرة في رتبة واحدة .

قلت :

هذه القاعدة – لو سلمت – إنما تجري عقلاً فيما إذا كان الفاعل منفرداً عن معني الفاعلية الحقيقية ، بل كان أثره علي نحو الفيضان والترشح منه كما ذكرناه آنفاً .

ولكن حيث إنّ فاعليّته تعالي ليست علي نحو الفيضان والتنزّل بل هي علي نحو الإبداع لا من شـيء فلا يمتنع منه إيجاد المركّب أو الأشياء الكثيرة كائنةً ما كانت في رتبة واحدة(1) .

1– هذا مع غضّ النظر عن اسـتحالة وجود الموجود البسيط ، بل الاعتقاد بوجود الموجود البسيط من الأوهام ، كما ورد عن مولانا أبي عبد اللّه الصادق عليه السـلامقال : « . . إنّ ما سواه من الواحد متجزّئ ، وهو تبارك وتعالي واحد لا متجزّئ ولا يقع عليه العدّ . . » . الاحتجاج : 338 ، بحار الأنوار 4/67 حديث 8 ، و 10/166 * وعنه عليه السـلام : « . . فهو الواحـد الّذي لا واحد غيره ، لأنّه لا اختلاف فيه . . » . (بحار الأنوار 3/196) * وعنه عليه السلام : « . . ليس شيء إلاّ يبيد أو يتغيّر أو يدخله التغيّر والزوال أو ينتقل من لون إلي لون ومن هيئة إلي هيئـة ومن صـفة إلي صـفة ومن زيادة إلي نقصان ومن نقصان إلي زيادة إلاّ ربّ العالمين ، فإنّه لـم يزل ولا يزال بحالة واحدة ، هو الأوّل قبل كلّ شيء ، وهو الآخر علي ما لـم يزل ، ولا تختلف عليه الصفات والأسماء . . » . (الكافي 1/115 ، التوحيد 314 ، بحار الأنوار 4/182) * وعن أبي جعفر عليه السـلام : « . . أنّ مـا سوي الواحـد متجزّئ ، واللّه واحـد لا متجزّئ ولا متوهّم بالقلّـة والكثرة، وكلّ متجزّئ أو متوهّم بالقلّة والكثرة فهومخلوق دالّ علي خالق له..». (الكافي 1/116 ، التوحيد : 193 ، الاحتجاج : 442 ، بحار الأنوار 4/153 و 58/105) * وعن أبي الحسن الرضـا عليه السـلام : « . . واللّه جـلّ جلالـه واحـد لاـ واحـد غيره ،لا اختلاف فيه ولا تفاوت ولا زيادة ولا نقصان . . » . (الكافي 1/119 ،التوحيد : 62 ، عيون الأخبار 1/128 ، بحار الأنوار 4/173 ، 291 ، و 58/105) * وعن أمير المومنين عليه السلام : « . . لا تشـبه صورة ، ولا يحسّ بالحواسّ ، ولا يقاس بالناس ، قريب في بعـده ، بعيـد في قربه ، فوق كلّ شـيء ، ولا يقال شـيء فوقه ، أمام كلّ شيء ولا يقال له أمام ، داخل في الأشـياء لا كشيء داخل ، وخارج من الأشياء لا كشيء خارج . . سبحان من هو هكذا ولا هكذا غيره » . (بحار الأنوار 58/106) أقول : هذه الأخبار وغيرها تدلّ علي اختصاص تلك الصـفات باللّه تعالي ، ولو قيل بوجود مجرّد سوي اللّه لكانت مشتركة مع اللّه سبحانه فيها .

فإنّ الفطرة والعقل كما أشـرنا يحكمان بأنّ الموجود القادر علي إبداع الحقائق والأشـياء لا من شـيء أشرف وأكمل من الموجود الّذي تكون فاعليّته وقادريّته بفيّاضيّته من ذاته .(1)

وهـذا النحو من الفاعليـة هو من كمالاته وخصائص ذاته تعالي شأنه وليس كمثله شـيء ، والّذين ذهبوا إلي خلاف ذلك ما قـدروا اللّه حقّ قدره .

وأيضاً ظهر ممّا قلناه أنّ عدم جريان قاعدة الواحد في مورد ذاته تعاليوخروجه سـبحانه عنها يكون من باب الخروج الموضوعي والتخصّص ، لا الخروج الحكمي والتخصيص في حكم عقلي ، فلا مجال لتوهم هذا الإشكال أيضاً في هذا الباب كما لا يخفي(2) .

1- مضافا إلي أن هذا ليس من الفاعلية والقادرية في شيء .

2- قـال اللّه تعالي : « يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ العَلِيمُ القَدِيرُ » الروم 30 : 54 . وقال : « يَزِيـدُ فِي الخَلقِ مَا يَشَاءُ إنَّ اللّه عَلَي كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ » فاطر (35) : 1 . وقال: «إنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيـدٍ وَمَا ذَلِكَ عَلَي اللّه بِعَزِيزٍ» ابراهيم(14): 19 - 20. وقال : « أ وَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأرْضَ بِقَادِرٍ عَلَي أنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَي وَهُوَ الْخَلاَّقُ الْعَلِيمُ » يس 36 : 81 ،وآيات أُخري . * وفي صحيحة عمر بن أُذينة ، عن أبي عبد اللّه عليه السـلام : قال : « خلق اللّه المشية بنفسها ثمّ خلق الأشياء بالمشية » (التوحيد : 148 حديث 19) * وعن أبي ابراهيم عليه السـلام : « كل شـيء سواه مخلوق ، وإنما تكون الأشـياء بإرادته ومشيته من غير كلام . . » (الاحتجاج : 385) * وعن أبي عبد اللّه عليه السلام ، عن أمير المؤمنين عليه السلام : « الحمد للّه الواحد الأحد الصمد المتفرّد الذي لا من شيء كان ، ولا من شيء خلق ما كان . . . ولا يتكأده صـنع شـيء كان ، إنّما قال - لما شاء - : كن فكان ، ابتدع ما خلق بلا مثال سبق ولا تعب ولا نصب ، وكلّ صانع شيء فمن شيء صنع ، واللّه لا من شيء صنع ما خلق . . » (الكافي 1/134 - 135 ، بحار الأنوار 54/164 حديث 103) .

ثم إني ألفيت ما أشـرت له في كلام المرجع الديني السـيد الخوئي رحمه الله– في مباحث أصول الفقه – حيث قال في ردّه علي مقالة بعض الفلاسفة :

من البـديهي أنّ وجوب وجوده تعالي لا يسـتدعي ضـرورة صـدور الفعل منه في الخارج ، وذلك لأنّ الضـرورة ترتكز علي أن يكون إسـناد الفعل إليه تعالي كإسناد المعلول إلي العلّة التامّة لا إسناد الفعل إلي الفاعل المختار .فلنا دعويان :

الأُولي : إنّ إسناد الفعل إليه ليس كإسناد المعلول إلي العلة التامة .

الثانية : إنّ إسناده إليه كإسناد الفعل إلي الفاعل المختار .

أمّا الدعوي الأُولي فهي خاطئة عقلاً ونقلاً .

أمّا الأوّل : فلأنّ القول بـذلك يسـتلزم في واقعه الموضوعي نفي القـدرة والسـلطنة عنه تعالي فإنّ مردّ هـذا القول إلي أنّ الموجودات بكافّة مراتبها الطوليـة والعرضـية موجودة في وجوده تعالي بنحو أعلي وأتمّ وتتولّد منه علي سلسـلتها الطوليـة تولّد المعلول عن علّته التامة ، فإنّ المعلول من مراتب وجود العلة النازلة وليس شيئاً أجنبيا عنه .

مثلاً : الحرارة من مراتب وجود النار وتتولـد منها وليست أجنبيّة عنها . . وهكذا ، وعلي هذا الضوء فمعني علية ذاته تعالي للأشـياء ضـرورة تولدها منها وتعاصـرها معها ، كضرورة تولد الحرارة من النار وتعاصرها معها ، ويستحيل انفكاكها عنها ، غاية الأمر أنّ النار علة طبيعية غير شاعرة .

ومن الواضح أنّ الشـعور والالتفات لا يوجبان تفاوتاً في واقع العلية وحقيقتها الموضوعية ، فإذا كانت الأشـياء متولدةً من وجوده تعالي بنحو الحتم والوجوب ، وتكون من مراتب وجوده تعالي النازلة بحيث يمتنع انفكاكها عنه ، فإذن ما هو معني قدرته تعالي وسلطنته التامة ؟

علي أنّ لازم هذا القول انتفاء وجوده تعالي بانتفاء شيء من هذه الأشياء في سلسلته الطولية لاستحالة انتفاء المعلول بدون انتفاء علة التامة .

وأمّا الثاني : فقد تقدّم ما يدلّ من الكتاب والسنة علي أنّ صدور الفعل منهتعالي بإرادته ومشيته .

ومن هنا يظهر أنّ ما ذكر من الضابط للفعل الاختياري – وهو أن يكون صدوره من الفاعل عن علم وشـعور ، وحيث إنه تعالي عالـم بالنظام الأصلح فالصادر منه فعل اختياري – لا يرجع إلي محصل ، بداهة أنّ علم العلة بالمعلول

وشعورها به لا يوجب تفاوتاً في واقع العلية وتأثيرها .

فإنّ العلة سواء أكانت شاعرة أم كانت غير شاعرة فتأثيرها في معلولها بنحو الحتم والوجوب ، ومجرد الشعور والعلم بذلك لا يوجب التغيير في تأثيرها والأمر بيدها ، وإلاّ لزم الخلف .

فما قيل : من أنّ الفرق بين الفاعل الموجب والفاعل المختار هو أنّ الأوّل غير شاعر وملتفت إلي فعله دون الثاني ، فلأجل ذلك قالوا : إنّ ما صدر من الأوّل غير اختياري وما صدر من الثاني اختياري ؛ لا واقع موضوعي له أصلاً ، لما عرفت من أنّ مجرّد العلم والالتفات لا يوجبان التغيير في واقع العلية بعد فرض أنّ نسبة الفعل إلي كليهما علي حدّ نسبة المعلول إلي العلة التامة .

وأمّا الدعوي الثانية ، فقد ظهر وجهها مما عرفت من أنّ إسناد الفعل إليه تعالي إسناد إلي الفاعل المختار ، وقد تقدّم أنّ صدوره بإعمال القدرة والسلطنة ، وبطبيعة الحال أنّ سلطنة الفاعل مهما تمّت وكملت زاد استقلاله واستغناؤه عن الغير ، وحيث إنّ سلطنة الباري عزّوجلّ تامّة من كافّة الجهات والحيثيات ولا يتصوّر فيها النقص أبداً ، فهو سلطان مطلق وفاعل ما يشاء ، وهذا بخلاف سلطنة العبد ؛ حيث إنها ناقصة بالذات فيستمدّها في كل آن من الغير ، فهو من هذه الناحية مضطرّ فلا اختيار ولا سلطنة له وإن كان له اختيار وسلطنة من ناحيةأُخري ، وهي ناحية إعمال قدرته وسلطنته ، وأمّا سلطنته تعالي فهي تامّة وبالذات من كلتا الناحيتين . .(1) .

1- محاضرات في الأصول 2/41 - 43 .

الثالثة :

من أقوي ما استدلّ به القائلون بالقدم هو :

إنّ المؤثر التامّ في العالم إمّا أن يكون أزليا أو حادثا .

فإن كان أزليّا ؛ لزم قدم العالم لأنّ عند وجود المؤثر التامّ يجب وجود الأثر معه لأنه لو تأخر عنه ثمّ وجد لم يخل إمّا أن يكون لتجدّد أمر أو لا ، والأوّل

يستلزم كون ما فرضناه مؤثرا تامّا ليس بتامّ ، هذا خلف ، والثاني يستلزم ترجيح أحد طرفي الممكن لا لمرجّح لأن اختصاص وجود الأثر بالوقت الذي وجد فيه دون ما قبله وما بعده – مع حصول المؤثر التامّ – يكون ترجيحاً من غير مرجّح .

وإن كان المؤثر في العالم حادثاً نقلنا الكلام إلي علّة حدوثه ، ويلزم التسلسل والانتهاء إلي المؤثر القديم ، وهو محال لتخلّف الأثر عنه ، وهذا المحال إنما نشأ من فرض حدوث العالم .

وبعبارة أُخري : إنّ كلّ ما يتوقف عليه الإيجاد إن كان أزلياً كان العالم أزلياً ، وإلاّ لكان حدوثه في وقتٍ دون آخر إن توقف علي أمرٍ كان ما فرضناه أزلياً ليس بأزليّ ، وإن كان لا لأمرٍ ترجّح الممكن لا لمرجّح ، وإن كان حادثاً تسلسل .

أقول :

وقد مرّ هذا الإشكال وجوابه ولكن لمّا كان من أعظم شبهاتهم وقد قرّروها تارة بالبيان السابق ، وأُخري بهذا التقرير وكان بينهما فرق ما فلا بأس بذكره والجواب عنه هنا حتي ينحسم مادة الشبهة بالمرّة .

والجواب عنها بوجوه :

الأوّل :

إنّ المؤثر التام إنما يجب وجود أثره معه لو كان موجباً ، وأمّا إذا كان مختاراً فلا ، لأنّ المختار يرجّح أحد مقدوريه علي الآخر بنفس كونه مختاراً ، فالعالم قبل وجوده كان ممكن الوجود وكذا بعد وجوده لكن المؤثّر المختار أراد إيجاده وقت وجوده دون ما قبله وما بعده .

والحاصل : إنا نختار الأوّل ، وقوله : يلزم إيجاد العالم في الأزل . . قلنا : لا نُسلّم ، فإن هذا في حق الموجب أمّا المختار فلا .

الثاني :

إنّ علّة تخصيص إيجاد العالم بوقت دون آخر هو إرادته تعالي ، وبعبارة

أُخري : إنّ اللّه تعالي أراد ايجاد العالم وقت وجوده ، والإرادة فعل الفاعل المختار

ولا تتوقّف علي أيّ شيء سوي كون الفاعل قادراً مختاراً ، فالمخصّص والمرجّح لحدوث العالم هو مشيّته تعالي وإرادته التي تكون فعله وإعمال قدرته وإنفاذ سلطنته التامة .

ولا ـ يخفي أنّ المرجحات أيّاً كانت بجميع أنحائها وأنواعها ، وإن كانت فينهاية التأكّد فهي واقعة في طول القدرة والمالكية . ولا تنفعل القدرة والمالكية بتلك المرجحات ، بل القدرة حاكمة عليها ونافذة في الفعل والترك علي حدّ سواء بحسب التكوين قبل الفعل وبعده أيضاً .

فملاك الترجيح في الأمور المترجّحة الوجوديّة وكذلك الفعل ونقيضه ينتهي إلي المالكية الذاتية في مرتبة ذات الفاعل .

وربّنا المالك الماجد القادر القدوس يفعل الأمور الراجحة الحسنة لحسنها فيُحمد عليها

ولا ـ يفعل الأمور المرجوحـة لقبحها فيقـدّس وينزّه عنها ويختار من المتساويين المترجّحين من جميع الجهات ، ما يختار بمشـيته وإرادته وقدره وقضائه وحكمته ، وفي مرتبة فعله إحدهما ، قادر ومختار في إتيان بدله أيضاً .

الثالث :

النقض بالحوادث اليوميّة إذ إنّ هذه الشبهة واردة فيها بشكلٍ أتمّ وأكمل مع أنّها حادثة قطعاً وقد مرّ البحث عنها فيما سبق .

الرابع :

إنّ استحالة أزلية وجود العالم في الأزل مسلّمة ، ولهذا تخلّف وجوده عن وجود اللّه سبحانه وتعالي .

الخامس :

إنّ القبليّـة والبعديّـة لا تعقل إلاّ مع وجود العالم ، فإذا كان العالم معدوماًاسـتحال أن يقال : لم خصّـص إيجاده بوقت دون وقت فتأمل في الأخيرين .

حدوث العالم لا ينافي جوده تعالي

إن قلت : وجود العالم جود ، فلو كان حادثاً لكان اللّه تعالي تاركاً للجود .

وبعبارة أُخري : إنه تعالي فيّاض وجواد وهو يقتضي قدم العالم وإلاّ يلزم انقطاع الفيض والجود .

قلت فيه أوّلاً :

إذا ثبت أنّ وجود العالم في الأزل أمر محال فلا يحق لأحد أن يقول بأنّه تعالي تارك للجود .

ثانياً :

لو كان مقصود القائل من كونه تعالي فيّاضاً وجواداً ، هو نفي النّقص من ذاته وصفاته الكماليّة كقدرته وعلمه فذلك أمر مسلّم ولا يلزم منه وجوب إيجاد العالم أزلاً ، لأنّ الإيجاد متوقّف علي إرادة اللّه تعالي المستندة إليها الأشياء ، وإنّه تعالي فاعل مختار إن شاء فعل وإن شاء ترك .

ولا يخفي أنّ إرادته تعالي لم تتعلّق أزلاً إلي إيجاد العالم في الأزل لأنها من

صفات الفعل وهي حادثة كما ورد في الأخبار الكثيرة .

وإن كان مقصود القائل أنّه تعالي كامل بالـذات وعلّة تامة لإيجاد العالـم ، وتخلّف العلة عن المعلول أمر ممتنع ، فقد مرّ جواب ذلك وأثبتنا بطلان هذا المبني من أساسه .

ثالثاً :

إنّ الجود فعل ؛ ولا يلزم من ترك الفعل اختياراً نقص الذات .

رابعاً :

إنّ المتبادر من لفظ « الجواد » هو أنّ الشـخص الجواد هو من لا يبخل عن الجود إذا وجد مقتضيه ، وإن لم يصدر الجود عنه بالفعل مطلقا ،والدليل علي أنّ جواديته تعالي لا تتوقّف علي الإعطاء والبذل مضافاً إلي المعني المتبادر منه بعض الأخبار .

* كرواية الصدوق بسنده عن احمد بن سليمان قال : سأل رجل أبا الحسن عليه السلام- وهو في الطواف - فقال له : أخبرني عن الجواد .

فقـال له : إنّ لكلامـك وجهين : فإن كنت تسأل عن المخلوق ، فإن الجواد الـذي يؤدّي ما افترض اللّه عزّوجلّ عليه ، والبخيل من بَخِلَ بما افترض اللّه عليه ، وإن كنت تعني الخـالق فهو الجواد إن أعطي وهو الجواد إن منع ، لأنّه إن أعطي عبـداً أعطـاه مـا ليس له وإن منع منع ما ليس له(1) .

خامساً :

إنّ المعني الذي ذكروه - وهو استلزام وجود الخالق تعالي وجود

1- التوحيد : 373 حديث 16 ، الخصال : 43 حديث 36 ، الكافي 4/39 حديث 1 ، معاني الأخبار : 257 حديث 1 ، تحف العقول : 408 ، كشف الغمة 2/289 ، مشكوة الأنوار : 231 ، بحار الأنوار 4/172 حديث 1 و 10/246 حديث 6 و 54/116 و 68/351 حديث 5 ، و 75/319 .

العالم رشـحاً وفيضاناً بالوجوب الأزلي – لا يكون كمالاً للخالق جلّ وعلا ، بل لا يمكن نسبة نقصان أقبح منه إليه تعالي بل الكمال اللائق بمقام قـدسه تعالي هو انفراده ووحـدانيّته تعالي بالقـدم والأزلية ، فالأزلية من الكمالات الذاتيّة للّه عزّ وجلّ كما ورد في الحديث : كان اللّه ولم يكن معه شيء .

دوافع التجاء الفلاسفة إلي تأويل الأحاديث

إنّ الـذي دعاهم إلي التوجيهات والتأويلات الباطلة في معني الحدوثوالقدم ، والقول بالزمان الموهوم – الذي ذهب إليه بعض المتكلمين – والحـدوث الـدهري – الـذي اختاره المحقق الـداماد – والحدوث الطبعي – أي الثابت بالحركة الجوهرية الذي اختاره صاحب الأسـفار – والحدوث الاسمي – الذي اصطلح عليه واختاره السبزواري – هو أمران :

أولهما :

توهّم لزوم انقطاع الفيض الأزلي عن الخالق جلّ وعلا .

ثانيهما :

استحالة انفكاك العلة عن المعلول .

وقـد مرّ الجواب عنهمـا وقلنـا : إنّ الحقّ عـدم لزوم المحـذورين في الفاعـل المختار الـذي كانت فاعليته بالمشـية والإرادة ، ويكون بـذاته المتعاليـة منزّهاً عن الاتصاف بالزمان والمكان ، والقبل والبعـد ، والتوليـد والترشـيح ، والتطوّر والصـدور والإصـدار ، والتجلّي والظهور . . وأمثال هـذه الصّـفات الّتي هي خاصّـة بالمخلوقات المحدودة المقداريّة والمتجزيّة ، فلهذا لابد من الالتزام بالحدوث بالمعني الذي قد مرّ وهو إيجاد العالم بعد أن لم يكن بعديّة حقيقية .

الخاتمة : في جملة من المفاسد المترتّبة علي القول بقدم العالم

ص: 193

بعد ملاحظة ما ذكرناه من الأخبار عن الأئمة المعصومين عليهم السلام لا عذر لأحد في التشكيك في هذه المسألة المهمّة الّتي كانت من أعظم الأصول الدينية .

ولذا قال العلاّمة الحلي رحمه الله :

من اعتقد قدم العالم فهو كافر بلا خلاف ، لأن الفارق بين المسلم والكافر ذلك ، وحكمه في الآخرة حكم باقي الكفار بالإجماع(1) .

وعدّ الشيخ الكبير كاشف الغطاء من أقسام الكافر والمرتدّ القائل بقدم العالم وقدم المجردات(2) وكذا العلامة المجلسي وغيرهم ، وقد ذكرنا ذلك في المقصد الأوّل .

كما أنّ الأخبار التي ذكرناها صريحة في أن اللّه سبحانه متفرّد ومتوحّد بالأزليّة ، ليس مقارناً لوجوده سبحانه شيء ، وكذلك لم يكن شيء في طوله معه أيضاً .

ثمّ إنّه تعالي أحدث واخترع الخلق ، وهذا الاختراع والإحداث لم يكن مسبوقاً بشيءٍ ليكون هذا الشيء مع اللّه سبحانه لأنّ ذلك خلف واضح .

1- أجوبة المهنّائية : 88 .

2- كشف الغطاء : 173 و 359 .

واستشـهد تعالي بهـذا الإحداث والاختراع والابتداع علي تفرّده وتوحّده في الأزلية ، وهذه الأفعال تدلّ وتشـهد علي إيجاد العالـم علي نحو الحدوث الحقيقيّ أي المسبوقيّة بالعدم الصّريح .

وهـذه الأخبار أيضا تدلّ علي بطلان قول القائل بأنّ صدور العالـم عن اللّه سـبحانه إنّما هو علي نحو العلّيّة والمعلوليّة ، وأنّ علمه تعالي علّة لهذا النظام المحدود

من دون فرق بين أوّله وآخره الـذي لا منتهي له ، وأنّ هذا النظام الذي افترضوه صدر عن علمه تعالي من دون فرق بين أوّله وآخره . . أي كما أنّ أوّل النظام معلول لعلمه تعالي كذلك آخره أيضاً معلول له بلا فرق بينهما(1) .

1- قال ملاّ صـدرا في الأسـفار : القادر له أقسام . . . ومنها فاعل بالعناية ؛ وهو الذي مَنْشَأ فاعليّته وعلّة صدور الفعل عنه ، والداعي له علي الصدور مجرد علمه بنظام الفعل والجود لا غير من الأمور الزائدة علي نفس العلم كما في الواجب جلّ ذكره عند حكماء المشائين . ومنها : الفاعل بالرّضا ؛ وهو الـذي منشأ فاعليته ذاته العالـمة لا غير ويكون علمه بمجعوله عين هوية مجعوله ، كما أنّ علمه بذاته الجاعلة عين ذاته ، كالواجب تعالي عند الاشـراقيين . الاسـفار 3/11 وقـال أيضـاً : فاذا علمت أقسام الفاعل ، فاعلم أنه ذهب جمع من الطّبّاعيّـة والدهريّـة - خـذلهم اللّه تعالي - إلي أنّ مبدء الكلّ فاعل بالطبع ، وجمهور الكلاميّين إلي أنّه فاعل بالقصد ، والشـيخ الرئيس - وفاقاً لجمهور المشائين - إلي أنّ فـاعليته للأشـياء الخارجيـة بالعنايـة ، وللصور الحاصـلة في ذاته علي رأيهم بالرضـا ، وصـاحب الإشـراق - تبعـاً لحكماء الفرس والرواقيين - إلي أنه فاعـل للكـلّ بالمعني الأخير . . . فهو إما فاعل بالعنايـة أو بالرضا . . . إلاّ أنّ الحق الأوّل منهما ، فإنّ فاعل الكلّ - كما سيجيء - يعلم الكل قبل وجودها بعلم هو عين ذاته فيكون علمه بالأشـياء الـذي هو عين ذاته منشأً لوجودها ، فيكون فاعلاً بالعناية . . إلي آخره . الاسفار 2/224

أقول : إنّ الالتزام بهذه المقالة يستلزم مفاسد كثيرة :

منها : أن يكون العالم قديماً بقدمه تعالي ، وهو خلاف البرهان وضرورة الشرايع الإلهية .

ومنها : أن يكون اللّه تعالي موجباً في فعله ، لأنّ صدور الشيء عن العلم صدوراً ضرورياً وامتناع عدم الصدور امتناعاً ذاتياً بحسب الواقع ، هو نفس الالتزام بالإيجاب وكونه تعالي موجَباً وتسمية ذلك بالقدرة في الواقع - في عين إنكار القدرة - تسمية كاذبة ، وتلبيس للحقّ ، وإغفال لضعفاء المحصّلين فإنّ للّه الأمر من قبل ومن بعد .

ومنها : أن تكون الجنايات والخيانات القبيحة كلّها عين فعله تعالي ولا يكون لأحد فعل يسأل عنه ، تعالي اللّه عن ذلك علوّاً كبيراً .

ولتوضيح هذا المقال أكثر ممّا ذكرناه فراجع إلي مظانه .

وقال بعض الأعلام رحمه الله في هذا المقام :

والنزاع في ذلك يرجع عند التحليل إلي أنّ المؤثر في إيجاد العالم هل هو اقتداره واستطاعته ومالكيته تعالي للفعل في مرتبة فعليّته ونقيضه وأضداده ، أو هو علمه سبحانه بالنظام الواحد الأصلح فيكون هو السبب الوحيد في فيضان هذا النظام عنه بالإيجاب ، واستحال تخلّفه عنه في الأزل ، وعليه هذه الحوادث المتجدّدة - حسب النظر البدويّ - منطوية ومقدّرة في العلم الأزلي ومستندة إلي أسبق عللها فلابد أن يحدث كل منها في ظرفه وموقعه طبق التقدير الأزلي وليست حادثة بمعناه الحقيقي ، ويستحيل تخلّف هذا عن العلم مع جميع أجزائه وحوادثه وشرائطه ، فإنّ كلّ ما هو معلوم في الأزل في جملة النظام الخير لابدّ أن

يقع وما لم يكن معلوماً فيستحيل وقوعه فقد جفّ القلم بما كان وبما هو كائن إليالأبد ، وقد فرغ من الأمر .

فعلي هـذا يكون القول بحـدوث العالـم بمعناه الحقيقي ، ونفي الأزليّـة بمعني عدم تأثير الذات في الإيجاد ، التزاماً بالإمكان في ذاته تعالي علي زعمهم ، ومن هنـا يعلم أنّ عـدم التزام القوم بالقـدرة فيه تعـالي بـالمعني الـذي ذكرنـاه ، إنّما هو لأجل فرارهم عن لزوم الإمكان علي زعمهم الفاسد .

وقد صرّحت محكمات الكتاب وقطعيّات السنن علي حدوث العالم بمعناه الحقيقي . . أي نفي أزلية ما سواه تعالي وتوحّده سبحانه بالأزليّة لا الحدوث المصطلح عندهم .

وواضح عند أُولي الألباب أنّ نفي ما سواه في الأزل وتفرّده تعالي بالأزليّة ، ليس لأجل الإمكان والنقص في فاعليّة الفاعل والخالق سبحانه ، بل هو لأجل شدّة سلطانه وتمكّنه واستيلائه وعلوّه ، سبحانه من أنّ يتعالي عليه الفعل علي رغمه إيجاباً .

ضرورة أنّ تأثير الفاعل في الفعل وصـدور الفعل عنه إيجاباً ومتعالياً عليه ليس من كمال الفاعل ، والعلم بصـدور الفعل مع إيجاب المشـية عليه تعالي غير جابر لتلك النقيصة ، فكم من فرق بين صدور الفعل إيجاباً عليه – وإن كان عالماً به – وبين صدور الفعل عن سلطانه وتمكّنه واقتداره ، فالأول عجز وذلّة وهوان ، والثاني مجد وعزّة وجلال .

وعدم صدور الفعل أيضاً ليس مسـتندا اِلاّ إلي شدّة سـلطانه ونفوذه وتمكّنه ، فوقوع الفعل وعدم وقوعه مستند إلي كمال حقيقيّ وهي القدرة التي هي

عين الذات الأحديّة مثل العلم والحياة وهي المؤثّرة في الوقوع واللاّوقوع بحيثواحد بالحقيقة .

وصـريح الكتاب ومذهب أئمة أهل البيت عليهم السـلام هو إنشاؤه تعالي الخلق وإبداؤه مقتدراً علي ذلك ومتمكّناً منه ، ولا دليل للصدور الذي ذكروه من محكمات الكتاب وقطعيّات السنن وضرورة العقول القويمة . إنتهي كلامه .

أقول :

تحصّل من الأدلّة الّتي أثبتنا بها حدوث العالم – بمعني مسبوقيّة جميع ما سوي اللّه سبحانه بالعدم – سقوط ما استدل به الفلاسفة وأتباعهم وبطلان مبانيهم ومعتقداتهم في ما يلي :

1 – ما ذكروه في باب المبدء ؛ من أنّه تعالي بنفس ذاته المتعالية ووجود الأزلي علة تامة لما سواه .

2 – ما قرروه في باب العلم من أنه تعالي فاعل بالعنايـة ؛ بمعني أنه يكفي في صـدور الأشـياء علمه تعالي بها ، كما أنّ من غريب إدّعاءاتهم قولهم بأنّ العلم له شأنيّة العلّيّة لإيجاد الأشياء .

3 – ما نصّوا عليه في باب القدرة والمشية والإرادة من أنها هي العلم لا غير .

4 – ما أثبتوه في باب الحدوث من أن الشيء الحادث المسبوق بالعدم لابد أن يكون مسبوقاً بمادّة أو مدّة .

5 – مـا أسـسوه في بـاب التوحيـد من أن وجوده تعالي عين وجود خلقه ..(1) اذ لو كـانت الموجودات عين الحق ، فلا معني لمسـبوقيتها بالعدم الحقيقي

1– قال ملاّ صـدرا : الموجود والوجود منحصـرة في حقيقـة واحـدة شخصـيّة لا شـريك له في الموجوديّة الحقيقية ، ولا ثاني له في العين ، وليس في دار الوجود غيره ديّار . وكلّما يترائي في عالم الوجود أنه غير الواجب المعبود فإنما هو من ظهورات ذاته ، وتجلّيات صفاته الّتي هي في الحقيقـة عين ذاته ، كمـا صـرّح به لسان العرفاء بقوله : فالمقول عليه سوي اللّه أو غيره أو المسـمّي بالعالم فهو بالنسـبة اليه تعالي كالظّل للشـخص ، فهو ظـلّ اللّه . . . وإذا كان الامر علي ما ذكرته فالعالم متوهّم ما له وجود حقيقي . . الأسـفار : 2/292 وقال : إعلم أنّ واجب الوجود بسـيط الحقيقـة غايـة البساطة ، وكلّ بسـيط الحقيقة كذلك فهو كلّ الأشـياء ، فواجب الوجود كلّ الأشـياء لا يخرج عنه شـي ء من الأشياء . . (الأسفار: 2/368) وقال : إنّ المسمّي بالعلّة هو الأصل ، والمعلول شأن من شئونه وطور من أطواره ، ورجعت العلّية والإفاضة إلي تطوّر المبـدأ الأـوّل بـأطواره ، وتجلّيه بـأنواع ظهوراته . . (المشاعر : 83 وانظر : الأسـفار : 2/300 – 301) وقـال : الثابت بالبرهان والمعتضد بالكشف والعيان ، أنّ الحق موجود مع العالم ومع كلّ جزء من أجزاء العالم ، وكذا الحال في نسـبة كلّ علّة مقتضية بالقياس إلي معلولها . . (الأسـفار : 7/331) وقال أيضا – في شـرح الكافي ، في شـرح الحـديث الأوّل من باب جوامع التوحيـد : إعلم أنّ ذاته تعالي حقيقـة الوجود بلا حـدّ ، وحقيقـة الوجود لا يشوبه العـدم ، فلا بـدّ أن يكون بها وجود كلّ الأشـياء ، وأن يكون هو وجود الأشـياء كلّها . . وغيرها من الموارد .(راجع الأسفار 2/339 ، 341 – 342 ، 345 ، 367 و 6/116 – 117 ، و . .) وقال إبن العربي : إنّ العارف من يري الحق في كلّ شـي ، بل يراه عين كلّ شيء . . (شرح فصوص الحكم الفص الهاروني : 437 ط قم، بيدار) وقال : سبحان من أظهر الأشياء وهو عينها . . (الفتوحات 2/604) وقال : وما خلق تراه العين إلاّ عينه حقّ . . أي ليس خلق في الوجود تشاهـده العين إلاّ وعينه وذاته عين

الحـق الظـاهرة في تلـك الصورة ، والحقّ هو المشـهود ، والخلق موهوم . . (شـرح فصوص الحكم : 244 ط قم، بيـدار) وقال : والعارف المكمّل من رأي كلّ معبود مجلّي للحقّ يعبد فيه ، ولذلك سمّوه كلّهم مع اسمه الخاص بحجر أو حيوان أو إنسان أو كوكب أو ملك أو فلك . . (شـرح فصوص الحكم في الفصّ الهاروني : 442 ط قم، بيدار) وقال : فما وصـفناه إلاّ كنّا نحن ذلك الوصف . . . فإذا شـهدناه شهدنا نفوسـنا ، لأنّ ذواتنا عين ذاته ، لا مغايرة بينهما إلاّ بالتعيّن والإطلاق ، و إذا شـهدنا – أي الحق – شهد نفسه أي ذاته التي تعيّنت وظهرت في صورتنا .(شـرح فصوص الحكم : 85 ط قم، بيـدار) . وقـال : فالعالِم يعلم مَن عبـد ، وفي أيّ صورة ظهر حتّي عبـد ، وأنّ التفريق والكثرة كالأعضاء في الصّور المحسوسة ، وكالقوي المعنويّة في الصورة ، فما عبد غير اللّه في كلّ معبود . . (شـرح فصوص الحكم : 142 ط قم، بيـدار) .. هـذا وغيرها من العقائـد الفاسـدة كما لا يخفي علي من لاحظ الفصوص والفتوحات . أقول : إنّ هذا الاعتقاد – أي القول بوحدة الوجود والموجود وأنّ في دار التحقق ليس إلاّ حقيقـة واحـدة وموجود واحـد وهو الوجود – لا ريب في بطلانها وفسادها عنـد الإماميّة كما صرّح به العلاّمة الحلّي (في نهج الحق : 57) والعلاّمة المجلسي (في عين الحياة : 1/78 الأصل الثاني) والمحقّق الأردبيلي (في حديقة الشيعة : 575) والشيخ حسن ولد الشيخ علي بن عبد العالي الكركي (عنه في الإثنا عشريّة : 51) والشيخ الحرّ العاملي (في الإثنا عشريّة : 59) والفقيه الشـيخ جعفر كـاشف الغطاء (في كشف الغطاء : 173) والعلاّمـة البهبهاني (في خيراتيّة 2/57 – 58) والشيخ عبد النبي العراقي (في المعـالم الزلفي 1/357) وصاحب العروة والمسـتمسك والمهـذّب وتعليقة إحقاق الحق وغيرهم من الأعلام قدس سـرهم . وهذا الاعتقاد مخالف لضـروريّات الأديان ، والعقل ، والفطرة السليمة ، والوجدان ، ويستلزم ارتكاب التأويل في نصوص الآيات والروايات بمـا لا يساعـده الفهم العرفي ، ولـذا تمسّـكوا لإثبات مرامهم بالمتشابهات الّتي دلّت علي خلافها محكمات الكتاب والسـنة ، بل مقتضـي صحـة بعث الرسـل وإنزال الكتب والوعـد والوعيـد وخروجها عن اللغويـة والعبثيّـة ومقتضـي حكم العقل والفطرة بل ضـرورة الأديان هي المغايرة بينه تعالي وبين مخلوقاته حقيقةً ، لا اعتبارا كما لا يخفي . وقد مرّ سابقا أنّ المباينة وعدم السـنخيّة بينه تعالي وبين خلقه من أُصول عقائـد الإماميّـة ، وأنّ الدليل العقلي والنقلي من الآيات المتظافرة والأحاديث المتواترة القطعيّة وردت في نفي السـنخيّة ، بل لا يكون معرفة التوحيـد الحقيقي إلاّ بمعني تنزّه وجوده تعـالي وتعاليه عن خلقه وتباينهما . والشـرك أيضا لا يكون إلاّ بمعني الإعتقاد بالتشابه بين الخالق والمخلوق . فيـا ليت شـعري إذا كـان الأمر كما يزعمون فمن العابـد ومن المعبود ، ومن الخالق ومن المخلوق ، ومن الآمر ومن المأمور ، ومن الناهي ومن المنتهي ، ومن الراحم ومن المرحوم . . وقـد ذكرت توهّماتهم وأجبت عنها بالبراهين العقليّـة والنّقليّـة في رسالتي في الرّد علي وحدة الوجود . . فراجعها إن شئت .

الصريح كما لا يخفي .

كما أنّ بطلان هـذه الأمور الخمسـة لا يقتصـر علي أدلة الحدوث ، بل مع قطع النظر عنها ، فإنّها بنفسـها مخالفة للآيات والروايات الكثيرة الّتي قد ورد ذكرها في محلّها .

هذا وإنّ لهؤلاء شبهات واهية أُخري يظهر جوابها للمتأمّلّ فيما أوردناه من المباحث السالفة ،

ولا نحسب – وأيم اللّه – إنّ ما أدرجناه هنا من بعض أدلة الحدوث ، مع صـريح الآيات الكريمة والروايات الشـريفة في المقام . . ذو مسكة يشكّ بعد ذاك في

بطلان سفسطة هؤلاء وزيف دعاويهم ، إذ كيف يتأتّي للباحث أن يجتري علي مخالفة الكتب السماويّة والأخبار المتواترة النبويّة ، والأحاديث المتظافرة المأثورة عن الأئمّة الهداة الّذين هم معادن الحكمة والوحي والإلهام وبعثهم اللّه لتكميل الأنام .كما أنّ هذه الشبهة هي من الشبهات الّتي قد اعترف مبدعها بضعفها ، وقد صرّح الشيخ وأرسطو : بأنّ هذه المسألة جدليّة الطرفين – أي يمكن الجدل في إثباتها ونفيها – فهم يذعنون بأنّ ماذهبوا إليه ليس حقيقة واضحة .

وأخيراً أقول لإخواني في الدّين : أرجو أن تنظروا إلي هذه المسألة ببصيرة قد طهّرها صاحبها من أدران التعصّب والأهواء ليمكنكم الوصول إلي حقائق أصول الدين ، ولتكونوا علي نهج الأنبياء والأوصياء والصدّيقين ، ولينجوا الإنسان من هواه في طريق البحث والوصول إلي المقاصد الدينيّة ، والشؤون العقائديّة .

فعلينا أن نزن أفكارنا بميزان الشرع المبين ، ومقياس الدين المتين ، وما تحقّق صدوره عن الأئمة المعصومين صلوات اللّه وسلامه عليهم أجمعين لئلاّ نكون من الهالكين .

هذا آخر ما أردنا إيراده في هذه الرسالة ، والحمد للّه رب العالمين كثيراً وصلي اللّه علي سيدنا ونبيّنا محمد وآله الطيّبين الطاهرين المعصومين ، ولعنة اللّه

علي أعدائهم ومخالفيهم أبد الآبدين ودهر الداهرين .

حصل الفراغ عن ذلك في اليوم 21 من شهر رمضان المبارك ،

سن–ة 1421 من هجرة سيّد الأنام محمّد صلي الله عليه و آله وسلم – قم المقدّسة .

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: 9

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم 129، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 88318722 ـ 021

قسم البيع 09132000109شؤون المستخدمين 09132000109.


مركز
القائمية
اصبهان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹